

لابن سينا

الشفاء

للمنطق

٧ - السفسطة

تصدير ومراجعة الدكتور إبراهيم مدكور

تحقيق الدكتور

أحمد فؤاد الأهواني

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

لبن سينا

الشفاء

للمنطق

٧ - السفسطة

تصدير ومراجعة الدكتور إبراهيم مذكور

لمحقق الدكتور

أحمد فؤاد الإلهوانى

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م

الفهرس

صفحة	
٥	تصاير للدكتور إبراهيم مذكور
(١)	مقدمة للدكتور أحمد قواد الالهواني
(١)	١ — كتاب السفسة لأرسطو
(٢)	٢ — نقله إلى العربية
(٤)	٣ — عنوانه
(٦)	٤ — صوريته
(٨)	٥ — موازنة بين كتابي أرسطو وابن سينا
(١٧)	٦ — أنواع المغالطات
(٢٤)	٧ — طريقة التحقيق

السفسطة

المقالة الأولى

١	الفصل الأول (أ) فصل في تعريف المغالطة وتعدد أجزائها الصنعة المشاغية
٨	الفصل الثاني (ب) فصل في التبيكات الداخلة في اللفظ
٢٠	الفصل الثالث (ج) فصل في كيفية وقوع الفلظ من جهة المعنى في التبيكات المغالطية
٢٩	الفصل الرابع (د) فصل في رد جميع الوجوه المغالطية إلى أصل واحد وأسبابها إلى سبب واحد

المقالة الثانية

٤٥	الفصل الأول (أ) فصل في الرد على من زعم أن جميع المغالطات إنما تقع بسبب الاسم المشترك
٦٢	الفصل الثاني (ب) فصل في شرح أجزاء الصنعة المشاغية
٧١	الفصل الثالث (ج) فصل في حل المغالطين وكيفية التمكن من الحل وكيفية مقاوماتهم
٨٣	الفصل الرابع (د) فصل في حل التبيكات المغالطية من جهة أدلظاظ
٩٢	الفصل الخامس (هـ) فصل في حل ما في التبيكات المعنوية والتمكن من مقاومة أصناف مغالطية
	الفصل السادس (و) فصل في خاتمة الكلام في الصوفسطائية وطرد المعلم الأول عن تقصير
١١٠	لورفع
١١٧	كشف الاصطلاحات
١٣٣	أسماء الأشخاص والأماكن والكتب

تصدير

للدكتور إبراهيم مذكور

تُعرَّب لفظة السفسطة عن أصلها اليوناني ، وليس في مداولها اللغوى ما يؤذن بدم أو تعريض ، بل بالعكس كان الإغريق الأول يطلقون " سوفستيس " (السوفسطائي) على كل إنسان عالم أو ماهر على نحو ما . وما إن جاء القرن الخامس قبل الميلاد حتى أخذت هذه الدلالة تتغير شيئا فشيئا ، وأصبح السوفسطائيون جماعة من المدرسين الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى ليعلموا الناس الخطابة والإقناع ، وفي سبيل الفوز والغلبة لا يترددون في أن يسلكوا في الحوار سُبُلًا لا تخلو من الخداع والتضليل ، وأصبحت السفسطة بابا من أبواب الجدل ، وفنا من فنون النقاش يعتمد على ضروب من التمويه والمغالطة .

ويظهر أن هذا المعنى وحده هو الذى عرف في العالم العربى ، فليست السفسطة إلا نوعا من الاستدلال الباطل الذى يتصد إلى تمويه الحقائق ، والسوفسطائي من يصطنعها وينكر الحقائق والبداهيات . وقد بلغ الأمر بالفارابى أن ذهب إلى أن هذه هى الدلالة اللفظية للكلمة ، فزعم أنها مركبة من "سوفيا" وهى الحكمة ، ومن "اسطس" وهو الممّوه ، فمعناها حكمة ممّوهة ، وكل من له قدرة على التمويه والمغالطة بالقول فى أى شىء كان ، سُمى بهذا الاسم ، وقيل إنه سوفسطائي (١) .

هناك خلط ومغالطة ، ما دام هناك جدل ومحااجة . فالتاريخ القديم سفسطته ، ولا تتل عنها سفسطات التاريخ المتوسط والحديث ، وفى المناقشات البرلمانية المعاصرة والمرافعات القضائية الحاضرة صور شتى للعب بالألفاظ والتمويه على

(١) الفارابى ، احصاء العلوم ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٦٥

(و)

السامعين . وإذا كانت أثينا قد اشتهرت بسفسطتها في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، فما ذلك إلا لأنها بليت بطائفة من المحترفين الذين حذقوا هذه السفسطة ، وعولوا عليها في كسب قوتهم ، وجدوا في أن يعلموها الناس ، وأضحوا خطرا على الفكر والمجتمع .

ولاشك في أن هذا هو الذي دفع أرسطو إلى دراسة هذه الظاهرة ، فحاول — كمعادته — أن يجعل من التغليب والمغالطة بابا من أبواب العلم ، وأن ينف عليه رسالة من رسائله المنطقية . وفي ضوء ما توفر لديه من مادة غزيرة أمدده بها السوفسطائيون شاء أن يحصر الأغاليط حصرا جاميا ، ويصنفها تصنيفا منطقيا فردها إلى باين رئيسيين : أغاليط لفظية ، وأخرى معنوية ، ووضع تحت كل باب أنواعا مختلفة . وهذه — وهي محاولة أولى في بابها — لا يمكن أن تسمى مكتملة ولا أن تسلم من النقد والملاحظة ؛ ومع ذلك قدر لها أن تبقى على الدهر ، وأن يؤخذ بها في التاريخ المتوسط والحديث ، ولا تزال حتى اليوم تفضل ما قام به مناطة آخرون من تصنيف للغالطات .

وقد نقل كتاب "تبكيث السوفسطائيين" لأرسطو فيما نقل من كتبه المنطقية إلى اللغة العربية ، وتدارسه النقلة وفلاسفة الإسلام . وكان ابن سينا من أكثرهم عناية به توضيحا وتلخيصا ، ومن أوسع ما كتبه "فن السفسطة" من منطق "الشفاء" ويصدر فيه عن أرسطو محاولا أن يلائم بين أمثله وأوضاع اللغة العربية ، وإن كان لم يوفق في ذلك دائما ، لعدم إلمامه باللغة اليونانية ، وحرص خاصة على أن يربط السفسطة ربطا وثيقا بنظرية القياس التي تعتبر دعامة المنطق الأرسطي ، واقترح تصنيفا للغالطات يقوم على ردها إلى مادة القياس ، وأصورته أوهما معا . وصادف هذا الاتجاه نجاحا من بعده لدى مناطة المسلمين والمسيحيين ، وهو — كما يبدو — أدخل في الأرسطية من تصنيف أرسطو نفسه

وكان في وسع ابن سينا أن يتأمل في الندوات والمحاورات الإسلامية المحيطة به ، وما أكثرها ، من ردود المعترلة على الدهريين والملاحدين ، وجدل المتكلمين ،

(ز)

ومجالس دعاة الإسماعيليين ، ونقاش الفقهاء والأدباء ، وخصوصة النحاة واللغويين ؛
وفي هذا ولا شك صور عربية خالصة من صور التأثير والإقناع ، أو التويه
والمغالطة ، وقد برز المعتزلة خاصة في الجدل أيما تبرير ، وكان شيخهم العلاف
مضرب المثل في ذلك . ولكن ما أغنى ابن سينا عن كل هذا ، وهو يجد لدى
أرسطو ضلالتة المنشودة ، وكتابه في " السفسطة " يضيف دليلا جديدا على مدى
تقديره للفيلسوف اليوناني وإعجابه به .

*
* *

وقد تولى تحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الإهوانى ، وله في النشر والتحقيق قدم
راسخة ، متأن ، دقيق ، يستعرض القراءات المختلفة ويخير أحسنها ، ويجيد وضع
الفواصل وعلامات الترقيم ، ويوضح الغامض من الكلمات ، ويصحح الأعلام
التي أخطأ السامع في نطقها أو رسمها .

ولم يقف عند التحقيق ، بل قدم له بمقدمة مسببة عرف فيها بكتاب " تبكيث
السوفسطائيين " لأرسطو ، ويبيّن كيف نقل إلى العربية ، وأشار إلى ما فيه
من صعوبات لغوية وموضوعية ، ووازن بينه وبين " كتاب السفسطة " لابن
سينا ، وكل ذلك في وضوح وتحليل . ونعتقد أن هذه المقدمة ستعين
القارئ على فهم نص ينشر للمرة الأولى .

وإذا كنا ننوه بما بذل الدكتور الإهوانى في سبيل تحقيق " كتاب السفسطة " ،
من جهد ، وما تذرعه من صبر وجلد ، فلما نأمل أن يتابع ذلك في أجزاء " الشفاء " ،
الباقية التي لا تزال تتطلب تعاوننا وتضافرا .

مقدمة

١ — كتاب السفسطة لأرسطو :

وصل متعلق أرسطو إلى العرب في ترتيب معين، ويشتمل على تسعة كتب: إيساغوجي^(١) والمقولات ، والعبارة ، والقياس ، والبرهان ، والجلد ، والسفسطة ، والخطابة ، والشعر ، « فالسفسطة » هي الكتاب السابع ، وتقع في « الأورجانون » بعد « الجدل ». وترتيب كتب أرسطو — بإجماع الآراء — من وضع متأخر، وليس من عمل المدلم الأول نفسه. وقد انتهى الباحثون المحدثون منذ أكثر من قرن مضى ، أمثال "فوايتز"^(٢) Waitz ، و "بونتز"^(٣) Bonitz ، إلى أن كتاب « السفسطة » ليس إلا ملحقا لكتاب « الجدل » ، وأن « الجدل » إذا كان مؤلفا من ثمانية كتب فإن « السفسطة » تؤلف الكتاب التاسع والآخر . ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك في هذه الصلة . وإذا كان « الجدل » و « السفسطة » وحدة من جهة الموضوع ، وكانا يبدآن كتابا واحدا ، فإن تأليفهما لم يتم دفعة واحدة . ويرى "روس" Ross أن أجزاء الجدل من الثاني إلى المقالة الثانية من السابع — أي التي تتعلق بالمواضع الجدلانية — هي التي ألفت أولا ، وأنها مأخوذة من المباحث التي كانت جارية في الأكاديمية ، وأنها دونت قبل أن يمتد أرسطو إلى نظرية القياس .

(١) إيساغوجي ، أو المدخل إلى المقولات ، من وضع فرديريش الصوري وليس من عمل أرسطو ، ولكن العرب ضموه إلى الأورجانون — أنظر الشفاء لابن سينا ، المدخل ص ٤ من المقدمة ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢

(٢) Waitz : *Aristotelis Organon Graece* Leipzig, 1844-1848, II, p. 528.

(٣) Bonitz : *Index Aristotelicus*, Berlin, 1870, 102 a.

أما الأجزاء : الأول ، والسابع من المقالة الثالثة إلى الخامسة ، والثامن ، نفي المقدمة والخاتمة ، فقد كتبت بعد اكتشاف القياس ، ولكن قبل تدوين كتاب التحليلات . وأما « السفسطة » فالأرجح أنه بعد « الجدل » وأسبق من « التحليلات » . ويصف «روس» السفسطة بأنه : « ملحق طريف للجدل »^(١) An interesting appendix . وإلى مثل هذا يذهب «روبان» Robin من اعتبار الجدل والسفسطة كتابا واحدا ، هو الجدل ، ويقول في ذلك : « وقد جرت العادة أن يذكر الكتاب التاسع والأخير من الجدل تحت عنوان متميز هو : تبكيت السوفسطائيين »^(٢) .

وحيث إن القدماء جروا على ترتيب مؤلفات أرسطو ترتيبا معيناً يبدأ بالمنطق — أو الأورجانون كما كان يسمى — ثم الكتب الطبيعية ، ثم ما بعد الطبيعة ، فقد وصل كتاب السفسطة إلى العرب منفصلا عن الجدل ، ومستقلا عنه ، ولم ينظر أحد منهم في مسألة زمان التأليف ، أو قضية الانتحال ، أو صلة الكتب والمقالات بعضها ببعض ، من جهة النقد الداخلي ، كما فعل المحدثون . وأُنذ كتاب السفسطة قائما بذاته ، واشتهر بذلك منذ ذلك الحين .

٢ — نقله إلى العربية :

ولم يتقل الكتاب من اليونانية إلى العربية مباشرة ، بل عن السريانية مثل معظم التراث اليوناني . قال ابن النديم في الفهرست في معرض الكلام عن كتب أرسطو ما نصه : « الكلام على سوفسطيكا ، ومعناه الحكمة الموهمة . نقله ابن ناعمة وأبو بشر متى إلى السرياني ، ونقله يحيى بن عدي من ثيوفيلي إلى

(١) Ross : *Aristotle*, London, 1949, 5th ed. pp. 56-61.

(٢) Robin : *Aristote*, Paris, 1944, p. 18.

العربي . المفسرون : فسرقويرى هذا الكتاب ، ونقل ابراهيم بن بكوش
العشارى ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح . وللكندى تفسير
هذا الكتاب «^(١)» . ونقل القفطى هذا النص بتمامه عن ابن النديم .

وأثبت مخطوط أورجانون^(٢) أرسطو الموجود بالعربية أسماء النقلة ، مع ذكر
ترجماتهم المختلفة . ففى أول الكتاب نجد ما نصه : «سوفسطيقا . بنقل الفاضل
أبى زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — وبنقل أبى على عيسى
ابن اسحاق بن زرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمى ، مثبت فى كل صفح
ما نقله كل واحد وغيره من المعانى الثابتة فى ذلك الصفح» . ثم يبدأ الكتاب كما
يأتى : «نقل أبى زكريا يحيى بن عدى من السريانى ، بنقل أنانس من اليونانى .
كتاب تبكىت السوفسطائيين لأرسطوطاليس» . فلم يذكر المخطوط الموجود
بين أيدينا «ثيوفيل» الذى نقل الكتاب من اليونانى إلى السريانى ، ولكنه
ذكر شخصا آخر هو «أنانس» Athanase الراهب ، الذى طلب العلم فى دير قنسرين ،
وانتهى به المطاف إلى أن أصبح بطريق اليعاقبة فى نصيبين ، وتوفى حول عام ٦٩٦
ميلادية . أما ثيوفيل الرهاوى المتوفى حول ٧٨٥ ميلادية ، فقد ازدهر فى خلافة
المهدى . ويؤكد الدكتور خليل الجرجى أنه نقل بعض أجزاء من أورجانون
أرسطو^(٣) . أما الذين نقلوا عن السريانية ومذكورة أسمائهم فتلاثة : يحيى
بن عدى ، وابن زرعة ، وابن ناعمة . وهناك نقل آخر لم يعرف صاحبه ،
ويذكر فى المخطوط بهذه العبارة «نقل قديم» أو «ترجمة أخرى» .

(١) ابن النديم ، الفهرست ، طبعة القاهرة ص ٣٤٩ — طبعة ليلسك ص ٢٤٩

(٢) وصف الدكتور خليل الجرجى هذا المخطوط الموجود بمكتبة باريس الأهلية وصفا دقيقا ،
وذلك بمناسبة تحقيقه كتاب المقولات على الترجمتين السريانية والعربية — انظر : Khalil Georr
.. Les Catégories d'Aristote dans leurs versions Syro-Arabs, Beyrouth, 1948.

Ibid. p. 31. (٣)

وقد نشأ عن تعدد التقلد اختلافات في الترجمة ، من جهة الاصطلاحات ، ومن جهة مقارنة العبارة للأصل . ونحن ذاكرون عنوان الكتاب مثالا لهذه الاختلافات .

٣ - عنوانه :

جاء في الترجمة العربية لكتاب السفسطة عنوانات أربعة هي :

(١) « كتاب تبكيث السوفسطائيين » نقل يحيى بن عدي .

(٢) « كتاب سوفسطيكا ، أى التظاهر بالحكمة » نقل أبي علي عيسى ابن إسحاق بن زرعة .

(٣) « كتاب أرسطوطاليس في التبصير بمغالطة السوفسطائية » نقل قديم منسوب إلى الناعمي ، ولست أعلم من أى لغة نقله .

(٤) « كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين » ترجمة أخرى .

أما العنوان في المخطوطات اليونانية حسب طبعة « بيكر » Bekker ، فهو

Περὶ σοφιστικῶν ἐλέγχων

وهذا العنوان هو الذى نقل إلى اللغة اللاتينية ، مع الاحتفاظ بأصل الكلمتين

اليونانيتين ، ف قيل Sophistici Elenchi

أما الترجمة الإنجليزية فهي Refutations of the Sophists

وأما الترجمة الفرنسية فهي Réfutations des Sophistes

وأصح الترجمات العربية القديمة ، وأقربها إلى النص اليونانى ، ترجمة يحيى

ابن عدي ، والترجمة المجهول صاحبها ، ونعنى : « تبكيث السوفسطائيين » . ويحسن

أن نقف بعض الشيء عند لفظة "التبكيك" لأهميتها في الدلالة على موضوع الكتاب ، ولأن فهمها على غير وجهها مدعاة إلى اللبس .

التبكيك مصدر من الفعل الثلاثي «بكت» محركة ، أو من الرباعي «بكت» مشددة . فالتبكيك محركة ، أى غلبه بالجمة ، يقال : « بكته حتى أسكنه » . والتبكيك مشددة ، عنقه ، ومنه تبكيك الضمير^(١) . وهذا المعنى الأخير هو المشهور المتداول اليوم . ولكن المقصود في هذا المجال هو المعنى الأول ، فالماكنة مغالبة الخصم بالجمة وإخامه .

والذين قالوا بالمغالطة ابتعدوا عن المعنى الأصلي للتبكيك ، وعن عنوان الكتاب ، وذهبوا إلى ما يفعله السوفسطائي من منالطة خصمه رغبة في التغلب عليه . وكذلك الذين فسروا التبكيك بأنه « انتظاهر بالحكمة » ، أو « الحكمة الموهمة » ، فقد نظروا إلى موضوع الكتاب كما جاء في استهلاله ، حيث يميز أرسطو بين الحكمة الحقيقية والحكمة الموهمة . ومن هنا جاء في اللغة العربية أن السفسطة هي المغالطة ، وهى التويه . ولكن المحقق المدقق ينبغى أن يفصل بين هذه الاصطلاحات الثلاثة ، لأن لكل منها معنى خاصا .

ولما كان ابن سينا قد اختار عنوان كتابه لفظة « السفسطة » فقط ، فهذا دليل على ابتعاده عن روح كتاب أرسطو ، الذى يدل على مغالبة السوفسطائيين بالجمة الصحيحة ، وإثارة أن يكون موضوع الكتاب هو البحث فى الأفايط التى يمكن أن يقع فيها المفكر ، وكيف يمكن أن يعمل على التوقى منها . وهذا هو الذى انتهى إليه مبحث المناطقة فى الشرق والغرب على السواء .

(١) عن أقرب الموارد ، والقاموس .

٤ - صعوبته :

ضربنا المثل أن كل ناقل من الأربعة وضع للعنوان ترجمة تختلف عما وضعه الآخر . وإذا كان هذا هو الحال في العنوان ، فإن ترجمة الكتاب كله تفصح عن اختلافات تدل على كثير من الصعوبات التي عجز الثقلة عن حلها - لأنها لا تحل - مما أدى إلى غموض النص العربي في كثير من المواضع . ويرجع فلك إلى صعوبة النص في أصله اليوناني ، ثم في ترجمته السريانية ، وإلى أن أرسطو يستشهد بأمثلة من أسرار اللغة اليونانية تؤدي إلى اللبس والإبهام والتضليل ، فإذا ترجمت إلى العربية لم يتضح وجه المغالطة فيها لاختلاف طبيعة اللغتين . من هذا ما ذكره أرسطو ^(١) من أن معظم المشاغبات الظاهرة ترجع إلى لفظة " هذا " τὸδε ، وكذلك حين لا يدل حرف الإشارة على المذكر أو المؤنث . وضرب مثلا بأسماء ثلاثة تختلف في التذكير والتأنيث هي :

كاليوب ، وخشب ، وقورسيفوس ، كاليوب مؤنث ، وقورسيفوس مذكر ، وخشب لا مذكر ولا مؤنث ؛ ويتبع ذلك تصريف الكلمة ووضعها في العبارة . ولا حاجة بنا إلى ذكر كل ما ورد في نص أرسطو ؛ ولكننا نشير إلى أن التراجم العربية القديمة لم يستطع أصحابها إلا أن يضموا اللفظة اليونانية بحروف عربية فيقولون : " طوطو " ؛ وكذلك الترجمة الفرنسية فإنها تضع هذه الألفاظ باليونانية ، نعى " هذا " وأوضاعها المختلفة باختلاف طبيعة الكلمة ، وطبيعة العبارة ؛ مثل τούτο و οὗτος و τοῦτον ؛ لأنها لا تترجم . أما ابن سينا فقد ضرب صفحا عن هذا الموضع ، ولم يشر إليه في كتابه .

(١) ١٧٣ ب ٢٥٤ - ٤٠

وقد فطن ابن سينا لهذا الفرق بين اللسانين ، وشق عليه أن يفهم الأمثلة المضروبة في اليونانية ، كما جاء في هذا المثال الدال على الغلط لاختلاف مفهوم التركيب . ونحن ننقل ما ذكره ابن سينا : ” العدو لي يتغصب ، والمقاوم لي يأخذ . وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب ... ”^(١) وأصل المثال في نص أرسطو^(٢) τὸ βούλεσθαι λαβεῖν μετὰ Πολυμίας وهو في الترجمة اللاتينية Velle capere me hostes ، وهذه العبارة قد تفهم على وجهين إما hostes capere me وإما me capere hostes . والمعنى ” ادع لي أن أقبض على العدو ” . ومن هنا جاءت قراءتنا للفظ ” يتغصب ” أى يؤخذ قهرا .

ولا نريد أن نتبع جميع المواضع التي لم يحسن الشيخ الرئيس فهمها ، فليس هذا غرضنا ، وبخاصة لأن كتابه ليس ترجمة لنص أرسطو . إنما الذي نريد أن نبينه هو أن كتاب أرسطو في السفسطة من الكتب الدقيقة التي لا يمكن أن تفهم حق الفهم إلا إذا كان الباحث ملما باللغة اليونانية إنما يمكنه من الاطلاع على الأسرار اللغوية التي يرمى إليها المعلم الأول . أما كتب أرسطو المنطقية الأخرى كالمقولات أو التحليلات ، فلأنها تبحث في أصول عامة ، وفي قوانين الفكر مع قطع النظر عن الاعتبارات اللفظية ، فقد أمكن للعرب أن ينقلوها ، وأن يحسنوا التعليق عليها ، ويشرحوها ، على خلاف كتاب السفسطة الذي لم يتناوله ابن سينا بالإفاضة ، كما فعل في الكتب السابقة .

(١) السفسطة ، ص ١٠

(٢) ١١٦٦ ، ٧ — وفي الترجمات القديمة العبارة غير مفهومة كذلك ، ففي نقل يحيى بن عدي ” ألا يريدون أن يأخذوا للحارب ” . وفي نقل ابن زرعة ” يريدون للمقاوم ل يأخذون ” .

أضف إلى ذلك أن أرسطو أنف كتبه للرد على السوفسطائيين الذين كانوا حقيقة واقعة في زمانه، وكانت لهم ، وبخاصة في عصر سقراط وأفلاطون ، فلسفة وأدب واتجاهات يتميزون بها دون غيرهم . فالكتاب ملائم لروحهم ، أو هو مرآة للحياة اليونانية في ذلك العصر ، يفهمه اليوناني ، ويجد غير اليوناني صعوبة في فهمه . ولهذا السبب نفسه كان من الصعب نقل كتاب الشعر لأرسطو ، وذلك لاتصاله بالأدب اليوناني وخصائصه المباشرة للأدب العربي .

هـ — موازنة بين كتابي أرسطو وابن سينا :

وضع ابن سينا لنفسه بإزاء أرسطو خطة تجمع بين الاتباع والابتداع ، ودستورا ينص على المحاذاة ولا يمنع المباراة . فقد صرح في مقدمة " الشفاء " بحسب عبارته : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار أصلا ... ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق »^(١) . وفي موضع آخر : « ولما افتتحت هذا الحجاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذي به ترتيب كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة »^(٢) . ويؤيد ذلك تلميذه الجوزجاني حيث يقول : « وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق »^(٣) .

(١) ابن سينا ، الشفاء ، المدخل ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٢ ، ص ٩ — ١٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١١

(٣) المرجع السابق ، ص ٣

وفي موضع آخر : "وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يحده في كتب السالفين" (١) .

أما الاتباع والمحاذاة فليس ذلك قاصرا على ترتيب الكتب المنطقية ، بل على ترتيب الموضوعات في داخل كل كتاب . ويكاد يكون كتاب "السفسطة" تلخيصا أميناً ، وإيرادا للأمثلة ذاتها اتق ذكرها أرسطو . ويعترف الشيخ في آخر الكتاب بأن المدلم الأول أوفى على الكمال ، ودعا الناس إلى تأمل : « ما قاله هذا العظيم . . . هل ورد من بعده إلى هذه الغاية مَنْ أخذ عليه أنه قصر ، وهل نبغ من بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة » (٢) . فليس لنا بعد ذلك أن نتنظر منه خروجاً على تعاليم أرسطو ، أو "شقي عصاه" في الشفاء .

أما الابتداع والمباراة فيمكن تلخيصها في هذه العبارات التي نقلها عن ابن سينا : « وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئاً يعتمد به ، لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شيء لا في الأصول ولا في الجزئيات نزلها إياهم أصلاً . ومع ذلك فإن الحاجة قلت إلى صناعة السوفسطائية ، فلم يتم عقودها فضلاً عن حلولها ، بل تكلموا في أمثلة قليلة جزئية ، وأشياء تناسب الخطابة . لكنا بسطنا القول قليلاً ، ونظرنا في وجوه الأفايط ، وجمعناها ، وجردناها صناعة كلية » (٣) .

يفخر ابن سينا في هذه العبارات أنه جعل السفسطة "صناعة كلية" ، لا مجرد رد على السوفسطائيين ، باعتبار أن الحاجة قلت إلى مثل ذلك . وهو

(١) المرجع السابق ، ص ٤

(٢) السفسطة ، ص ١٥٤

(٣) السفسطة ، ص ١١٢

يلتقى مع أرسطو في هذا المعنى الذى سبق أن نص عليه المعلم الأول في خاتمة كتابه ، ولكنه يضيف إليه ، ويقترب عنه يجعل الأقايط صناعة كلية . ذلك أن أرسطو يعترف بأن السوفسطائيين مهدوا الطريق لفن الخطابة ، وضرب مثلا بئيسياس ، وثراسيماخوس من بعده ، وثيودورس من بعد ثراسيماخوس ، « على العكس فيما يختص بهذا البحث — يريد السفسطة — فلا يمكن القول إن بعضه كان موجودا من قبل ، وبعضه الآخر لم يكن موجودا ، إذ لم يوجد في الواقع شيء منه أصلا »^(١) . ولكن أرسطو يلحق السفسطة بالجدل ، على حين يجردها ابن سينا صناعة كلية . ويبدو أنه يحق في قوله ، لأن فلاسفة العرب السابقين عليه ، وأبرزهم الكندي والفارابي ، لم يؤثر عنهما وضع أساس هذا الفن السوفسطائي جزءا من جملة المنطق ، حقا ألف الكندي كتابا " في الاحتراس عن خدع السوفسطائية " ^(٢) ، وجاء عند الكلام على كتب أرسطو أن " للكندي تفسير هذا الكتاب " ^(٣) . وللفارابي كذلك " كتاب شرح المغالطة " و " كتاب المغالطين " ^(٤) ، غير أن هذه الكتب مفقودة ، ولذلك لا يمكن الحكم أقام الكندي والفارابي بمجرد تفسير لسفسطة أرسطو ، أم كان لهما رأى مستقل . مهما يكن من شيء فإن كليهما مقل لا يميل إلى الإطناب ، كما نعرف من كتبهما الباقية بين أيدينا . هذا إلى أن مؤرخى العرب تقدوا الكندي بأنه لم يحسن فهم منطق أرسطو ^(٥) ، وورث ابن سينا فلسفة الفارابي وتقدم بها إلى الأمام ، ويسرها على الأفهام .

(١) سفسطة أرسطو ١٨٣ ب ٣٣ — ٣٦ — وفي الترجمة القديمة " فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجودا وبعضها غير موجود ، لكن لم يكن منها شيء موجودا أبدا " انظر منطق أرسطو — ٣٨ ص ١٠١١

(٢) المرجع السابق ص ٣٧

(٣) القفطى طبة أربا ص ٣٦٩

(٤) القفطى ص ٣٦٧ — ٣٦٨

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٩ — ٢٨٠

وإذا وازنا بين كتابي المعلم الأول والثالث رأينا خلافا في الحجم وترتيب
 الفصول . يقع كتاب أرسطو في أربعة وثلاثين فصلا ، ويبدأ بالفرق
 بين القياس والتبكيك ، وينتهي بخاتمة عامة . أما ابن سينا فقد قسم كتابه
 مقاليتين ، وضع تحت الأولى أربعة فصول ، وتمت الثانية ستة . ومع ذلك
 ليس الخلاف إلا ظاهرا فقط ، لأن ما فعله ابن سينا هو إدماجه بعض
 الفصول في بعضها الآخر . أما نسق التأليف فإنه مطابق لما جرى عليه
 أرسطو ، ذلك النسق الذي يبدأ بتعريف التبكيك والفرق بينه وبين القياس
 الصحيح ؛ ثم يبان أنواع الاستدلال البرهاني والحدلي والامتعاني والمشاهي ؛
 ثم الأغراض الخمسة للقياس السوفسطائي ؛ ثم التبكيك الداخلى فى اللفظ
 والداخلى فى المعنى ؛ ثم طريقة حل المغالطات . وعلى هذا الترتيب سار
 الشيخ فى كتابه .

وفرق آخر بين الكتابين أن ابن سينا ينبرى للدفاع عن أرسطو ،
 وينالى فى التعصب للشائية ، ويسط لسانه فى أفلاطون ، والذين يتبعون
 مذهبه . نقول : "يسط لسانه" ونحن نعى ذلك ، إذ يكفى أن تتأمل
 ما تاله فى الفصل الأول فى صدر الكتاب : « ولقد رأينا وشاهدنا فى زماننا
 قوما هذا وضعهم ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ، ويقولون بها ، ويدعون
 الناس إليها ، ودرجتهم منها سافلة . . . وكثير منهم لما لم يمكنهم أن ينتسب
 إلى ضريح الجهل ، ويدعى بطلان الفلسفة من الأصل . . . قصد المشائين
 باللب ، وكتب المنطق والباين عليها بالعب ، فأوهم أن الفلسفة أفلاطونية ،
 وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية ليست إلا عند القدماء من الأوائل » (١) .

(١) السفسطة ص ٤ — •

ويبدو أن ابن سينا كان يتهمز الفرصة ليطعن على معاصريه ومناقسيه من الفلاسفة الذين يعارضون المشائية ، يأخذون بالأفلاطونية . غير أن تاريخ هذا العصر مع الأسف مجهول وغير واضح ، ولستأ نعرف على التحقيق من هم أولئك الأفلاطونيون المعاصرون للشيخ ، ولو أنه في إحدى رسائله إلى أبي جعفر الكيا يفصح عن أنهم جماعة من البغدادية ويصفهم بالضعف والجهل والتقصير ويقول عنهم : "البله النصارى من أهل مدينة السلام" (١) . وفي رسالة للشيخ " إلى طلماء بغداد يسألهم الإنصاف بينه وبين رجل همذاني يدعى الحكمة " يزعم ابن سينا أنه صادف بمدينة همذان : « شيخا وافر العلم ، إلا أنه لما اكتشف مذاهبه صادفها غريبة عجيبة مباينة لما فهم عن الأقدمين . أما المنطق فنطق آخر... وإذا تكلم تكلم بنوع آخر من المقاييس يراها متعبة لمطلوبها ، وهي غير منتجة لها بالفعل ولا بالقوة القريبة... » (٢) . غير أننا نجهل شخصية هذا الهمذاني الذي أخذ من أفواه " معشر الحكماء بمدينة السلام " .

الذى يعني أن أرسطو لم يتعرض لأفلاطون في كتابه ، ولو أنه ذكر سقراط في آخر الكتاب بمناسبة طريقته التي كان يتبعها من سؤال محاوره دون أن يجيب هو زاعما أنه جاهل ، وكان غرضه إيقاع محاوره في التناقض . ومع ذلك لم يذهب أرسطو إلى أن سقراط كان مغالطا .

أما ابن سينا فإنه يتعرض لأفلاطون ، ويصرح باسمه ، ففي افتتاح المقالة الثانية يقول : « قال المعلم الأول : والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاليل — ويعنى به أفلاطون — أن بعضها موجود بحسب الاسم ،

(١) انظر عبد الرحمن بدوي — أرسطو عند العرب ، ١ - ١٩٤٧ ص ١١٩ — ١٢١

(٢) يحيى مهدوى ، فهرست مصنفات ابن سينا ، تهران ١٣٣٣ ، ص ١١٨

وبعضها بحسب المفهوم...»^(١). ويقول بعد ذلك بقليل : « وأما من فعل فعل أفلاطون فأخذ يتكلم في السوفسطيقي ، ولم يحصل القياس أولا ، فتمد عمل هذرا »^(٢) . ويبدو أن ابن سينا لم يفتن إلى أن محاوره « السوفسطائي » لأفلاطون ليس الغرض منها الكلام في السفسطة وبيان وجوه الأغاليط ، وظن أنه ما دام عنوانها كذلك ، فكان ينبغي على أفلاطون أن يتكلم فيها عن المغالطات ، كما فعل أرسطو في كتاب السفسطة. ويؤيد ذلك ما ذكره ابن سينا في ختام الكتاب حيث يقول : « والذي عمله معلمه وسماه « سوفسطيقا » حاد فيه عن الواجب ، وقصر عن الكفاية . أما الحيد فخلطه المنطق بالطبيعي والإلهي ... »^(٣) . وقد غاب عن بال ابن سينا أن محاورات أفلاطون كانت تلبس صورة فنية خادعة ، وكان ينتقل فيها من موضوع إلى آخر بحيث يصعب الأخذ بافتتاح المحاوره أو اسمها دليلا على موضوعها . هذا إلى أن عنوان المحاوره هو السوفسطائي ، لا السوفسطيقا كما وهم ابن سينا ، وهي تبحث في منهج القسمة الذي كان متبعاً في الأكاديمية . وأمل الشيخ الرئيس أراد أن يأخذ جانب أرسطو الذي اكتشف القياس ، فغالى في الطعن على أفلاطون ، ولذلك قال إن الشغل يجب أن يكون « مصروفا إلى أن يعلم ما القياس الحق ، وما المظنون . فهذه الأشياء إنما ينحو بها المعلم الأول نحو إبانة أن الرجل الذي يدعى أنه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب ، ولا بين المغالطات البيان الذي ينبغي . وقد صدق : فإن معلمه قليل الإجداء فيما يصفه ويضعه في العلوم المنطقية ... »^(٤) . والمقصود « بالرجل الذي يدعى أنه معلمه » أفلاطون ، وهذه طريقة ابن سينا للنظر من شأن مخالفه .

(١) السفسطة ، ص ٤٥

(٢) السفسطة ، ص ٥٠

(٣) السفسطة ، ص ١١٤

(٤) السفسطة ، ص ٥٦ — ٥٧

وكلما جاء موضع لم ينص فيه أرسطو على صاحب الرأي ، نسبة ابن سينا إلى أفلاطون ، كما يقول : « وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس — وأظنه يعنى المدعى له أنه معلمه — حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا يفعل بحسب ما يمكنه ، وقولنا : إنه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا »^(١) . وابن سينا غلط في ظنه أن أفلاطون هو صاحب الحل ، لأن كتاب السفسطة لأرسطو من تأليفه المتأخرة أتت كتبها — كما ذكرنا — بعد اكتشافه القياس ، وبعد موت أفلاطون ، ولم تكن هذه المسائل المنطقية مما تناولها البحث في الأكاديمية .

وفرق ثالث بين الحكّامين أن أرسطو كان قريب عهد بالسوفسطائيين ، ومن المأثور أنه كان يلقي وهو يطلب العلم في الأكاديمية دروسا في الخطابة يعارض بها مدرسة "إيسقراط" وأغراضه ومنهجه ، وكان إيسقراط قد ورث الغرض والطريقة عن شيوخه من أمثال جورجياس وبروتاجوراس . فالكتاب إحصاء جامع لتمويه السوفسطائيون وخدعهم ، والطعن على طريقتهم في التعليم ، أولئك السوفسطائيين الذين كانوا يتناولون الأجر على التعليم ، ويدربون تلاميذهم على المشاغبة والممارة ، ويلقنهم نماذج مخفوفة يزعمون بها على الخصوم ، مما هو شبيه بفن جورجياس^(٢) . ومن أجل ذلك قسم أرسطو المغالطات قسمين : لفظية ومعنوية ، وكانت المغالطات الناشئة عن استعمال الألفاظ المشتركة من أعظم ما يعتمد عليه السوفسطائيون . وهذا هو السبب في أن سقراط بدأ بامتحان الألفاظ ، وتحليل المعاني الكلية ، للوصول إلى الحق الثابت . ومن هنا نشأت جماعة تذهب إلى أن جميع أنواع المغالطات يمكن ردها إلى الألفاظ ، وقد ناقضهم أرسطو ، وتبعه ابن سينا في ذلك .

(١) السفسطة لأرسطو ١٨٣ ب ٣٠ ، ٣٧

(٢) السفسطة ، ص ٨٧ . وانظر أيضا ص ٥٦ ، ٩٥

ولما كان جو كتاب أرسطو مشبعا بالرد على السوفسطائيين ، وكانت طريقة السوفسطائيين هي الخطابة والمحاورة ، فإن معظم الأمثلة التي يضربها أرسطو تلائم هذا الجو ، نفي جو الحوار بين شخصين ، فإذا سلم المجيب بما يضعه السائل من مقدمات ، فقد وجب أن يسلم بالنتيجة التي تفضي إليها هذه المقدمات .

ولم يكن في زمان ابن سينا سوفسطائيون ، ولذلك لم تكن هناك حاجة إلى هذا النوع من التأليف . ومع ذلك فقد ظهرت في الإسلام جماعة أخرى يختلف أصحابها عن السفسطائيين من جهة أغراضهم ومنهجهم ، ولكنهم يفترون وإياهم في التميز عن الفلاسفة . وهؤلاء هم المتكلمون في الإسلام ، واللاهوتيون في المسيحية . وقد صرح ابن سينا في خلال كتابه بأن : « هذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشايخ الذين يسمون متكلمين »^(١) . وذلك عند الكلام عما يفعله السائل المغالط من غلط في الكلام حتى تخفى النتيجة . وهذا هو الموضع الوحيد الذي تعرض فيه الشيخ للتكلمين بالطمع ، وسبهم مشايخه .

ثم إن أرسطو كان يمارض بكتابيه جماعة أخرى خلاف السوفسطائيين ، هم أصحاب الجدل بمعنى الكلمة ، ونفي بهم الإيليين ، وأبرز ممثليهم زينون الذي حيرت حجة فلاسفة زمانه ، وهي حجة مشهورة معروفة في امتناع الحركة والكثرة ، والاعتماد على فكرة انقسام المكان والزمان إلى ما لا نهاية له ؛ وكان لا بد أن تدحض هذه الحجج بالمنطق ، وأن يبين فسادها ببيان المغالطات في القياس . وهذا ما فعله أرسطو ، وضرب المثل فعلا بزينون في أكثر من موضع . وهذا هو السبب الذي من أجله ألحق كتاب السفسطة بالجدل ، لأنه

(١) السفسطة ، ص ٧٥

يبين فساد الأقيسة التي تعتمد على مقدمات مشهورة وليست يقينية . ونحن نعلم أن أرسطو قسم الاستدلال أربعة أنواع : البرهاني ، والجدلي ، والامتناعي ، والمشاهي . ولكن الجدلي والامتناعي لا ينحصران أى علم معين ، بل ينطبقان على كل شيء ، لأن جميع الصناعات تستخدم مبادئ مشتركة . ومن ثم كان جميع الناس ، حتى العامة والجهال ، يستخدمون هذين الضريين من الاستدلال الجدلي والامتناعي ، وهم يستخدمون تبعاً لذلك التبيكيت^(١) . وهذا هو السر الحقيقي في إلحاق كتاب السفسطة بكتاب الجدلي . وكان هذا العمل من أرسطو رد فعل على السوفسطائيين الذين أفسدوا بالخطابة عقول اليونانيين ، وأدى منهجهم العقلي إلى اعتقاد آراء فاسدة في الأخلاق والسياسة .

ولم تكن هذه الظروف الاجتماعية موجودة في زمان ابن سينا ، فقد انقضى عهد السوفسطائيين من قديم ، وانتقلت الفلسفة من الحوار الشعبي في الأروقة والملاعب والبساتين ، وانحصرت في داخل جدران المدارس ، وأصبحت صناعة فئة خاصة تتدارس في الكتب . إنها الفلسفة المدرسية التي تعتمد على احتذاء كتب أرسطو بوجه خاص وتتبعها بالشرح والترتيب لغرض التعليم والتلقين . وفي هذا الجو الجديد ينبغي أن نفهم كتاب السفسطة لابن سينا ، فيتمنى لنا أن نفهم ما ذكره من قبل من أنه نظر في وجوه الأغاليط ، وجمعها وجردها عن المواد صناعة كلية . وبذلك أصبحت السفسطة باباً من أبواب المنطق في جملة ، لا مجرد ملحق للجدلي .

وابن سينا هو فيما نعرف أول مناطقة العرب الذين وضعوا السفسطة لهذا الموضع من المنطق ، ثم جرى العرف على ذلك إن في الشرق أو الغرب حتى الآن .

(١) السفسطة لأرسطو ١١٧٢ ، ٢٠٤ — ٤٠ وما بعدها .

٦ - أنواع المغالطات :

قسم أرسطو المغالطات قسمين : لفظية ومعنوية ، وظل تقسيمه عماد المنطقة منذ عهده حتى الفلسفة الحديثة ، حين حاول جون ستورأت "مل" أن يقسم المغالطات قسمة جديدة ، وكذلك حاول غيره . ومع ذلك لا يزال تقسيم أرسطو مأخوذاً به باعتبار أنه أفضل ما أمكن الوصول إليه . فقد رأى المتأخرون من المنطقة - كما يقول "روس" - أنه من الضروري اتباع الخطوط الرئيسية في علاجه للوضوع ، وعند ما حاولوا الانحراف عن هذه الخطوط لم يصلوا إلى نتيجة أفضل^(١) . ولا تزال كتب المنطق حتى اليوم تأخذ بما وضعه المعلم الأول ، وتستعمل الاصطلاحات التي وضعها ، ولو أنها تقتصر من أنواع المغالطات التي ذكرها أرسطو على أهمها^(٢) .

وسوف نذكر قائمة هذه الأنواع ، مع ذكر الاصطلاح الذي استعمله ابن سينا ، وما يقابله باليونانية ، وباللاتينية .

Παρά τῇν λέξιν (١) التبكيت الداخل في اللفظ

Fallaciae in dictione

Παρά τὴν ὁμωνυμίαν (١) اشتراك الاسم

Aëquivocatio

Παρά τὴν ἀμφιβολίαν (٢) الممارة

Amphibologia

Παρά τὴν σύνθεσιν (٣) التركيب

Compositio

(١) Ross : *Aristotle*, p. 61

(٢) أنظر مثلاً Morris Cohen and Ernest Nagel, *An Introduction to Logic and*

Scientific Method, London, 1942.

Παρά τὴν διαίρεσιν

(٤) القسمة

Divisio

Παρά τὴν προσωδίαν

(٥) الإعجام

Accentus

Παρά τὸ σχῆμα τῆς λέξεως

(٦) شكل اللفظ

Figura dictionis

ἔξω τῆς λέξεως

(ب) المناطات التي تقع بحسب المعاني

Fallaciae extra dictionem

Παρά τὸ συμβεβηκός

(١) ما بالعرض

Accidentis

Παρά τὸ ἀπλῶς ἢ λέγεσθαι

(٢) سوء اعتبار الحمل

A dicto secundum quid ad dictum simpliciter

Παρά τὴν τοῦ ἐλέγχου ἀγνοίαν

(٣) قلة العلم بالتبكي

Ignoratio Elenchi

Παρά τὸ ἐν ἀρκῇ λαμβάνειν

(٤) المصادرة على المطلوب الأول

Petitio Principii

Παρά τὸ ἐπόμενον

(٥) إتيام عكس الوازم

Consequentis

Παρά τὸ μὴ αἶτιον ὡς αἶτιον

(٦) جعل ما ليس بعلة علة

Non causa pro causa

(٧) جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة

Παρά τὰ δύο ἐρωτήματα ἐν ποιεῖν

Plurium Interrogationum

لاحظ أرسطو نفسه أن تصنيفه ليس كاملا ، لأنه لم يستوف جميع أنواع المغالطات ، ويرجع ذلك إلى أن عدد العلوم لا يتناهى ، هذه العلوم التى تستند إلى الاستقراء . وفى ذلك يقول : « لا ينبغي أن نحاول إحصاء عدد المواضع التى تقوم عليها مغالطة من نروم ردهم قبل أن يتم لنا العلم بكل شئ . » غير أن هذه المعرفة الكلية لا يمكن أن تكون موضوعا لتعليم واحد ، إذ مادام عدد العلوم لا يتناهى ، فبراهينها لا تنتهى كذلك «^(١) يريد أن يقول إنه من المستحيل قبل أن تبلغ العلم الكلى والبراهين الكلية أن نحصى فى كل علم أغاليط أوائل الذين بنى تبكيته . وهذا الإحصاء عمل فوق طاقة الإنسان . لذلك ينبغي الاقتصاد على المبادئ المشتركة المتصلة بالجدل ، لأن الجدل هو العلم الخاص بهذه المبادئ^(٢) . وهذا المعنى هو الذى بسطه ابن سينا بقوله : إن العلم بالجزئيات لا يتناهى ، أو بحسب عبارته : « ولا تظن أن هذه القوانين إنما تتم لك إذا علمت كل موجود ، ونظرت فى كل خطأ وصواب ، فإن ذلك لا يتناهى . بل إنما تتم لك إذا علمت الأصول والقوانين التى تنترع من أمورها ، وتكون سائرها على قياسها . وأنت تعلم أن الجزئيات من التبيكيات البرهانية والجدلية غير متناهية »^(٣) .

وحاصل كلام أرسطو ، ثم ابن سينا من بعده ، أن المغالطات تنحصر أو يمكن أن تنحصر فى القياس ، ولا يمكن ذلك فى الاستقراء . ولذلك عند ما أراد «جون ستيوارت مل» أن يضع أساسا جديدا للمغالطات نظر إلى الاستقراء ، وهو

(١) الفصل التاسع ١٧٠ | ٢٠٤ — وتعدى ترجمة يحيى بن عدى كما يأتى : « فلما سائر رجوه التبيكيت والتعجين فى الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لا يكون لصناعة واحدة ، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية » .

(٢) من تعليق « تريكو » فى ترجمته لسفسطة أرسطو .

انظر. Aristote : *Organon* VI, Traduction par Tricot, Paris, 1960, p. 89.

(٣) السفسطة ، ص ٤٠

نتيج البحث الموصل إلى كسب العلوم المختلفة . ويرجع ذلك إلى اختلاف المذهبين اللذين يقيم عليهما أرسطو و"مل" منطقيهما . ذلك أن فلسفة أرسطو عقلية تستمد الحق من المبادئ الأولى الموجودة في العقل ، وفلسفة "مل" حسية تعتمد على المشاهدات والتجارب . ومن هنا وضع "مل" تقسيمه للأخطاء على أساس الاستقراء الذي يبدأ بالملاحظة ، ثم بالتعميم للوصول إلى القوانين العلمية ، وكان أهم المغالطات عنده هي تلك الأخطاء الخاصة بالملاحظة Fallacies of observation ، وهي أخطاء تتلاءم مع النظرة التجريبية للعلم^(١) . والحال كذلك في المنطق الرياضي الحديث ، ففيه مغالطات تختص به ، وتتلاءم مع هذا النوع من المنطق . فإذا كان أرسطو قد اعترف بأن تصنيفه ليس كاملا ، فذلك يرجع إلى بناء منطقته على مذهب ميتافيزيقي معين ، هو الذي أخذ به ابن سينا .

الملاحظة الثانية على تصنيف المغالطات ، هي إمكان اعتبار المغالطة الواحدة واقعة تحت أكثر من قسم . وقد فطن أرسطو إلى ذلك فضرب مثلا بالتبكيث الناشئ عن سوء اعتبار الحمل ؛ كقولنا إن الشيء قد يكون ضعفا وليس ضعفا في آن واحد ؛ وذلك إذا أخذنا الضعف مع اختلاف الزمان ، أو تارة باعتبار الطول وأخرى باعتبار العرض ؛ وهذا النوع من المغالطة يمكن أن يدخل في المغالطات اللفظية^(٢) . ويعترف ابن سينا كذلك بأن المغالطة الواحدة يمكن اعتبارها تحت أكثر من قسم . مثال ذلك عندما تكلم على قلة العلم بالتبكيث ، قال : «ولا يبعد أن يدخل هذا الموضع في المغالطات اللفظية ، من جهة أن المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معينين ، وإن كان قد يدخل في المغالطات في القياس ،

(١) انظر Mill, System of Logic و Joyce, Principles of Logic

(٢) أرسطو ١١٦٧ ، ٢٥٤ - ٣٥

من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب^(١) . وهذا يوافق ما ذهب إليه
أرسطو حين زعم أن جميع أنواع المغالطات يمكن أن ترد إلى نوع واحد
هو الجهل بالتبكيك Ignoratio Elenchi^(٢) . وقد كتب كثير من المحدثين
ينقدون تصنيف أرسطو، فقال الدكتور إبراهيم مذكور : إن من عيوب هذا
التصنيف ذكر أنواع من المغالطات ليست جارية في الاستعمال، وإغفال أنواع
أخرى على شيء من الأهمية، وأرسطو نفسه يعترف بأنه ربما كانت هناك مغالطات
غير التي أشار إليها ، وفوق ذلك هو تصنيف متعسف، ويمكن رد جميع الأنواع
إلى الجهل بالتبكيك ؛ إلى أن قال : « إن ابن سينا بدلا من تعديله تصنيف
أرسطو يعتمد عليه ، ويدور حوله ، ولا يضيف إليه شيئا جديدا . وقد حاول
بعض المناطقة المحدثين أن يضعوا تصليفا جديدا للمغالطات يخالف ما وضعه
أرسطو، ولكنهم قل أن يصلوا إلى نتيجة أكثر إرضاء^(٣) » .

ويرجع اضطراب أرسطو إلى أنه نظر إلى المغالطات من زوايا متعددة .
فهو يبدأ كتابه بقسمة الاستدلال قسمين حق وظاهر ، وأن السفسطة هي
الاستدلال الذي يبدو عليه ظاهر الحق ، وليس حقا ؛ وذلك إما عن قصد
وتمويه من السوفسطائي المغالط ، وإما عن جهل بالقياس الصحيح المتبع .
وفي الفصل السادس يضيف إلى هذا الأساس في المغالطات أساسا آخر هو
الجهل بالتبكيك . وقبل ذلك فقد اتخذ أساسا ثالثا هو قسمة المغالطات قسمين
أحدهما لفظي ، والآخر خارج اللفظ أو معنوي .

(١) السفسطة ، ص ٢٢ .

(٢) الفصل السادس ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٣) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, 1984,

pp. 237-289.

وقد أورد ابن سينا جميع هذه الأسس، ولكنه استبعد منها، وبطريقة حاسمة، أن جميع أنواع المغالطات يمكن ردها إلى الألفاظ. وبذلك تنحصر المغالطات في الجهل بالقياس الصحيح، وهو الاتجاه الذي انتهى إليه في كتبه الأخرى مثل النجاة والإشارات، مما يجعل السفسطة جزءا من المنطق في جملة، لاملحقا للجدل. والتصنيف الجديد الذي ذهب إليه في كتبه المتأخرة يقسم المغالطات قسمين: صورية ومادية. أما الصورية فتتبع إلى تركيب القياس وأنه غير منتج، وأما المادية فتتبع إلى كذب المقدمات. وقد أخذ بهذا التصنيف الجديد معظم المناطق فيما بعد، في الشرق والغرب على السواء^(١).

وهناك أسباب إبستيمولوجية للوقوع في الغلط، وأخرى إبستيمولوجية. أما الأسباب النفسية فقد عددها أرسطو، وأهمها الهوى والانفعال مثل الغضب. وهذه الأسباب وإن أوردتها ابن سينا، لم يقف عندها طويلا. أما الأسباب الإبستيمولوجية فهي العجز عن التمييز، وذلك يرجع إلى المشابهة بين الأشياء^(٢). وقد ناقش ابن سينا هذه المسألة مناقشة طويلة، وأرجع إليها السبب في جميع المغالطات. فهو عندما تعرض لأنواع المغالطات وإمكان ردها جميعا إلى الجهل، بالتبكي، أو إلى الجهل بالقياس الحقيقي والتبكي الحقيقي يقول: «والسبب المقدم في ذلك، وفي كل ضلالة، سبب واحد، وهو: العجز عن الفرق بين الشئ وغيره، والفرق بين النقيض وغير النقيض. فإن الجهل بأن غير النقيض نقيض، كالجهل بالفرق بين الشئ وهو هو»^(٣) فكانه رد

(١) انظر مثلا ليارد في كتابه " المنطق " 10ème éd. و Liard, Logique, Paris حيث يقسم المغالطات إلى صورية formels، ومادية matériels، ثم يتحدث عن المغالطات في الاستقراء ويورد أهم ما ذكره ستيوارت مل — أما كوهين وفاجل فقد قسما المغالطات، إلى صورية، ومادية ونصف صورية أو لفظية semilogical، verbal المرتجع السابق من ٣٧٦.

(٢) انظر السفسطة لأرسطو — الفصل السابع ١٦٩ وما بعدها، وكذلك الفصل الثامن.

(٣) السفسطة، ص ٣٢

نوعى المغالطة ، اللفظية والمعنوية ، نغنى تلك التى تصيب التصور وتلك التى تصيب التصديق ، إلى أصل عقلى آخر هو العجز عن التمييز والفرقة : وهذا هو المبدأ نفسه الذى ذهب إليه ديكرت فى منهجه من وجوب الوضوح والتمييز .

يحصل التميز — ويسميه ابن سينا « التفصيل » أيضا — فى الذهن ، وينشأ من تطبيق المعنى على اللفظ ، وعن تصور المعنى فى الذهن وصلته بالشئ الخارجى . ذلك أن اللفظ واسطة بين الشئ الخارجى ، وبين المعنى الذهنى . وعند ما يتعلق المنطق باللفظ يعتمد عن المعنى ، ثم عن الشئ الخارجى ، فإذا شاء أن يلاحظ الصواب فعليه أن يلاحظ الشئ نفسه . أو بعبارة ابن سينا : « ومن قدر على التميز بادر فلاحظ الشئ نفسه ، وصار سماده للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى إذا قال "موجود وواحد" تميز له مثلا ما هو الأولى بذلك^(١) . وعنده أن الألفاظ أكثر تضليلا من المعانى ، « ولذلك ما يقع الغلط فى المحاوراة أكثر منها فى الفكرة »^(٢) . وهكذا وضع ابن سينا إصبعه على جو السفسطة الأرسطية ، نغنى « المحاوراة » ، فقد كان تعليم السوفسطائيين وخطابهم وبلاغتهم ، وجدل الإيليين ، وفلسفة سقراط وأفلاطون ، وحتى أرسطو نفسه ، قائمة على المحاوراة والمناقشة . وكان طلب المعرفة والعلم فى ذلك العصر لا يعتمد على الكتب بمقدار ما كان يعتمد على السماع . ولم تكن المحاوراة اللفظية ، أو المناقشة discussion^(٣) هى طريقة التعليم فقط ، بل كانت كذلك الطريقة التى يتعاون بها الأصحاب فى البحث عن الحقيقة الفلسفية . فلا غرابة إذن ألا يبحث أرسطو فى معظم كتبه المنطقية فى التفكير الذى يدور فى الذهن ، بل المجلة التى تجرى بين شخصين متنازعين . فهو يبحث فى الطرق التى يمكن بها فى هذه المحاورات اللفظية طلب الحقيقة ، وامتحان الحلول المقترحة للسائل

(١) . السفسطة ، ص ٣٣

(٢) السفسطة ، ص ٣٤

(٣) Joyus, Principles of Logic, p. 264.

المطروحة ، وتجنب المجع الزائفة للغالطين^(١) . وبما أن ابن سينا كان قد نقل المنطق من هذا الجو اللفظي إلى جو « الروية الباطنة » ، أو « النطق الداخلي » ، فقد جعل عنايته بالمعاني وأساليب التفكير ، لا بالألفاظ ، إذ « ليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تلحظ فيها المعاني وحدها ، لكان ذلك كافيا ، ولو أمكن أن يطلع المحاور على ما في نفسه بجملة أخرى ، لكان يغني عن اللفظ ألبتة »^(٢) .

هذا هو السر في أن ابن سينا هاجم القائلين بأن جميع أسباب الغلط ترجع إلى اللفظ ، ورفض هذا الرأي رفضا باتا ، واتجه بعد ذلك اتجاهها جديدا في قسمة المغالطات إلى صورية ومادية .

٧ — طريقة التحقيق :

رجعنا إلى جميع المخطوطات التي وُصِفَتْ عند تحقيق مدخل ابن سينا من الشفاء ، وأضفنا إليه مخطوطا رمزنا إليه بحرف « سا » . واتبعت الطريقة ذاتها في التحقيق^(٣) .

ولمّا نريد أن نضيف بعض الأمور بمناسبة هذا الكتاب .

(١) رجعنا في ضبط الأمثلة ، وتحقيق العبارة إلى كتاب السفسطة لأرسطو ، وإلى الترجمة العربية القديمة . وبما أن كتاب ابن سينا

(١) المراجع السابق ص ٢٦٩

(٢) الشفاء ، المدخل — ص ٢١ — ٢٢

(٣) الشفاء ، المدخل ، المقدمة ٣٥ — ٤٢

ليس ترجمة لكتاب أرسطو ، فلم نجد ضرورة لذكر المواضع الأصلية من كتاب أرسطو . وفي مقدمتنا نماذج لهذه الموازنة ، التي أفادت في تصحيح كثير من المواضع ، ووضحت كثيرا من القراءات .

(ب) هناك أسماء أعلام من اليونانيين وردت خلال الكتاب . وقد اضطرب النساخ في رسم هذه الأعلام . وقد أوردنا في المتن الرسم القريب للنطق اليوناني ، والجاري الآن في الاستعمال . مثال ذلك « زينون » فإنه يرسم في جميع المخطوطات « زين » .

(ج) وهذا ثبت بالمخطوطات التي رجعنا إليها ورموزها .

ب = بنجيت ، رقم ٣٣١ مكتبة الأزهر خصوصية .

بنج = هامش بنجيت .

د = دار الكتب ، رقم ٨٩٤ فلسفة .

س = سليمانية (داماد) رقم ٨٢٤

سا = سليمانية (داماد) رقم ٨٢٢^(١)

م = المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠

ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨

هـ = المكتب الهندي ٤٧٥٢

أحمد فؤاد الأهواني

(١) يراجع وصف هذا المخطوط الجديد في " جوامع علم الموسيقى " من كتاب الشفاء ،

السفينة

المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع من المنطق

في السفسطة

[الفصل الأول]

(١) فصل في تعريف المغالطة وتعدد أجزائها الصناعات المشاغية

قد قلنا في المحاورة الجدلية بحسب الكفاية . وأما التبيكات المغالطية ،
وهو القياس الذي يعمل المتشبه بالجدلي أو التعليمي لينتج نقيض وضع ما ،
فبالجري أن نتكلم فيه ، وبالحري أن لا نسميه تبيكتا وتوبينا بل تضليلا ، كما
سلف منا ذكره .

(١) البسلة : صافطة من د ، س ، م ، ن ، هـ || (٢ - ٥) في السفسطة من كتاب الشفاء .
نح || الفن السابع من الجلة الأولى في سفسطيقا وهو مقالان المقالة الأولى ثلاثة فصول غير مترجمة
فصل س || نحر في نسخة ما حتى صفحة ٦ || الفن السابع من كتاب الشفاء ويشتمل على معاني السفسطة مقالان
وهو يشتمل على معاني السفسطة المقالة الأولى من الفن السابع من الجلة الأولى من المنطق ثلاثة فصول الفصل
الأول م || الفن السابع وهو مقالان تشتمل على معاني السفسطية المقالة الأولى فصل ن || الفن السابع من
الجلة الأولى من المنطق في سفسطيقا المقالة الأولى وهي ثلاثة فصول غير مترجمة فصل هـ (٥) لم تذكر جميع
المخطوطات التي رجعنا إليها عنوان هذا الفصل ، وجميعها تذكر أن المقالة الأولى ثلاثة فصول ، مع أنها أربعة .
وقد وضعنا هذا العنوان عن فهرست مصنفات ابن سينا تأليف يحيى مهادي وقد وضع عنوان فصول الشفاء
عن نسخة كتيخانة ملي تهران ٥٨٠ ، مع العلم أن هذا المخطوط يذهب إلى أن المقالة الأولى ثلاثة
فصول ، الفصل الأول في تعريف المغالطة وتعدد أجزائها الصناعات المشاغية وبيان كيفية وقوع الغلط
من جهة الألفاظ في التبيكات المشاغية ، يلحق بذلك عنوان فصلين في فصل واحد [المحقق] .
(٧) عمله : عمله د || أو التعليمي : والتعليمي د || (٨) وبالحري أن : وبالحري في أن د ، س ، هـ .

وذلك أنه كما أن من الأمور حقاً ومتشبهاً ، مثل ما أن من الناس من هو نقي الجيب ، طيب السريرة ، ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكتيه عن نفسه ، ومن الحسن ما هو مطبوع ، ومنه ما هو مجلوب بتطرية ، وفي الأمور الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ، ومنها ما هو مشبه به كإرشيدنا (*) الفضية والذهبية ، وما يتخذ من الرصاص المصلب ، وما يصبغ من الشبه بالمرار (**) ، ومن الفضة يصبغ بالمرار وسائر الأصباغ التي يتخذها أصحاب الحيل . كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود ، وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائي مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة ، وإنما يتروج على ظن من لم يتدرب ، كأنهم ناظرون من بعيد .

٥

والفرق بين القياس المطلق والتبكيت المطلق : فهو أن القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة ، فإن القياس : قول إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر اضطرارا .

١٠

(١) ويتشبه : ومشجأ د ، م ، ن ، هـ || من هو : + بالحقيقة د ، م ، ن ، هـ ||
 (٢) الجيب : الحسب من || (٣) ويكتيه : ويمكته س ، م ، ن ، هـ || ومن : من س ||
 (٤) وفي : في س || ومنها ما : ومما ، اب ، د ، و ، ماس || (٥) كإرشيدنا : كما ترى المارشيدنا ؛ كإرشيدنا . || (٦) الشبه : النسبة ن || بالمرار : من المراد ||
 رسائر : ومن س ، ن || (٧) فهو : هو د ؛ ساقطة من س ، ن ، هـ || (٨) عنها : عليها || (٩) اضطرارا : اضطراريا .

(*) المارشيدنا : وقد تكتب بدون ألف هكذا : مرشيدنا ، صنف من المجازة يستخرج منه النحاس ، ومنها ذهبية ، ومنها فضية ، ومنها نحاسية . وكل جوهر منها يشبه الجوهر الذي ينسب إليه في لونه ، وكلها يحاط بها الكبريت (المعتمد في الأدوية المفردة لابن رسول ، ومجانب المخلوقات للقرظيني) [المحقق] .

(**) الشبه : محركة ، النحاس الأصفر (أقرب الموارد) ، والمرار بالضم ، شجر مر ، وقيل المرار حمض . والمرار بالكسر من أمره به ، كما مرار الحديد على الطست (اللسان) [المحقق]

وأما انتبكيث المطلق : فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع :
والتبكيث السوفسطائي : هو قياس يرى أنه مناقض للحق ، ونتيجته نقيض
الحق ، وليس كذلك بالحقيقة ؛ والسوفسطائي يروجه من غير أن يشعر هو به ،
أو يشعر أكثر الناس بما يفعل هو . وإنما يقع هذا الترويج لأسباب كثيرة :
أو كدها وأكثرها وقوعا ما يكون بسبب تغليط الألفاظ باشتراكها في حد
انفرادها أو لأجل تركيبها ؛ ويكون حاصل السبب في ذلك أنهم إذا تكلموا
أقاموا الأسماء في أذهانهم بدل الأمور ، فإذا عرض في الأسماء اتفاق واقتراء ،
حكوا بذلك على الأمور ، ينال الحاسب غير الماهر إذا غلط في حسابه وعقده ،
ظن أن حكم العدد في وجوده هو حكم عقده ؛ وكذلك إذا غلطه غيره .

وقد أوجب الاتفاق في الاسم سبب قوى : وهو أن الأمور غير محدودة ،
ولا محصورة عند المسمين ، وليس أحد منهم عند ما يسمى أمكنه حصر جميع
الأمور التي يروم تسميتها ، فأخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى اسما على حده ، بل
إنما كان المحصور عنده ، وبالقياس إليه ، الأسماء فقط ؛ فعرض من ذلك أن
جوز الاشتراك في الأسماء ، إذا كانت الأسماء عنده محصورة ، ولا يحتمل أن
يبلغ بها تركيب بالتكثير غير مثناه ، لأن الأسماء حينئذ تجاوز حدا لحقه إلى طول

(١) هي : مع س || (٢) قياس : + مناقض النتيجة فاسدها ن ، ه || (٣) والسوفسطائي :
ولكن السوفسطائي د || || أن يشعر : أن لا يشعر ن || (٤) الترويج : الترويج ن ||
(٥) وقوعا : وقوع ب ، س ، ن ، ه || تغليط : تغليط ب ، د ؛ + يرى أنه مناقض للحق
ونتيجة إلى ن || (٦) أو لأجل : ولأجل ن || حاصل : خاص د || (٨) حسابه :
حسبه س ، م ، ن ، ه || (٩) ظن : وظن س ، ن || حكم : ساقطة من س || غلطه :
غالط س ، ن || (١١) عندا : ساقطة من ه || يسمى : سمي م ، ن || (١٣) فرض :
تعريض د ، س || أن : إلى ن (١٤) إذا : إذ م ، ه || عنده : عند ه || ولا :
لاد || (١٥) بالتكثير : في التكثير ه .

غير محتمل، فلم يُوطَّن المسمى الواحد والمختلفون أنفسهم إلا على انحصار الأسماء في حد ، ومجاوزة الأمور كل حد ، فعرض اشتراك أمور كثيرة في لفظ واحد . فهكذا يلبني أن تفهم هذا الموضع ؛ وهو متكلف مجرور إلى الصواب كرها .

٥ وقد قلنا في الفنون الماضية ما دل على استنكارنا أن يكون السبب في اشتراك الاسم تناهي الألفاظ ، وغير تناهي المعاني . وإذا فهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب . فهذا هو من أسباب أن وقع الاشتراك في الأسماء ، ووقعت المغالطة بسببه ، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب ؛ فكما أن الحاسب إذا كان غير متميز يغلط نفسه ، ويغلطه غيره ، كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الألفاظ وغيرها من وجوه الغلط التي سنذكرها . ١٠

ويشبه أن يكون بعض الناس ، بل أكثرهم ، يقدم لميثاره لظن الناس به أنه حكيم ، ولا يكون حكيمًا ، على لميثاره لكونه في نفسه حكيمًا ، ولا يعتقد الناس فيه ذلك . ولقد رأينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا وصفهم : فإنهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ، ويقولون بها ، ويدعون الناس إليها ، ودرجتهم فيها سافلة ؛ فلما عرفناهم أنهم مقصرون ، وظهر حالهم للناس ، أنكروا أن تكون للحكمة حقيقة ، وللفلسفة فائدة . وكثير منهم لما لم يمكنهم أن ينتسب إلى صريح ١٥

- (١) والمختلفون : + في ب ، س || (٢) ومجاوزة : أو مجاوزة م || (٣) مجرور : ومجرور س || (٥) الماضية : سافلة من م || استنكارنا : استنكارنا ب || (٦) وإذا : فاذا ه || (٧) كان : كانت ن || (٨) ووقعت : ووقعت د || المغالطة : المغالطات د ، س || عقد : عنده ه || (٩) فكما : وكما ، س ، م ، ن ، ه || متميز : متميز ه || نفسه : بنفسه س ، م ، ن ، ه || ويغلطه : ويغلط م ، ن || كذلك : وكذلك ب || (١٠) وغيرها : وغيرهما ن || (١١) ويشبه : ويشبه ن || (١٥) الحكمة : الحكمة م || (١٦) يمكنهم : + إلى م || ينتسب : ينتسب م .

الجهل ، ويدعى بطلان الفلسفة من الأصل ، وأن ينسلخ كل الانسلاخ من المعرفة والعقل ، قصد المشائين بالثلب ، وكُتِبَ المنطق والباين طيما بالغيث ، فأوهم أن الفلسفة أفلاطونية ، وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية ليست إلا عند القدماء من الأوائل .

- ٥ والفيثاغوريون من الفلاسفة ، وكثير منهم قال : إنَّ الفلسفة ، وإنَّ كان لها حقيقة ، فلا جدوى في تعلمها ، وإنَّ النفس الإنسانية كالبيمية باطلة ، ولا جدوى للحكمة في العاجلة ، وأما الآجلة فلا آجلة . ومن أحب أن يعتقد فيه أنه حكيم ، وسقطت قوته عن إدراك الحكمة ، أرقاه الكسل والدعة عنها لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين محيصا . ومن ههنا تنبت المغالطة التي تكون عن قصد ، وربما كانت عن ضلالة .

١٠

والمغالطون طائفتان : سفسطائي ، ومشاغبي . فالسفسطائي هو الذي يترأى بالحكمة ، ويدعى أنه مبرهن ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يُظن به ذلك . وأما المشاغبي فهو الذي يترأى بأنه جدلي ، وأنه إنما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يظن به ذلك .

١٥

(١) الجهل : الجملن || (٢) المنطق : المنطقين س ، م ، هـ || والباين : والباين ب والناس ن || بالغيث : بالغيث م ، بالغب هـ || (٣) فأوهم : فأنهم م || (٤) والفيثاغوريون : والفيثاغورثيون ب ، والفيثاغوريون ن || منهم : + من هـ || (٥) ما : ناقصة من س || جدوى : وجدوى د || كالبيمية : كالبيمية س || (٦) ولا : فلا آجلة : ناقصة من س || (٧) قوته : ساقطة من س || عاقه : غايه م || عنها : منها م . || (٨) محيصا : مختصا || تنبت : نبت م || (٩) والمغالطون : والمغالطون م ، هـ || ومشاغبي + مراد د ، م ، ن ، هـ || (١٠) بالحكمة : بالحكمة ب || (١١) بأنه : أنه د || جدلي : جدلن || إنما : ساقطة من س ، هـ || (١٢) محاوراته : محادثة س ، محاورته م ، هـ || ولا : فلان || أكثر : أكثره م || يناله : قاله نج .

والحكيم بالحقيقة هو الذى إذا قضى بقضية — يخاطب بها نفسه أو غير نفسه — يعنى أنه قال حقا صدقا ، فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا ؛ وذلك لاقتداره على قوانين تميز بين الحق والباطل ، حتى إذا قال صدقا ، فهذا هو الذى إذا فكر وقال أصاب ، وإذا سمع من غيره قولاً ، وكان كاذباً ، أمكنه إظهاره ؛ والأول له بحسب ما يقول ، والثانى بحسب ما يسمع .
فبالحرى أن يكون أول ما يصرف إليه السوفسطائى وكده أن يتقرىء الألفاظ المشتركة ، ويجمعها ، وينصّبها حذاء عينه ، بل أن يحيط علماً بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية وأصنافها ، لتكون مادة معدة له لما يفعله . ويكاد أن يكون اشتراك الاسم هو أنفع شيء له فى أن يظن به أنه حكيم .

ولا حاجة لنا إلى إثبات وجود هذه الألفاظ المشتركة وأجناس المخاطبات المضللة ، إذ الأمر فى وجودها ظاهر ؛ ونقول : إن أجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالأمر الكلى أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتناعية ، والمشاغبية ؛ وقد عرقتها فيما سلف لك ، وعرفت الفرق بين المشاغبية والسوفسطائية ، وعرفت أن المغالطية تجمعها جميعاً ، وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتناعية ، وبقيت المشاغبية ، فنقول :

(١) والحكيم : والحكم ن || (٢) يعنى : ناقصة من ب ، د ، س ، م || (٣) لاقتداره : هنا انتهاء الحزم فى مخطوطة سا || حتى : ساقطة من س || قال : + قال س ، م ، ه || صدقا : صدق د || (٤) ركان : فكان م || كاذبا : كذا س ، ن ، ه || (٥) والأول : فالأول س || (٦) وكده : فكرو ن || (٧) حذاء : تجاه د || (٨) لتكون : ناقصة من سا || (٩) شئ : ناقصة من ن || (١٠) ولا : فلا د || لنا : لئاد || (١١) أجناس : الأجناس ب ، ن || المحاورات : للمحاورات ن || (١٣) لك : ساقطة من س || (١٣ — ١٤) المشاغبية ... المشاغبية : ساقطة من م || (١٤) تجمعها : تجمعها ب ، سا || (١٥) وبقيت : وبق ب ، س ، م .

إن أجزاء الصناعة المشاغبية خمسة : واحدها التبيكيت المغالطى ؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب ؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور ؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب ويشتبه عليه معناه من جهة اللفظ ، والإغلاق ، والإعجام ، وعلى ما سنوضح بعد ؛ وخامسها الهذيان والتكرير .

٥

والتبيكيت منه ما هو داخل في اللفظ ، ومنه ما هو داخل في المعنى . والفرق بين التبيكيت وبين غيره : أن التبيكيت هو نفس القول الذى يراد به إنتاج نقيض الوضع ؛ ونظير الحق مطلوب معلوم . وأما الآخر فليس المغالط يوردها على هذه السبيل ، بل قد يتبدى بها ، ولا يعلم المخاطب مقصوده بها .

- ١٠ وكثيرا ما يسأل السوفسطائى عن طرفى النقيض ، فإن سلم له الموجبة مثلا عقد منها التبيكيت ، وإن سلمت له السالبة لم ينتفع بها فى التبيكيت ، وشنع بأن هذا الذى سلمت مخالف وغير مشهور ، فيكون صنيعه هذا من باب التشنيع ، ليس من باب التبيكيت . وعلى هذا القياس صنيعه فيما بقى .

(١) واحدا : أحدها ؛ واحده ه || (٢) التشنيع : التشنيع سا || (٣) وإلى : أو إلى د || (٤) والإعجام : والإعلام من ، ن || وعلى : وإلى س || منوضح : منوضحه س ، ه || بعد : ساقطة من س || (٥) وبين : ود ، س || (٦) ونظير : ونظيرد || معلوم : + إما كذلك وما يتوسط حدسا ، ن || يوردها : يورده س ، ه || (٧) هذه : هذا ب || يتبدى : يتبدى س || بها : به س ، ه ؛ ساقطة من ب || (٨) وكثيرا : وكثيرم || يسأل : يسائل م ، ن || (٩) منها : منه م ، ن || له : إليه د || || وشنع : وتشنع م ، ن || (١٠) مخالف : مخالف م ، د ، س ، م ، ه || وغير : غير سا ؛ وغيره ن || صنيعه : صنيعه ب || (١١) باب : + التشنيع ب || هذا : ساقطة من س || صنيعه : صنعه ب || بقى : بقى د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التبكيت الداخل في اللفظ

وأما التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع اللفظ بسنة أقسام : باشتراك الاسم ،
 والممارسة ، [والتركيب] واشتراك القسمة ، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب ،
 وبسبب اختلاف اللفظ . وجميع ذلك يؤثر في القياس ، ويؤثر في الاستقراء ،
 ويعلم خطؤه أيضا بالقياس والاستقراء ؛ فإذا استقرت الأمثلة تحققت
 أن هذه هي أسباب اللفظ . والقياس يوجب عليك أنه إذا وقع من اشتراك
 الاسم ، أو الاستعجام ، أو غير ذلك ، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى
 الطرفين ، فلا يكون واحد [أ] بعينه ، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة
 فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة ، فيعرض
 لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياسا ، والقياس يوجب عليك عكس
 هذا أيضا ، وهو أن أجناس المغالطات اللفظية هي هذه . وسيرد عليك هذا
 القياس في موضعه من بعد .

- (٢) فصل في التبكيت الداخل في اللفظ : هذا العنوان في نسخة م فقط || (٣) وأما : أما م ||
 (٤) والتركيب : ساقطة من جميع النسخ ، [والسياق يقتضيها ، وهي موجودة في نص أرسطو
 ١٥٥ ب ٢٦ (المحقق)] (٦) خطؤه : خطأه ب ، م ، هـ ؛ خطأه صا || والاستقراء :
 فالاستقراء د || (٧) عليك : — أيضا س || إذا : ساقطة من د || وقع :
 أوقع د || (٨) أو الاستعجام : والاستعجام س ، ن || (٩) فلا : ولان ، هـ ||
 (١١ — ١٣) الحقيقة ... موضعه : ساقطة من م || (١١) والقياس : والقول القيامي ن ||
 (١٢) هذا : — القياس س ، م ، هـ ، م .

ومثال التبيكيت المغالطى لاشتراك الاسم ، كمن يقول للتعلم إنه : "يعلم
أولا يعلم ؟ ، فإن لم يعلم فليس يتعلم ، وإن علم فليس يحتاج إلى أن يتعلم" .
والمغالطة في هذا أن قوله : "يعلم" يعنى به أنه يحصل له العلم ، ويعنى به أنه
حصل له العلم ؛ والذي "يعلم ليس يتعلم" يصدق إذا كان ليس يعلم ، بمعنى
أنه لا يحصل له العلم ، ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم . وربما كان
لفظة : "يتعقل" في لغة العرب دالة على الفكرة والروية ، وربما كانت دالة
على حصول العقل نفسه .

وكذلك قول القائل : "هل شيء من الشرور بواجب أو ليس بواجب ؛
فإن كان واجبا ، وكل واجب خير ، فبعض الشرور خير ؛ وإن كان ليس
بواجب ، فلا يوجد ألبتة ، فإن ما لا يجب له وجود ولا وقتا ما فليس بموجود ،
بل يُخَيَّلُ الموت والهرم وغير ذلك مما هو واجب ضرورة" . والمغالطة بسبب
أن الواجب وجوده غير الواجب العمل به ؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك
الاسم . ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضرورى ، ومفهوم الواجب
الآخر أن إثاره محمود .

- (١) ومثال : والمثال م ، ن || (٢) علم : علم ب ، سا || إلى : ساقطة من د ،
س ، هـ || (٣ — ٤) ويعنى ... العلم : ساقطة من ن || (٥) انه : ساقطة من
س ، ن ، هـ || (٤) يعلم ليس يتعلم : ليس يعلم ؛ يعلم ليس يتعلم ن || يصدق إذا :
وإذا س || كان : ساقطة من د || ليس : ساقطة من س || بمعنى : ساقطة من ب (٥) لا :
ساقطة من س ، هـ || ويكذب : وكذب هـ || (٦) لفظة كنت :
ساقطة من سا || (٦) والروية : والرواية د || كانت : كان د ، س ، سا ، م ||
(٨) القائل : قائل ب ، د ، سا || هل : هي د || شيء : الشيء م ، ن || أو : وهـ ||
(٩) وكل : فكل ب ، د ، سا ، م ، ن || فبعض الشرور خير : ساقطة من سا ||
(١٠) وجود : وجوده ب || (١١) يخيل : نخدس ، هـ .

وأيضاً قولهم : ” لا يخلو إما أن يكون الذى هو قائم هو القاعد بعينه ، أو لا يكون ؛ فإن كان هو القاعد بعينه ، فالشئ هو بعينه قائم وقاعد ؛ وإن كان غيره ، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعداً “. والمغالطة أن قولنا : ” القائم “ نعنى به نفس القائم من حيث هو قائم ، ونعنى به الموضوع الذى يكون القيام وتنا فيه . فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الاسم . فهذا القسم الأول هو الذى بحسب اشتراك لفظ مفرد .

وأما المشاغبة ، أعنى الممارة ، فإن لا يكون الغلط الاشتراكي واقعاً بحسب شئ من الألفاظ المفردة ، ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها ، كمن يقول : ” العدو لى يتغصب “ ، و ” المقاوم لى يأخذ “ . وهذا مثال يحسن فى غير لغة العرب ، ومعناه : أن هذه اللفظة يفهم منها تارة أنك تتغصب لى لمراغمة العدو ، وتارة أنك تغصب للذى هو عدو لى . وكذلك : ” أنت لأجل معاندتى تأخذنى “ ، أو تأخذ معاندى .

وأما الأشبه بالغرض من الكلام العربى ، فإن يقول قائل : ” هل الشئ الذى يعلمه الإنسان ، فذلك يعلمه الإنسان ، أو ليس كذلك ؟ فإن كان الشئ الذى يعلمه الإنسان فذلك يعلمه ، والإنسان يعلم الحجر ، فالجحر يعلم الحجر ؛ وإن لم

-
- (١) القاعد : قاعدن || (٢) أو بعينه : ساقطة من ن || القاعد : الفاعل سا ||
 (٥) وقتاً : + ما د ، ن || الأول : ساقطة من ب ، د ، سا ، ن ||
 (٧) الاشتراكي : للاشتراك د || (٩) يقول : ساقطة من د || || المقاوم :
 للمقاوم سا ، ه || (١١) لى لمراغمة : لى لمراغمة م || أنك : ساقطة من ن ||
 || وكذلك : فذلك د ؛ ولذلك ن || أنت : ساقطة من ن || (١٢) معاندتى : معاندى ،
 س ، سا ، ه ؛ معاندم || أو تأخذ : ساقطة من م || معاندى : معاندتى ن ||
 (١٤) فذلك : بذلك سا ، ن || الإنسان : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ||
 (١٥) فذلك : بذلك ب ، سا ، ن || وإن : فإن سا ، ن .

يكن كذلك ، فإذا علم شيئا فقد علم غيره . أو يقول : ” ما يعلمه الإنسان فهو ما يعلمه ، ويعلم الحجر فهو حجر “ والسبب في هذه المغالطة أن لفظة ” ذلك “ ولفظة ” هو “ تارة تشير إلى المعلوم ، وتارة إلى الإنسان . وكذلك : ” هل ما يبصر الإنسان فلا يراه يبصر “ . وكذلك ما قلته : ” موجوداً أنت موجود هو ، وقلت : إن الحجر موجود ، فأنت موجود حجراً “ ؛ لأن قولك ، ” أنت موجود هو “ ٥ يجوز أن تفهم ” أنت “ موضوعاً و ” موجود هو “ محمول عليه ؛ ويجوز أن يكون ” أنت “ هو تأكيد لقوله ” قلته “ ، أو صلة لقوله ” قلت “ ؛ ويجوز أن يقال الغلط في هذا على جهة أخرى : ما قلت إنه موجود أنت ذلك موجود ، وقد قلت إن الحجر موجود ؛ ويكون هذا فيه أظهر . فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب استناد أجزاء التركيب بعضها إلى بعض .

١٠

وقد يكون فيه بسبب اختلاف إيهام التقديم والتأخير ، فإن القائل إذا قال : ” إن العالم شريف “ أمكن أن يختلف الاعتبار ، فإنه يجوز أن يكون ” العالم “ أخذه موضوعاً ، و ” الشريف “ أخذه محمولاً ، ويجوز أن يكون المحمول هو ” العالم “ ؛ لكن آخره كما يقال : ” عالم زيد “ . ومثال ذلك لو قال : ” الساكت متكلم “ أمكن أن تفهم أن الساكت متكلم ، وأن تفهم ١٥ أن المتكلم ساكت .

(٢) هذه : ساقطة من س || (٣) ولفظة : ساقطة من س || || ما : ساقطة من س || (٤) ما قلته : قلت إنه س ؛ ما قلت ه || موجودا : موجود د ، س ، ن || موجود هو : فذلك موجود س ، سا || وقلت : قلت س || (٦) وموجود : وموجودات ، س ، ن ، سا ، م ، ه ، ن || (٧) أنت : ساقطة من ن || || تأكيد : تأكيد س ، سا ، ه || لقوله : قول د || صلة لقوله : صلة لقوله له ن || (٨) ذلك : ذلك س ، م ، ن || (١٠) استناد : استناد || أجزاء : أمر د || (١٣) أخذه : ساقطة من د ، س || (١٥) متكلم : يتكلم د || أمكن : ساقطة من ن .

وباب الاتفاق في الاسم ، وباب المشاغبة ، يرجع إلى خصالة واحدة ،
وهي : أن يكون المفهوم مختلفا ، لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ
من المفردات ، بأن يكون مشتركا بالحقيقة ، أو يكون مشتركا بالعادة للاستعارة
والمجاز . والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات ، كقول القائل :
” معرفة الكتابة “ فقد تُفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة ، وتفهم به معرفة
يكون المعروف بها الكتابة ، وتركيبه يقع كثرة في مفهومه ، وكل واحد
من لفظي الكتابة والمعرفة ليست مشتركة في هذا الموضع .

وأما الذي بالتركيب ، فهو أن يكون للقول عند التركيب حكم ، فيطلب
أن يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ، ويكون الغلط في التركيب . ولا سواء
أن يقال القول مركبا فيكون له حكم ، وأن يقال مفصلا ، مثال ذلك أن يقول
القائل : ” قد يمكن الجالس أن يمشي ، والذي ليس يكتب أن يكتب “ ،
فإنه لما عطف قوله : ” الذي ليس يكتب أن يكتب “ عطفه على أنه
في مثل حكمه من الإمكان الذي فيه ما يستغنى عن تكرير الإمكان مرة
أخرى اجترأ بالمعطف ، وعلى أن حكمه حكم المعطوف عليه ، فإن فصل
هذا كذب أن يقال ” الذي ليس يكتب يكتب “ ، وإنما كان يصدق مركبا
على الإمكان والقوة ، فكان معناه : ” والذي ليس يكتب هو بالقوة كاتب ،

- (١) وباب الاتفاق : والاتفاق ن || المشاغبة : المشاغبة م || (٢) وهي : هي م ، ن ||
(٣-٢) لفظ... بالعادة : ساقطة من د || (٤) بين : من ه || (٥) فقد :
قدم || (٥-٦) وتفهم... الكتابة : ساقطة من سا || (٦) وتركيبه : تركيبه د ||
واحد : ساقطة من ن || (٧) مشتركة : بمشركة س ، ه || في هذا : وهذا س ||
(٨) حكم : + ما س || فيطلب : فبطلت سا || (٩) يصدق : يطلب ن || التفصيل :
+ حكم أن يصدق ذلك الحكم عند التركيب ن || (١٠) يقال : يقول س || (١١) يكتب :
ساقطة من د ، يكتب م ، ن || عطف : أعطف م || (١٣) من : في س ، ه ||
|| ما يستغنى : فاستغنى س ، ه || (١٤) اجترأ : أخيرا د ، ب ، سا ، احتراز س ، أجزاء م ؛
ساقطة من ن || وعلى... عليه : ساقطة من م || المعطوف : المعطف د ||
(١٥) الذي : الذي د || يكتب : ساقطة من م || كان : ساقطة من ن .

ويتعلم الكتابة يَعْلَمُهَا وَيُعَلِّمُهَا . يجب أن تفهم هذا الموضع هكذا ، ولا تشتغل باشتراك اسم في حديث أنه " ليس يكتب " ، ففصل اشتراك الاسم فصل آخر قد مضى . وكذلك إذا ركب بين قولنا : " ليس يكتب " وقولنا : " يكتب " فإن هذا إن ركب معه " القوة " فقليل : " الذى ليس يكتب بالقوة " كان القول صادقا ، فإن فصل ، وحذفت القوة ، كذب القول ، وصار الذى يتعلم الكتابة الآن هو فى نفسه كاتب ، فهو يتعلم ما يعلم . كذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وبعد هذا قول يمكن أن يفهم على أنه بيان كلى ، ويمكن أن يفهم على أنه مثال آخر . أما الأول فعلى ما أصرعته . ولو كان القول الصادق يجب أن تكون أجزاؤه صادقة هكذا لكان من يمكنه أن يقول لفظا مركبا حقا واحدا ، لقد كان أتى بأشياء كثيرة حقة ، وليس كذلك ، بل انقائل حقا واحدا يجب أن يعتبر حقيقته فى ذلك الواحد ، وأما أجزاء الحق فربما كانت باطلة ، كقول القائل : " لو كانت الخمسة زوجا ، كان زوج لا ينقسم " . فإن هذا الواحد حق ، وليس يلزم أن يكون جزؤه حقيقين . وأما الثانى فهو أنه إذا صح أن يصدق القول المركب من " أن يكتب " ، " ولا يكتب " مفصولا عنه القوة ، على أن مفصوله صادق يصدق مركبه ، أمكن أن تغالط فتجعل من استفاد قوة على أمر

(١) ويعلمها : ويعلمها من || تفهم : تعلم ن || ولا : فلا ن || (٢) يكتب :
+ بالقوة ه || (٣) وكذلك : ولذلك د ؛ لك س || بين : من م ||
(٤) إن : ساقطة من س || (٥) بالقوة : ساقطة من سا || وحذفت : وصدقت س ||
(٦) يتعلم : + يتعلم ه || كذا : هكذا ؛ + تعلم د || (٨) كلى : +
ويمكن أن يفهم على أنه بيان كلى س || (١٠) هكذا : هنا د || (١٢) يعتبر :
يعين ن || حقيقه : حقة د ، م ، ن ؛ حقيقته ه || فى : ساقطة من س || (١٣) كانت :
كان ه || (١٤) جزاء : حذاه س ؛ أجزاء م || (١٥) ولا يكتب : ساقطة من م ||
عنه القوة : عن الحق س || (١٦) أن : أنه س .

ما واحد بعينه ، فقد اقتدر على أمور كثيرة غيره ، إذا كان إدخال القوة وإخراجها واحدا .

وقد قيل في هذا شيء آخر يوجب أن يكون هذا الباب و باب المراء واحداً فإن ذلك التفسير يجعل هذا المثال مشتركاً في تركيبه لا مغالطاً بتفصيل التركيب فيه ، ولا يجب أن نمنعه ألبتة . فهذا المثال الذي أورد ، وسائر الأمثلة ، ليس هو مثال ما يكذب بالتركيب ، وهو الغرض ، بل مثال أن الشيء قد يختلف حال تركيبه وتفصيله . وأما الأمثلة التي تحتاج إليها لهذا الباب ، فهي التي يكون التركيب فيها كاذباً لا صادقاً . والمعلم الأول عول في ذلك على الأفهام . على أن هذه الأمثلة قد يمكن أن يتعسف فيها ، وتناول على وجه يطابق أن يكون الكذب في التركيب ؛ ولكننا نكره مثل هذا التعسف .

وأما المثال الذي يوافق الغرض فقول القائل مُرَكَّباً : " الماشى يمكن أن يجلس حال ما هو ماش " ، فإن هذا التركيب كاذبٌ ، وجزأه ليس فيهما كذب . فإن شاء أحد أن ينظر كيف تفسر هذا على وجه مطابق للخطأ في التركيب ، فيلحق بهذا الموضع فصل من موضع آخر .

وأما الموضع الذي من القسمة فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً ، وعند التركيب غير صادق ، أو مغلطاً جاراً إلى الكذب ، وإن كان له تأويلٌ صادق ،

(٣) واحداً : + وقد قيل في هذا م || (٥) أورد وسائر : أورد وسائر د ؛ أورد سائر س || (٧) الباب : المثال م || || التي : أن م ، ن || (٩) على : وعلى سا || || وتناول : وتناول د ، س ، ن ، هـ || يطابق : مطابق د ، س ، سا || (١٠) ولكننا : لكننا ، هـ || (١١) المثال : المثال د || فقول : فقول هـ || (١٣) تفسير : تفسير د ، س ، م ، ن ، هـ || هذا : هذه س ، م ، ن ، هـ || مطابق : مطابق ب || (١٤) موضع : موضع د || (١٥) التحليل : التركيب هـ || (١٦) التركيب : التفصيل هـ || جاراً : جار هـ || وإن : فإن د .

- وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول ، وإما بحسب نفس القول .
والذى بحسب الموضوع من القول إما أن يكن القول صادقاً على أجزاء الشيء
بمجموعه ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل ، أو أن يكون للشيء أجزاء
ولها أحكام في التفصيل ، فيجعل الشيء أجزاء نفسه ، وله أحكامها اتى
بالتفصيل ، وربما كانت متقابلة ؛ مثال الأول قول القائل : ” إن خمسة
زوج وفرد ، وكل ما هو زوج وفرد زوج ، فالخمس زوج “ ؛ كما كل ما هو
أبيض وحلو فهو أيضاً أبيض . وليس كذلك ، بل الزوج جزء من خمسة ،
والفرد جزء آخر ، وليس هو بحسبها زوجاً وفرداً ، وإن كن في نفسه فرداً ،
بل له جزء زوج وله جزء فرد ، وهو مركب من زوج وفرد ، لا زوج وفرد .
وكذلك قول القائل : ” إن الأعظم مساوٍ وزيادة ، فهو مساوٍ “ . ومثال
الثاني : ” أن الخمسة ثلاثة واثنان ، فهو ثلاثة واثنان معا “ ؛ وهذا خلف .
- والذى بحسب القول ، فمثال قول القائل : إن كان الإنسان حجراً ،
فالإنسان جماد . وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين . ولا سواء
أن يكون الشيء يصدق مفصلاً ومركباً ، فإنه قد يكون القول مركباً صادقاً ،
فلذا فصل كان كاذباً ؛ وكذلك يكون القول إذا أخذ مفرداً صادق ، وإذا

(١) . إما : وإما س || (٣) ويجعل صادقاً : فيجعل صادقاً م ، ه ؛ فيجعل صادقاً
س ؛ بفعل صادقاً سا || الأجزاء : أجزاء الشيء س || أو أن يكون للشيء : أو أن يكون
الشيء س ، سا ؛ وأن للشيء م ؛ فإن للشيء ن || (٤) في التفصيل : بالتفصيل س ، سا ||
|| وله : وإلّا م ، ه ؛ وإلّا له ن || (٥) وربما كانت : وكانت س ||
متقابلة : مقابلة ه || (٦) وفرد زوج : وفرد زوج ه || (٧) خمسة : خمسة
س : سا || (٨) بحسبها : بحسبها م ، ه ، ه || (٩) وفرد : سابقة من ن سا ||
(١١) واثنان : واثنان ب || فرد : فهم م ، ه || (١٢) فتل : مثل د ، س ،
م ، ه ، ن || (١٣) . وهذا : فهذا س ، سا ، ه || تفصيلين : تفصيلين
س ، ه ؛ مفصلتين ن .

رُكِّبَ كاذب ، أو أوهم الكذب ؛ وكذلك قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين ، كما قلنا في باب المرء مغلطا بسبب تضاعف المفهوم . ومن أمثلة هذه الأبواب قولهم : ” أنا أستعبدك حين ما حررتك “ وهو يعنى : ” أنا أستعبدك “ وهو صادق ، ” وأنا حررتك “ وهو صادق ، فإذا أخذ مركبا على أنه يقول : ” أنا أستعبدك حين ما حررتك “ حتى يكونا مركبين معا ، كان كاذبا .

وعبارة أخرى : ” أنا لمايك جعلت عبدا ، وأنت حر “ فإن قوله : ” أنا لمايك جعلت عبدا “ حق ، وقوله : ” وأنت حر “ حق ، كل إذا انفرد ، وإذا جعلا للتركيب ، لا على أن يكون تركيب جزأين هما جزآن حدا معا ، بل على أن يجعلهما التركيب جزءا واحدا يتعلق لأجله أحدهما بالآخر في إتمام الكلام ، كان سبيلا إلى المغالطة . لا يجب أن تفهم من هذا غير هذا .

وقد يورد ههنا مثال آخر أنه : ” قد قتل أخيلوس من خمسين مائة رجل “
والذى يورد من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا بهذا الباب ، وهو باب قسمة ، بل مثالا من أمثلة ما يختلف بحسب نسب التركيب . وكذلك

(١) قد : ساقطة من س ، ه ، || (٣) هذه الأبواب :- هذا الباب س ، م ، ه ، ||
|| أستعبدك : أستعبدتك سا ، م ، ن ، ه ، + وأيضا من هذا الباب ما يظن الصديق مفردا إذا ركب كان مدقا وهذا عكس الباب الأول مثلا أنا أستعبدتك ن || حين ما : بل ب ، د ، سا || وهو : ساقطة من ن (٤) أستعبدك : أستعبدتك م ، ن ، ه ، || (٥) أنا : إذا ب ||
|| أستعبدك : أستعبدتك سا ، م ، ن ، ه ، || حتى : ساقطة من س || (٧) أنا : ساقطة من سا ||
عبدا : ساقطة من س ، ص ، || (٨) حتى : ساقطة من س || (٨) كل : كل د ||
(٩) جزأين : خيرين ب || جزآن : خبران ب || (١٠) حدا : ساقطة من سا || حدا معا بل :
ساقطة من ن || يتعلق : متعلق د || (١١) الكلام : ساقطة من س ||
(١٣) يورد : + من س ، ص ، م ، || (١٤) يورد : يرد س ، م ، ه ، || بهذا :
لهذا ن ، ه ، || وهو : + من ه .

المثال الذي قبله . وليس يجب أن يكون كذلك ، بل يجب أن يخصص
اعتباره بباب القسمة الذي نحن في سبيله . أمّا ما يقولون : فهو أنه إذا عني
أنه من خمسين قرية قَتَلَ مائة رجل ، استقام ، وإن أضيف الرجل إلى
خمسين في تركيب القول استحال . وكان لهم أن يقولوا ما هو أطف من هذا ،
وهو : أن من خمسين رجلا منهم أخيلوس جاء أخيلوس فقتل مائة رجل ،
كان أشبه باللفظ من قولهم من خمسين قرية . وأمّا الطريقة التي نثرنا تفسير
عليه هذا القول حتى يكون مناسباً للقسمة ، وهو أنه لو ترك قولهم : ” من
خمسين “ فقل : ” مائة رجل قتلهم أخيلوس “ ، كان أمرا لا يقع فيه
غلط ؛ فلما ركب بالخمسين هذا النوع من التركيب ، صار سببا لأن نغلط فيه ،
فنظن أن أخيلوس قتل من خمسين رجلا مائة رجل .

١٠

وليس باب القسمة مقصورا على أن يكون التفصيل صادقا والتركيب كاذبا
لا محالة ، بل أن يكون التفصيل واضح الصدق ، والتركيب واضح الكذب ،
خفى الصدق ، صائرا سببا للكذب . ويجب أن تفهم هذا الباب على
هذا الوجه .

وأما الموضع الذي من الإعجام فن الناس من قصره على المكتوب ، ونحن
نجمعه أعم من ذلك ؛ وهو أن نغير المعنى بترك الإعراب ، أو أن نغيره لفظا ،
وبالنبرات ، والتنقيلات ، والتخفيفات ، والمدات ، والتشديدات ، بحسب

(١) أن يخصص : أن يكون يخصص ن || (٣) قرية : فرد د || (٤) وكان :
فكان د ، ن || (٥) أن من : من أن د || (٦) كان : فكان م ، ن ؛ وكان ه ||
(٩) غلط : غلط م || بالخمسين : الخمسين ب || سببا : شيئا سا || (١١) باب : بأن سا ||
باب القسمة : بالقسمة ن || (١٢) التفصيل : ساقطة من س || واضح الكذب :
ساقطة من س || (١٣) خفى : حتى د || (١٦) المعنى : فإن نغير المعنى بترك م ||
(١٧) والتنقيلات : والتنقيات سا ، م || || والتخفيفات : والتخفيفات سا ||
والمدات : ساقطة من ن || بحسب : تحسن ن .

العادات في اللغات ، وبالعجم كتابة . مثال الأول : قيل "عمر" بتسكين
الراء ، فلا ندري أن "عمر" فاعل أو مفعول به ؛ مثال الثاني أن نقول بدل
قوله : "إن علينا جمعه وقرأته" ، "إن علينا جمعه وقرأته" ؛ ومثال الثالث
أن ننقط على قوله : "ما أطرف زيدا" بنقطة من تحت (*) فيصير : "ما أطرف
زيدا" ، وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد ، والتلين ، والمد ، والقصر ، وتشابه
حروفه في الأصل وتختلف بالنقط .

وأما المتعلق بشكل اللفظ : فإن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال
التصارييف ، والتأنيث والتذكير ، والفاعل والمفعول ، حتى يكون عند بعضهم
السالم فاعلا سببا أو الوجد ، ويكون قول القائل إن الهيولى قابلة بطبيعتها
فعلا ما .

فهذه هي الأنحاء التي يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ ، وهي هذه لا غير ؛
وذلك لأن اللفظ إذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط ، وإذا لم يطابق المعنى
بعينه فلما أن يدل أو لا يدل ، فإن لم يدل لم يغلط ، فإن لا يفهم لا يغلط

-
- (١) مثال : مثل س || (٢) عمر : عمرا م ، ن || ناعل : ناعلام ||
|| قول : يكون مقول س || (٣) قوله : + تعالى ه || إن علينا جمعه وقرأته : ساقطة
من م ، ن || || وقرأته : وقرأته د ، ه || (٤) ننقط : يفرط ن ، ه || || أطرف :
أطرف سا || زيدا : زيد ه || بنقطة : نقطة د ، س ، ه ؛ فنقطة سا || فيصير : ساقطة من س ||
(٦) بالنقط : النقط ن || (٧) المتعلق : المعلق سا || || أشكال : أشراف س ||
(٨) عند : ساقطة من ن || (٩) فاعلا : فاعل س || سببا : شيا س || أر : وم ||
الوجد : الرجح سا ؛ الراجع ن || (١١) فهذه هي : فهي هذه ب ، د ، سا ، م ||
(١٢) وذلك : وذلك م ، ن || || المعنى : + بعينه م || (١٣) ما : ساقطة
من س .

(*) جرت العادة في رسم الكتابة قديما أن توضع نقطة العلم من تحت [المحتق]

منه ، وإن دل على معنى فواضح أن ذلك المعنى لا يكون هو المعنى المتصود ؛
فلا يخلو إما أن يكون المعنى المتصود قد يفهم منه وحده أو يفهم منه لا وحده ؛
فإن كان منه يفهم وحده ، فإما أن يكون وهو منفرد ، وإما أن يكون وهو
مركب ؛ فإن كان اعتبار ذلك من انفراده ، فإما أن يكون في جوهره ، وإما
أن يكون من حال فيه ، وإما أن تكون حالة تلحقه من خارج ؛ فإن كان
في جوهره فهو المشترك في جوهره ، وإن كان في حالة فهو المشترك في شكله
وهيئته ، وإن كان من حال ما يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه
من الإعجام والنقط وغير ذلك ؛ وهذه أقسام ثلاثة .

وأما الذي يلحقه وهو مركب ، فإما أن يلحقه في نفسه وحده ، وهو الذي
في تأليفه اشتراك ، وهو المشاغبي . وأما الذي يلحقه لا وحده فيكون مع غيره ،
فيكون إما صدقه مع غيره ، أو لا صدقه مع غيره ، فيكون إما التركيب وإما
القسمة . فقد علم أن هذه أيضا ثلاثة ، وأن جميع المغالطات ستة .

(١—٢) لا ... المقصود : ساقطة من م || (١) هو المعنى : هون ||
(٢) أو ... وحده : ساقطة من س || (٣) وهو : ساقطة من ن ||
(٤) انفراده : انفراد ب ، د || (٦—٧) في ... المشترك : ساقطة من س || (٧) حال ما :
حال سا ، م ، ه || || يلحقه : يلحق س ، ه || (١٠) المشاغبي : بالمشاغبي م ||
(١١) أو لا صدقه مع غيره : ساقطة من م || (١٢) ستة : منه د .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في كيفية وقوع الغلط من جهة المعنى في التبكيئات المغالطية

وأما المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة :

الأول من جهة ما بالعرض ؛ والثاني من سوء اعتبار الحمل ؛ والثالث من قلة العلم بالتبكيك ؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم ؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول ؛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة ؛ والسابع من تجميع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة .

فأما التضميل الكائن بالعرض ، فهو أن يؤخذ شيء عرض له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضاً غير واجب فيؤخذ واجباً ، أو تعرض له أعراض كثيرة فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع ، أو يعرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه ، مثل أن تقول : ” إن زيدا غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد غير إنسان “ . وهذا المثال يتخبط فيه أهل الكلام في هذا الباب ؛ فمأخذ بعضهم يؤدي إلى أن هذا القياس غير متبع ، فيكون الغلط لأنه غير متبع ،

(١-٢) الفصل الثالث في المغالطات المعنوية م ؛ فصل ... المغالطية ه ؛ فصل ب ، د ، صا ، ن ؛ فعول س || (٣) المعاني : المعنى د ، صا ، م ، ن ، ه || (٤) الأول : واحد ب ، د ، س ، صا ، ه || ما بالعرض : العرض صا || الحمل : فإنه على الإطلاق أو بشرط زمان ومكان وإضافة ن || من : ساقطة من ب ، د ، صا ، ه || (٥) من : ساقطة من ص || جهة : ساقطة من د ، س ، صا ، م ، ن ، ه || إيهام عكس : ساقطة من د ، س ، صا ، ن ، ه || (٦) علة : ساقطة من د || (٨) فأما : وأما د ، صا ، م ، ن ، ه || الكائن : + بما د || (٩) أو : ساقطة من ص ، صا ، م ، ن ، ه || (١٠) فتجعل : فتحصل د || || مريض : موضوع د || (١١) مثل : ساقطة من ن || إن : ساقطة من ه || (١٢) يتخبط : محبط د .

- ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة ، وأخذ ما بالعرض . وإنما هو غير منتج لأن الصغرى إما سالبة ، وإما الأوسط ليس محمول الأصغر بل جزء محموله . و بعضهم يؤدي كلامه إلى نتيجة صادقة ، فإن زيدا غير إنسان ما ؛ وهذا صحيح ، فيجب أن يكون التأويل رادا للكلام إلى غلط وجب من قبل ما بالعرض ، فنقول : إنه لما كان عمرا غيره ، وأيضا إنسان ، فينتج أن عمرا غير إنسان ، إذ كان عرض للإنسان أن كان غير عمرو فأخذها واحدا ، فلما كان زيد غير عمرو ، وأخذ الإنسان وعمرا شيئا واحدا جعل زيدا غير الإنسان أيضا ؛ وكذلك إذا قلت : نجعل زيدا إنسانا ، وكان أخذ الإنسان وعمرا شيئا واحدا ، وعمرو غير زيد ، كان زيد غير زيد . وقد يمكن أن يخرج لهذا وجه آخر من باب ما بالعرض قريب من هذا ، ولكن بهذا كفاية .

١٠

وأما الذى من جهة سوء اعتبار الحمل ، فلأن المحمول قد يكون محمولا بشرط ، وقد يكون مطلقا ، وقد يكون محمولا في نفسه ، وقد يكون محمولا بالعرض ، أعنى محمولا لأجل غيره ، كالرابطة ؛ كمن يقول : "إن ما ليس بموجود فهو مظنون ، وكل مظنون هو موجود" ؛ فلائنه لا سواء أن يجعل الموجود

(١) ما : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٢) الصغرى : ساقطة من ن || (٣ - ٢) جزء محموله : جزءه ن || (٤) رادا للكلام : راد الكلام د || غلط : غلط هـ || إلى غلط : الذى ن || غلط : + الذى م || (٥) عمرا غيره : عمرو غير زيد د || عمرا : زيدا د || (٦) إذ : إذا د . || كان غير : كان عمرا غير م ، هـ || (٧) غير : ساقطة من ن س ، سا ، م || زيدا : زيد ب ، د ، س ، ن || (٨) وكذلك : كذلك م || نجعل : بفعل سا ، ن || زيدا : زيد د ، س || إنسانا : إنسان د ، ن ؛ + ما د || أخذ : أخذان || وعمرا : وعمرو د ، ن || (٩) وعمرو : وعمرا د ، س || كان زيد : وكان زيدان || (١٠) بهذا : هذا ؛ فهذا م || (١٤) موجود : + أى في الوهم أو موجود مظلونا بما ليس بموجود وهو موجود ن || فلائنه : لآئه د ؛ ولآئه م .

على الإطلاق ، وأن يحمل كأنه رابطة ، أو كأنه موجود شيئا ما ؛ وكذلك فرق بين غير الموجود على الإطلاق ، وغير الموجود شيئا ما ؛ وكذلك إذا كان الحمل على جزء وأُخذ على الكل ، أو على جزء آخر . وشرائط أخرى ذكرناها في النقيض يجب أن تراعى في كل حمل كان في مقدمة أو نتيجة ، وأن تكون في الكبرى كما هي في النتيجة ، وعلى ذلك الاعتبار .

وأما الموضع المبني على أن القياس أو التبيكيت لم يورد صوابا ، والتبيكيت الحقيقي هو الذي تناقض به شيئا ليس في الاسم بعينه ، بل وفي المعنى ، وفي المحمول ، وفي الموضوع ، وفي الإضافة ، والجهة ، والزمان ، وغير ذلك على ما علمت ؛ وإنما يدخل الكذب فيها بسبب إغفال شيء منها . ولا يبعد أن يدخل هذا الموضع في المغالطات اللفظية من جهة أن المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معنيين ، وإن كان قد يدخل في المغالطات في القياس ، من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب ، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحد الأوسط فصار الحد الأوسط لفظا فقط - وأما في المعنى فلم يكن حداً أوسطاً ، إذ الحد الأوسط يجب أن يكون معنى واحداً - كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية . وكذلك إذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان حدى المطلوب بشرط من الشرائط ، فيكون ذلك القياس

(١-٢) وكذلك ... ما : ساقطة من د || (٣) وأخذ : واحد فحملد ؛ فأخذ
 م ، ه || أخرى : الأخرى د ، م || ذكرناها : وذكرناها ه || (٥) هي : هو م ||
 (٦) المبني : المعنى م || والتبيكيت : نالتبيكيت د || (٧) تناقض : + يناقض م ||
 شيئا : شيء ب ، د ، م ، سا ، م || (٩) ما : + قدم || يبعد : معدد ||
 (١٠-١٢) المغالطة ... جهة أن : ساقطة من د || (١٢) التقصير : لتقصير ب ||
 (١٣) فصار الحد الأوسط : ساقطة من ن || فقط : ساقطة من م || (١٣-١٤) حداً أوسطاً : حد
 الأوسط ب ؛ حد الوسط ن || (١٤) معنى : + آخر م || (١٦) فكانا : وكانا
 د ، م ، ن ؛ فكانما م || بشرط : بشئ م ، ه .

ليس على ذلك المطلوب؛ فإنه وإن كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس، ومن المغالطات المعنوية، فإن في لفظ حد القياس والنتيجة اختلافين، فإن المفهوم والمثال المرد من قوله: "تناقض به شيئا ليس بحسب اللفظ فقط، بل بحسب المعنى"، يشير إلى هذا القسم الأخير. وهذا المثال الذي في التعاليم الأول ليس يعم جميع وجوه سوء التبيكيت، بل هذا المثال على مذهب سائر الأمثلة في وقوعها على حال مخصوصة؛ لكن الغلط في نفس القياس فقد يكون لوجوه أخرى من سوء التأليف، وكونه غير متبع في نفسه، أو غير متبع في صورته للمطلوب، كالكليتين من الشكل الثالث، فإنهما لا تنتجان كلية، فإذا أنتج منهما كلى فقد غلط فيه.

وأما المصادرة على المطلوب الأول وكيف يقع الغلط الأول، فقد علمته وتحققت أنه من المعجز عن التفرقة بين الهوهر والغير.

وأما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس؛ وأعني باللوازم كل فحول على الكل ذاتي أو عرضي، وكل لازم للوضع في المتصلات. وإنما يغلط فيه إيهام العكس بأن يسبق إلى الذهن أن الملزوم أيضا لازم للآزمه. وأكثر من

-
- (١) ليس : وليس د ؛ ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من م ، م ، ن || الوقوع : الموضوع م || (٣) اختلافين : اختلافنا سا ، م ، ن ؛ اختلافنا ما س || فإن : في د ، م ، ه || قوله : + له د ؛ إته م ، سا ، م ، ن ، ه || شيئا : شيء م ، سا ، م ، ه || (٤) يشير : ساقطة من م ، سا || الأخير : الآثر م || (٥) في : ساقطة من د || وجوه : وجوده سا || (٦) حال : ساقطة من م || (٧) فقد : قد د ، م ، سا || (٨) صورته : صورة م ، ن || المطلوب : المطلوب م || كالكليتين : كالكليتين د || (٩) فقد : فقط م || (١٠) الغلط الأول : الغلط ن || (١١) وتحققت أنه : وتحققته وأنه د || عن : في سا || الهوهر : هوهر ب ، د ، سا ، م ، ن || (١٢) وأما الغلط : أما غلط م || باللوازم : باللازم د ، سا ، م ، ن || (١٣) محمول : + كل م || عرضي : عرض م || وكل : فكل م || للوضع : للوضع د ؛ للوضع سا || وإنما : وإنما د .

ذلك من قبل الحس إذا وجد الحس شيئاً موصوفاً بشيء لم يفرق بين اللازم والملازم ، فأخذ كل واحد منهما لازماً للآخر ، كمن يرى سيالاً أصفر وحلوا فيظن أن كل واحد منهما لازم للكل ، فيظن أن كل سيال أصفر هو حلوا وعسل . وكذلك إذا رأينا الأرض وقد نديت بالمطر ، فكلمنا رأيناها ندية ظنناها ممطرة ، كأنه لما كان المطور ندياً كان الندي ممطوراً .

والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فإنها تؤخذ من اللوازم ، كقولهم : " فلان متزين فهو زان " ، إذا رأوا متريناً زانياً . وكذلك : " فلان يطوف في الليل فهو صريب " .

وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس ، مثل ما وقع لرجل يقال له مالميسوس (*) ، لما كان عنده أن كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون ، أخذ أن كل غير مكون فهو غير ذي مبدأ ، وكان عنده الكل غير مكون بفعله غير ذي مبدأ ، وتعدى بخطأه إلى أن جعل ذلك المبدأ مبدأ مقدارياً ، ومن وجه آخر لما ظن أن كل كائن له مبدأ ، ظن أن كل ماله مبدأ كائن ، كمن يظن أن كل حار محوم ، لأنه رأى كل محوم حاراً .

(١) يفرق : + به د || (٢) واحد : ساقطة من ن || (٣-٢) كمن يرى للكل : ساقطة من د || (٤) سيالاً : سيال ب || وحلوا : وحلوا ه || (٥) واحد منهما : ساقطة من ن || منها : ساقطة من سا ، م || حلوا : حلوا د || (٦) وعسل : أرعسل م ، ن || رأينا : ساقطة من ن || رأيناها : رأينا س || (٧) الندي : النداب (٨) إذا : إذا ه || رأوا : رؤى د || زانيا : زان ه || (٩) فهو : وهوب || (١٠) مالميسوس : مالميس ب ، مالميس سا ، م ، ن ؛ باكسيس د ؛ مالميسين س || لما : ماد || غير : ساقطة من سا || (١١) غير : ساقطة من ن || غير ذي : من ذي د || (١٢-١٠) فهو مبدأ : ساقطة من س || (١٣) وتعدى : ويجعل ن || يجعل : يجعل ن || مبدأ : ساقطة من س || (١٤) مبدأ كائن : مبدأ م || رأى : + أن م .

(*) مالميسوس هو Mallaeus من ساموس ، زها حول ٤٤٠ قبل الميلاد . وهو من أتباع بارمنيدس ، وفقى التغير والحركة والكثرة .
[المحقق]

وأما التضييل العارض من وضع ما ليس بعلة علة ، فهو في القياسات الخلفية ، وذلك إذا أورد في القياس شيئا ، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف ، بل يكون ذلك الخلف لازما — كان هو أو لم يكن — كمن يريد أن يبين أن النفس والحياة ليسا شيئا واحدا ، بأن يقول : ”إنه إن كان الكون مطلقا مقابلا للفساد مطلقا ، فكونُ ما مقابل لفساد ما ، والموت فساد ويضاد الحياة ، فالحياة كون ، فما يجب أن يتكون “ . وهذا محال ، فليس النفس والحياة شيئا واحدا ، فإن هذا المحال إن كان لازما مما قيل فيلزمه ، وإن لم تكن النفس والحياة شيئا واحدا . وههنا فإن القياس منتج ، ولكن لا المطلوب .

- ١٠ وأما التضييل الواقع من جمع المسائل في مسألة واحدة ، فهو أن تجمع المسائل في مسألة واحدة ليلمس عنها جواب واحد ، وأحكامها مختلفة لا تشمل جوابا واحدا ، فيغلط ، فيجاب ، فينتج منه المحال . وإذا اختلفت المسائل في المحمول والموضوع قل وقوع الشبهة في ذلك ؛ فلم يتروج على المحيب ، ولم يذعن لجواب واحد . وقد يتفق أيضا أن يكون اقتراق المسألتين لأنحاء الغلط ، وذلك في الأكثر إذا أورد محمولان ليسا بطرفي النقيض ، ومع ذلك
- ١٥

(١) التضييل : التعليل م || (٢) أورد : وردن || في القياس : القياس م ||
 (٣) هو : فهو ب ، سا ، م || الخلف : التأليف ه || (٤) هو : ساقطة من ن ||
 ليسا : ليستان || (٥) إن : ساقطة من م || مقابلا : مقابل ب ، م ، ن ||
 فكون : فيكون ه ، م || مقابل : يقابل ه || (٦) فساد : فسادان ؛ + مام ، ن ||
 فا : فيا سا ، م || (٧) فان : وإن ن || (٨) واحدا : واحد م ||
 فإن القياس : فالقياس م || (٩) المطلوب : المطلوب ب ، د ، سا || (١٠) جمع : جميع د ، م ، سا ، م ، ن ، ه || (١٠—١١) فهو واحدة : ساقطة من د ، سا ||
 (١١) تختمل : تختمل د || (١٢) اختلفت : اختلف ب || (١٣) المحيب : + ذلك سا ||
 (١٤) أن يكون : ويكون ب ، سا || (١٥) إذا : أورد || ومع : ومنع سا

لا يكون الموضوع مما قد يوجد فيه أحدهما أو كلاهما ، كقول القائل :
 ”هل الأرض بحر أو سماء ؟“ فهذا ليس مسألة واحدة . وقد يكون من
 هذا ما هو الخفى ، وما هو أظهر ؛ والذي يخفى فيه ذلك فقد يسألون عنه
 معاجلين ، فإن توقف المحيىب نسبه إلى العجز والخوف والتحير والتحرز ، وإن
 أجاب قاده إلى التناقض .

وقد تكون هذه الكثرة في جانب الموضوع ، مثل من يقول : ”أزيد
 وعمرو إنسان أم لا ؟ فإن قال : لا ، تشنعوا ؛ وإن قال : نعم ، فيقول :
 فمن ضرب زيدا وعمرا ، فقد ضرب إنسانا لا ناسا أو إنسانين“ . وهذا قد
 غاطه مغالطة غير اتى يحويها مع المغالطة التى يحويها ، وهو من جملة لفظ
 الإنسان .

ومثال آخر : إذا كانت أشياء هي خيرات ، وأشياء هي شرور ، فأخذت
 جملة واحدة فقبل : ”هل هي خير أو شر“ ؟ وكذلك ”هل هي بيض
 أو سود ؟“ وهذا يرجع أيضا إلى باب التركيب والتفصيل ، وإن خافه
 في الاعتبار ، لأنه يسأل عن الجملة وينقله إلى كل واحد فيجعل كل واحد خيرا
 وشرًا . وأما إن كانوا أخذوا مع هذا زيادة فتسلموا ما شأنه أن يسلمه الأغنام (*)

(١) الموضوع : ساقطة من سا || (٢) مسألة : بمسألة م ، ن || قد : ساقطة من م ، سا ،
 م ، ن ، هـ || (٣) فيه : منه م || ذلك : وذلك م || فقد : قدم م || (٤) معاجلين :
 معاجلين ن || إلى العجز والخوف : إلى الخوف وإلى العجز || والتحرز : ساقطة من ب ؛ والتجرد
 ساء ن || وإن : فإن سا || (٥) قاده : نادوه (٦) هذه : هذاب م || أزيد : زيد ن ||
 (٧) تشنوا : شنوا ن || (٨) غاطه : غاطه سا ، م ، هـ || التى : الذى ب ، د
 || لفظ : لفظة سا ، م ، ن ، هـ || (٩) أشياء : الأشياء ب || (١٠) قليل :
 + هي سا || هل : ساقطة من د ، هـ || هل : تدل || بيض : أبيض م ||
 (١١) وإن : فإن ب ، سا ، ن || (١٢) فيجعل كل واحد : ساقطة من د ، ن ||
 (١٣) وأما : فأما م ، هـ || فتسلموا : فتسلموا هـ || الأغنام : الاعتبار .

(*) الأغنام والغنم من لا يفصح في كلامه ، يقال رجل أعثم وقوم أعثم . [المنجد]

أن الحكم في الجزء والكل واحد ، وأنه ما يعرض للواحد يعرض للكل ،
فهذا يلزم لا محالة . وفي بعض المواضع يجب ذلك مثل ما يجب في الحدود
والرسوم . فهذه هي الوجوه والأقسام التي من جهة المعنى .

ونقول : إنه ليس غير هذه الأقسام ؛ وذلك لأن التضليل من جهة المعنى
إما أن يقع من جهة أجزاء القول القياسي ، وإما أن يقع من جهة جملة القياس ؛
وأجزاء القول القياسي إما أن تكون قضايا ، أو أجزاء القضايا ، وأجزاء القضايا
لا صدق فيها ولا كذب . والتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب ،
فإذن ليس عنها وحدها لذاتها تضليل .

وأما القضايا فلإما أن يكون الغلط وقع في القضية من جهة نقيضها ، أو من
جهة نفسها لا من جهة نقيضها . وإن وقع من جهة نقيضها فهو أن يكون
الكذب ليس نقيضها ، فأخذ ما ليس بنقيض لها نقيضا ، وهذا هو أن يكون
ما هو سؤالان جعل سؤالاً واحداً ، فإنه إذا سئل عن غير النقيض فليس السؤال
واحداً . وأما إن وقع من جهة نفسها ، فيجب أن يكون لها لا محالة نسبة ما
إلى الصدق ، حتى يظن به أنه الصدق ، وإذا ليست تلك النسبة من جهة
اللفظ ، فهي إذن من جهة معنى الموضوع ، أو معنى المحمول ، أو معنى النسبة .
أما الذي من جهة الموضوع فهو أن تكون القضية مناسبة لقضية أخرى في الموضوع

(١) الحكم : الحكمين د || (٢) فهذا : فهذه ن || يلزم : يلزمه ه || (٤) ليس :
+ عن س ، ه || هذه : ذلك د ، ب || (٥) وإما أن : أو ن || القياس : القياسي م ||
(٦) وأجزاء القول : والقول د || وأجزاء القول القياسي : ساقطة من م || وأجزاء :
وأجزاء ن || وأجزاء القضايا : ساقطة من د || (٧) فيها : فيه سا || (١٠) وإن : فإن ب ،
د ، ن || (١١) فأخذ : وأخذ د ، س ، ه ؛ فأخذها سا ، م ، ن || الكذب ... أن :
ساقطة من د || (١٢) عن : من س || النقيض : النقيضين س ، سا ، م ، ه ||
(١٣) إن : إذا م || قسمها : قسمه سا ، م ، ن || (١٤) وإذا : إذا س .

بأن يكون موضوعهما واحدا ، أو شبه واحد ، فيظن المحمول واحدا ، وهو القسم الذي من جهة أخذ المحمولات الكثيرة ؛ أو أن يكون المحمول واحدا والموضوعان مختلفين - وهو الذي من جهة إيهام العكس - أو تكون النسبة والشرط مختلفا ، وهو إما الإضافة ، أو الجهة ، أو المكان ، أو سائر شروط النقيض ؛ فهذه أقسام ما من جهة القضايا .

وأما الذي من جهة القياس ، فهو أن يكون القول المأخوذ قياسا بعد وضع ما وُضع فيه ، ليس يلزم عنه قول آخر غيره ، فإن القياس في هذه المراضع ليس قياسا على المطلوب المحدود . وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شيء ، فلا يكون تأليفه قياسا ، وهو قسم ؛ وإما أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات ، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول ؛ وإما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب ، وهو وضع ما ليس بعلّة علة .

فقد ظهر أن جميع أنواع التضميل الواقع من جهة اللفظ والمعنى ثلاثة عشر وجها .

(١) واحدا : واحد ن || (٢) واحداً : واحد م ، بن || (٣) والموضوعان : أو الموضعين غير م ؛ والموضعين ه || إيهام : ساقطة من ن || (٤) للإضافة : الإضافة س || (٥) ليس : ليست س ، سا || (٦) شيء : + أصلا س || (٧) فلا : ولا م ، ه || لا : ساقطة من د ، س || (٨) ولكن : لكن س || المطلوب : + هو د ، م ، م || وهو : وهذا د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل في رد جميع الوجوه المغالطية الى أصل واحد

وأَسبابها الى سبب واحد

وقد يمكن أن ترد جميع هذه الوجوه اللفظية والمعنوية إلى أصل واحد ، وهو الجهل بالقياس والتبكيث ، فإن حد القياس مقولٌ على التبكيث . وللتبكيث تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما ، فإنه لما كان القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة ، لا الذي يظن أنه يلزم عنه قول آخر ، وكان التبكيث قياسا ، لم يكن شيء مما وقع فيه شيء من التضميلات قياسا . وكذلك إذا اعتبرت سائر أجزاء حد القياس ، لم تصادف لهذه التضميلات حقيقة .

أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغير ، فلم يكن اشتراك بين المقدمات ، أو بينها وبين النتيجة . ويدخل في هذا حال الاشتراك في التركيب ، والاشتراك في الشكل ، وجميع ما يتعلق باللفظ ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف في المفهوم لا محالة ، وتثنية وتضخيف فيها لا محالة ، سواء صدقت التثنية أو كذبت ، فإذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى ، بل بحسب تأليف اللفظ .

١٥

(٢) في ... واحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن || المغالطية : المغالطة م ||
 (٤) اللفظية و : ساقطة من س ، سا || (٥) وهو : + أن سا || (٦) نتيجته : نتيجة
 ب ، م ، ن || (٧) بالحقيقة ... آخر : ساقطة من س || يظن : ظن ن || (٩) لهذه :
 هذه د ، س || حقيقة : ساقطة من ب ، د ، سا || (١٠) فلم : لم سا || يكن : +
 بالحقيقة ن ، ه || (١٢) وجميع : + ذلك د ، سا || (١٤) كذبت : لان .

وأما التي من المعاني منها الذي من العرض ، فإنه ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازماً للشيء حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر ، حتى إن كان شيء وافق الأبيض في موضوع فصار أبيض ، يجب أن يكون بالاضطرار حيث كان أبيض ؛ وكذلك لا يجب إذا كان المثلث موصوفاً بأنه شكل ، وبأنه مستقيم الخطوط ، وبأنه مساوي الزوايا لقائمتين ، أن يصير الجميع في حكم واحد ، ولا كل موجودين معاً في حالٍ فيجب أن يكون ذلك فيهما بالضرورة ، ولا إذا كانا معاً في شيء بالضرورة كالشكل في المثلث مع مساواة الزوايا لقائمتين يجب أن يكون بالضرورة في كل موضع ، وفي كل مقدمة قياس . وبالجمله ليس يجب إذا صدق اجتماعها مقدمات جزئية فيجب أن يصدق فيها مقدمات كلية ، أو تكون نتيجة ضرورية .

وأما الذي من جهة شروط الحمل ، فإنه لا تكون المقدمة المسماة هي بعينها المستعملة في القياس ، ولا يكون الحد المشترك في كل واحد من المقدمتين هو في الآخر ، إذا كان في أحدهما بشرط ولم يكن في الآخر كذلك ، ولا تكون النتيجة بالحقيقة نقبض الوضع إن كان يخالفه في شرط ، فلا يكون قد قاس . ولا شك أن الكائن بسبب الجهل بالتبكيك من هذا القبيل ؛ وكذلك المصادرة

(١) الذي : التي د ، س ، هـ || من العرض : بالعرض س ، سا ، م || (٢) يكون : كان ب || واحد : ساقطة من ن || منها : منها م || (٤) المثلث موصوفاً : الموصوف مثلثان || بأنه : به هـ || (٦) ولا : فلا ب ، د ، هـ + يكون م || (٦) فيجب : يجب س ، هـ || (٧) بالضرورة : ساقطة من ب ، س || (٩) صدق : صدقت س ، هـ || اجتماعها : اجتماعهما د || فيجب : يجب س ، هـ || (٩) فيها : منها سا ، م ، ن ، هـ || (١٠) مقدمات : مقدمة ن || (١١) هي : ساقطة من س || (١٢) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى ن ، هـ ؛ + أي م || أحدهما : أحدهما هـ || (١٣) بشرط : شرط د ، سا ، م || (١٤) فلا : ولا سا ، م ، ن ، هـ || (١٥) بسبب : بحسب ن .

على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، إذ كان يجب من اعتبار حكم حد القياس أن يكون المقول في القياس علة للإنتاج ، وتكون النتيجة من غير الموضوعات في القياس ، بل لازما عنها من بعد .

فأما التي من اللوازم فتشبه بوجه ما بالعرض ، إذ يؤخذ اللازم الذي هو أعم والشيء الملزوم له شيئا واحدا ، كما كان يؤخذ العرضان شيئا واحدا ، أو يؤخذ الشيء وعارضه أو محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا . وبالجملة فإن موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض أعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم ، وذلك أن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو ، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد ، ولا يلتفت إلى كثرة تحته .

وأما سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي ، وذلك يحوج إلى التلفت نحو الكثرة ، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر ، وإن كان كل اعتبار بابا برأسه ليس جزءا للآخر يقسم منه ؛ لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة قد مرت لك .

وأما التي من أخذ المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة ، فالسبب فيه أنه يجب أن يكون في كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد . وكذلك ما يجري

(١) إذ : إذا د ، سا ، ن || (٢) المقول : القول ن ، ه || في القياس : ساقطة من سا
|| غير : عين س || (٤) فتشبه : تشبه ب ، د ، س || إذ : أى د ||
(٦) أو يؤخذ : فهو حد د ؛ ويؤخذ ن || أو يؤخذ واحدا : ساقطة من س سا ||
(٧) اعتبار الغلط : ساقطة من ه || (٨) وذلك : فذلك د ، س ؛ وكذلك ه || فيما :
فيها م || (٩) كثرة : كثيرة ب || تحته : يحته ن || (١١) التلفت : التلفت من ،
ن ، هاش ه ؛ التقلب ه || (١٢) ينزأ : خبره سا ، جز م ، ه || يقسم منه :
وقبها د ؛ قسموا ن || يشتركان : مشتركان س || (١٣) في : ساقطة من ن || (١٤) فالسبب :
بالسبب سا .

مجرى الموضوع والمحمول ، وهذا خلاف ذلك ، فإذا كان الحد الأصغر ،
أو الأوسط ، أو الأكبر ، ليس واحدا ، لم تكن المقدمة واحدة محصلة فيها
محمول واحد على موضوع واحد ؛ وإذا لم تكن المقدمة محصلة لم يكن القياس
محققا ، بل كان القياس ليس على صورته وعلى حده . فبين أن جميع هذه ترتقي
إلى مبدأ واحد : وهو أن يكون القياس والتبكيث ليس على حد القياس
والتبكيث .

والسبب المقدم في ذلك ، وفي كل ضلالة ، سبب واحد وهو : العجز
عن الفرق بين الشيء وغيره ، والفرق بين النقيض وغير النقيض ؛ فإن الجهل
بأن غير النقيض نقيض ، كالجهل بالفرق بين الشيء وهو هو . وهذا النمط
من الجهل قد يوجد ، أولا ينحصر أنواع الغلط الواقع من طريق اللفظ ؛ فإن
جميع هذه الوجوه اللفظية تشترك في أن ما ينحصر التبكيث من أنه على النقيض
لا يؤخذ محققا فيه ، بل يكون النقيض غير نقيض في الحقيقة ، بل في الظن
فقط ، إما فيما ينتج مخالفا لوضع القائل ، وإما في المقامات المأخوذة فيها شيء
على أنه نقيض باطل ، ويكون غير نقيضه .

وأما الذي باشتراك الاسم فسببه العجز عن ملاحظة المعنى ، وعن قسمة
المعاني ، وخصوصا في الأشياء الخفية الاشتراك ، مثل : الواحد والموجود ،

(١) فإذا : فإن د ، ن || (٢) أو الأوسط أو الأكبر : والأوسط والأكبر ؛ والأوسط
أو الأكبر ه || (٣) على موضوع واحد : ساقطة من ن || المقدمة : المقدمات
ب ، د || (٤) حده : حدد || (٧) وهو : + أن م || (٩) الشيء : +
وبين غيره د || (١٣) القائل ؛ القابل ن ؛ المقابل ه || وإما : إما ه
|| المأخوذة : المأخوذة م ، سا ، م || (١٥) فسببه : فسببه أن يكون ه ||
(١٦) المعاني : المعنى د || الخفية : الحقيقة م .

- حتى يتميز ما هو عما ليس هو هو ، والهو هو وما ليس بنقيض عن النقيض .
والسبب الذي في التركيب والقسمة أيضا مثل هذا ، وهو العجز عن تفصيل
الغير عن الهو هو إذا اختلط ، فلا يعلم أن حكم المفصل غير حكم المجموع
في التعجيم ، حتى لا يراعى الخلاف بين الشيء وبين ما يشبهه في الكتابة مخالفة
ما في مد أو قصر أو غير ذلك . وكذلك في شكل اللفظ ، فإن الذهن في جميع
ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى بحسب اختلاف اللفظ ، فتارة يظن
أن المشارك في اللفظ مشارك في المعنى ، وتارة يظن أن المفارق في اللفظ
موافق في المعنى ، كأن حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء ،
وأن اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك فيه النقيض غير النقيض هو في معنى
النقيض ، كأن النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في المعنى . ومن قدر على التميز
بادر فلاحظ الشيء نفسه ، وصار سماعة للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى لأنه
إذا قال : " موجود وواحد " ، تميز له مثلا ما هو الأولي بذلك والأخص به
كالجوهر الشخصي .

(١) هو هو : هو د ، سا ، م ، ن ، هـ || والهو هو : فالهو هو سا || هو هو والهو هو
وما ليس : ساقطة من س || (٣) فلا : ولا سا ، م ، ن ، هـ || ذير حكم : حكم غير
س || (٤) في : وفي س ؛ وكذلك ن ، هـ || حتى : حين س ، م ، هـ || الشيء :
الشمس ب || (٥) ذلك : ما س || (٧) أن : ساقطة من م || مشارك : ذير
المشارك س ، سا ، م ، ن ، هـ || المفارق : المقارن سا ، المقارب م || (٨) حكمه : حكم
الشيء س || حكمه الشيء : حكمه هو حكم الشيء على الشيء م ؛ ما حكمه هو
حكم على الشيء حكمه حكم الشيء ن || (٩) هو : ساقطة من ن || (١٠) النقيض :
+ هو د || التميز : التميز م || (١١) فلاحظ : ولاحظ ب ؛ يلاحظ م ||
نفسه : بعينه م || على : إلى س ، م || (١٢) إذا : إذ م || تميز له : بتميزه م ||
له : + أنه هـ .

وبالحرى ما خص هذا الجهل والمعجز بالألفاظ أولا ، وإن شاركها المعنى في ذلك ؛ فإن الألفاظ أكثر تفضيلا من المعانى ، ولذلك ما يقع الغلط في المحاورة أكثر منها في الفكرة. والتفضيل اللفظي يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة ، لأن السماع اللفظي أدخل في المحاورة ، واستلاخة (*) المعنى أدخل في الفكرة ؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضا ، فإن الفكرة قد تقع بألفاظ متخيلة لا محالة .

وجملة سبب الغلط مشابهة شيء شيئا ، ولولا المشابهة والمناسبة لما غلط . وهذه المشابهة في الألفاظ أكثر منها في المعانى ، فإن المعانى أسد . ولأسباب الغلط في المعنى مدخل في أنها تقع بسبب المعجز بين الشيء وغيره ؛ أما الغلط من جهة ما بالعرض فلا أنه يعجز عن التفصيل بين الذى هو هو بالعرض وغير بالحقيقة ، وبين ما هو هو بالحقيقة. وأما الذى من جهة اللوازم فقد بان الحال في مشاركة جهة اللوازم لجهة العرض ، وأنه أخص منه في موضوعاته ، أو مقتصرا على ما يجب أن تراعى فيه الكثرة ، كما قد مضى ذكره ، ويجعل بينهما مساواة حين يظن أنه إذا لم يفارق الملزوم اللازم ، فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم .

-
- (١) شاركها : شاركه س ، هـ || (٢) فإن : ولأن ب || ولذلك : وكذلك م ، ن ||
 (٣) منها : + ما م || الفكرة : الفكر سا || (٤) واستلاخة : واستلاحه ب ، سا ، م || على : وعلى سا || (٥) أيضا : وأيضا ن || الفكرة : الفكر ن || بألفاظ : + منه س ، م ، ن || (٦) فإن المعانى : ساقطة من ن ، هـ || المعانى : المعنى د ||
 (٨) أما : فأما د || (٩) وغير : وغيره س ، هـ || وبين : وهو د ||
 (١٠) هو : ساقطة من د || وأما الذى : وأن الذى ب ؛ والذى س ، سا م ، هـ ||
 فقد : قد ن || (١٢) أو مقتصرا : ومقتصرا ب ، د ؛ أو مقتصرا سا ، ن ؛ أو يقتصرم ؛ أو مقتصره || أن : ليس س || (١٣) اللازم : ساقطة من هـ || (١٤) اللازم : ساقطة من سا .

(*) واستلاخة المعنى ، أى تجريد المعنى — فى " المنجد " استلخ من ثيابه تجرد [المحقق] .

وأما الغلط الواقع لسوء التبكيث ، والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والإطلاق ، وما قيل في شروط النقيض ، فالسبب فيها إغفال ما يوجبه نقصان يسير في تفاوت كثير . وكذلك المصادرة على المطارب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، وجمع المسائل في مسألة ، وذلك لأنه في المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليل شيء من حد القياس ، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات . وفي أخذ ما ليس بعلة علة يغفل شيء يسير وهو : المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة . وفي جمع المسائل في مسألة يغفل شيء يسير من اعتبار ما يزيده مفهوم الجمع ، أو يزيده مفهوم التفصيل . وبالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو ، إذا كان يسيرا .

١٠ وإذا قد بان لنا كمية الأسباب التي لأجلها نظن بما ليس قياسا أنه قياس ، فقد علمنا أصناف القياسات المغالطية والتبكيثات المغالطية .

والقياس المغالطى ليس وحده هو الذى يظن قياسا أو تبكيثا ولا يكون ، بل والذى يكون قياسا ولا بحسب الظن فقط ، ولكنه لا يكون مناسبا للموضوع الخاص بالأمر ومن مقدمات مناسبة ، وإن كانت صادقة أو مشهورة أو متسامة ؛ كمن يوهم أنه مهندس فيأتى بقياس في الهندسة غير مناسب للموضوع

١٥

- (١) لسوء : بسوء م || (٢) فالسبب : والسبب ب ، م ، ه || يوجبه : يوجه م || (٣) كثير : كبير سا || (٤) بعلة : علة د || وجمع : وجميع م || (٥) يغفل : يعقل سا ، م ، ن || عن : بين ن || الموضوعات : لا ب ، د ، ن || (٦) علة : كملة م || يغفل : يعقل ن ، ه || (٧) الحقيقية : الحقيقة م || وفي : في م || جمع : جميع ب ، م ، ن ، ه || يغفل : يعقل سا ، م ، ن ، ه || (٨) يزيده : نزيده ب || مفهوم الجمع : جميع المفهوم ه || الجمع : الجميع م ، ن || (٩) قياسا : قياس ب ، ساقطة من سا || (١٠) علمنا : ساقطة من د || (١١) ولا : فلا سا ، م ، ن || (١٢) والذى : الذى د || (١٣) وإن : فإن ب || (١٤) يوهم : توهم ن .

الخاص بالهندسة ، فإنه مغالطة في الهندسة ونحروج عن الهندسة ؛ بل يجب أن يكون القياس البرهاني من جنس الأمر ومناسبا له ؛ إنما القياس المقبول الغير المناسب هو للجدل ، وكيف لا وله وللمتحنة أن تؤلف من الكاذب المتسلم ، فكيف من غير المناسب ؟ وغير المناسب وإن كان جدليا فهو مغالطة في البرهان ؛ فإن المغالطة في العلوم البرهانية هي أن تورد مقدمات على أنها صادقة ومناسبة ٥ ولا تكون كذلك ، وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية . والمغالطة في الجدل هي أن تورد مقدمات على أنها مشهورة ومتسامة ولا تكون كذلك ، وتسمى هذه المغالطة ممارية ومشاغبية . وهذا المشاغبي أيضا إذا أورد مقدماته ، ليست هي التي تسلمت بل شبيهة بالتي تسلمت — وإن اتفق أن كانت صادقة وعقد منها قياس هو بالحقيقة قياس — فترويحها على المحاور على أنه واجب مما سلمه ١٠ فيه ، فهو مغالطة عليه ؛ لأنه وإن كان حقا فهو حق في نفسه ، لا بحسب التسليم من المخاطب . ويجب أن تفهم هذا الموضع على هذه الجملة ؛ ولا تلتفت إلى ما يورده بعض متأخري الفلاسفة .

والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس ، لا من الأمور المناسبة ، ولا من المتسامة من ذات الأمر ، لست أعني الذاتية ، بل الذي يتسلم من مقدمات ١٥

- (١) الخاص : ساقطة من ه || عن الهندسة : عناد || (٢) المقبول : المقولن ||
 (٣ — ٢) المقبول الغير : الغير المقبول سا || (٣) والمتحنة : للتحنة ب ؛ وللحن د ؛ وللتنحة س ؛
 وللتنجة ن || من : ساقطة من م || (٤) وغير : في غير م || (٥) فإن : وان س ؛ في م ||
 (٨) وهذا : وهذه م || ليست : ساقطة من ب سا ، م ، ن || (٩) تسلمت : سلمت سا ، م ||
 (١٠) هو : وهو سا ، م || فترويحها : وروجها د || أنه واجب : أنها واجبة م ،
 ن ، ه || ما : ما سا || (١١) فيه : فيها م ، ن || فهو : فهي م || التسلم : التسليم ن ، ه ||
 (١٣) الفلاسفة : الفلسفة د ، س ، سا || (١٤) يأتون : ساقطة من ن ||
 (١٥) لست : ليست م || الذي : التي م ، ن .

وإن كانت حقة ؛ فإنها إذن لم تكن بالحق من ذات ما ينازع فيه ، لا أن تكون شيئا غريبا مشبها به فيما تسلم منه . وأما الذى يأتى بما تسلمه من ذات الأمر فهو الجدل ، فإن الجدلى إنما ينتج أن الوضع كذب عن مقدماته بحسب تسليم المجيب إياها . والمحاورة الامة حانية كأنها جزئية من الجدلية أيضا ، وفى حكمها ، كما علمت .

٥

وبالجملة فإن تلك صنائع تنكلم فى ذات الواجب ؛ وكل الصنائع موضوعها الحق والعدل . ولولا ضعف المجيب لما كان يتم للسوفسطائية صناعة ، التى هى صناعة لا تنتهى إلى غرض محصل واجب ؛ فإنها وإن حاولت المناقضة وتكلفتها ، فإنها غير محققة لا تنال ما تتكلفه . وأقل عيبها أنها لا تنال ذلك فلا تفيد ؛ وكيف لا تكون كذلك وهى مع أنها لا تفيد ، وليست بسبب الفائدة ، فقد تعمس على المستفيد الاستفادة ، وتشوش على العالم العلم ، بما تورث من الشك . فهذه صناعة معدة نحو الظن والتخيل والمحاكاة ، ومبتدئة منها . وبذلك يروج على السامع وعلى المجيب ، وأشياء تولدها الأسباب المذكورة الثلاثة عشر ، إما بانفرادها بعضها ، أو باجتماعها إن كانت هى أسباب الغلط . وأسباب الغلط هى أسباب القياس المغالطى الذى يقبله من يغفل عن الضلالة فيروج عليها

١٥

- (١) بالحق : الحق س ، م ، ن ، هـ || ما : مام ، ن ، هـ ؛ + لا هـ || فيه : ساقطة من س || لا أن : لأن د ؛ لا أن هـ || (٢) تسلم : تسلمه د || الذى : التى هـ || (٤) المجيب : ساقطة من س || وفى : وفى هـ || (٦) صنائع : الصنائع م ؛ + لام ، ن ، هـ || (٨) هى : هوم || غرض : ساقطة من م || (٩) وتكلفتها : وتكلفتها د ، ب س ، سا || ما : مام هـ || وأقل : أقل ب ؛ وأول د || أنها : ساقطة من ن || تنال : ينال ب || (١٠) فلا : ولا س ، م ، ن ، هـ || (١٢) فهذه : وهذه د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || معدة : مقدمة د || والتخيل : والتخيل د ، سا ، م ، ن ، هـ || يروج : يروج د || (١٣) الثلاثة : والثلاثة سا ، م (١٤) باقرادها : باقراد س ، هـ || أو : وإمام || إن : إذن ؛ إذ هـ (١٤ - ١٥) وأسباب الغلط : وأسباب ن || (١٥) يقبله : يقبله س ، ن || يغفل : يغفل س ، م || عن : على س ، سا ، م || فيروج : ويروج د ؛ فيروج سا ، م .

كأنها مسئول عنها مسلمة ، فيؤلف عليه ، إذ كانت مسلمة في ظنه . وإن لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة ؛ فإن من الناس من هو يغلط مع نفسه ، ويعتقد الجواب الفاسد قبل أن يُسأل ، فكيف إذا سئل ؟ .

وقد يجتمع هذان جميعا في المواضع اللفظية؛ فإن السائل فيها يعتقد أولا خطأ، ثم يعده للقياس — ويكون فاسدا ألبتة — فيما يسأل ، [و] نافض السؤال يخلو سؤاله عن التوقف على الغرض لبعض الأسباب المذكورة . وقد يكون المحيىب أيضا يسلم الكذب بغلطه في مثل مواضع الألفاظ المغلطة وغيرها . وترجمة أخرى توجب أن تفهم هذا الموضع : أن السائل قد يجتمع له أن يتسلم المقدمة الناقصة البيان ، أو الناقصة حرفا مغلطا ، وأن ينتج الكذب . وقد توجب ترجمة أخرى غير هذا ، وهي ترجمة فاسدة .

وإذا كان جميع التضليلات التي يناقض بها إنما تقع من أسباب قياسات الكذب — وقد عدت ، وإذا أعطيت قوانينها المعدودة كانت ظاهرة — فيحصل أمام الذهن عدد جميع ما يجب أن يتوقى في جزء جزء من التبكيث الذي هو على عدد جزء جزء من القياس ؛ فإن للقياس المغالطى أجزاء كمال للقياس الصادق ، وربما عاد أحدهما إلى الآخر بإصلاح يسير بطريق الزيادة والنقصان . وإذا

(١) فيؤلف : مؤلفى ، د ، س || إذ : إن س ؛ إذا ن || (٢) هو : ساقطة من ه || مع : ساقطة من س || (٤) خطأ : خطأه د ، س || (٦) يخلو : يخلوا سا ؛ يجلو س ، م ، ن ، ه || التوقف : الوقوف د ؛ التوقيف س ، سا ، ه || (٧) بخلطه : لفظه سا ، م || (٨) تفهم : ساقطة من د || د يتسلم : يسلم م || (٩) أو الناقصة : والناقصة س || حرفا : أيضا س ؛ حدثا ه || رقد : قد ن || (١٠) وهى : وهوب ، دس ، سا ، ن ، ه || (١١) إنما : إنها م || (١٢) وإذا : فإذا د || (١٣) يتوقى : يتوفد ؛ يتوقى سا ، م ، ن ، ه || (١٤) كما : ساقطة من د || الصادق : — المقدمة م || (١٥) وربما : وربما د || بطريق : وطريق س ، ه .

- كان كذلك ، فكان ذلك سببا واقيا من الغلط ، فإنك تعلم أنك إذا عرقتها
توقيتها ؛ وربما توصلت منها إلى القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه
في أجزاء القياس الكاذب ، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق ، فلم تأخذ مثلا
اللفظ المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى ، لم ينعقد عليك
قياس مغالطة بسببه . وكذلك الحال في باب باب ؛ فإنه لا يكون قياس محقق
على الإطلاق إلا وقد تميزت حدوده على الإطلاق ، فإذا رأيت الحدود لم تميز
على واجبها ، علمت أنه لم ينعقد قياس على الإطلاق ، وعلمت أنه إذا لم ينعقد
قياس على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود ، لأنك في مثل اشتراك
الاسم وغيره لم تسمى إلى المعنى المحصل المحدود ، فذلك لا قياس مطلق ،
ولا قياس محدود ، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه ، ولا قياس بحسب التسليم
من المخاطب ، إذ كان إنما ينعقد عليك الغلط من هذه ، ومن إغفالك التمييز
الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة
ونقصان ، وتفاوت وقع بين الحق والكذب . مثال ذلك في الغلط الذي يعرض
في الخلف السوفسطائي ، ووضع ما ليس بعلة علة ؛ وكذلك الجامع لسؤالين
في سؤال يجهل أن المسألة قضية ، والقضية واحدة ذات محمول واحد وموضوع
واحد ، أو ما في حكمه ، فيزل من إغفاله مراعاة أجزاء المقدمة . والذي يغلط

(١) تعلم أنك : تعلم د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٣) ولاح : فلاح د ، س ، سا ، هـ ||
(٤) كشيء : شيء س || (٥) وكذلك : وكذلك د || (٦) تميزت تميزد ، سا ، م ، ن ، هـ ||
فإذا : وإذا ن || لا وقد . . . الإطلاق : ساقطة من س || (٧) إذا : ساقطة من
د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٨) على الإطلاق لم ينعقد قياس : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ||
|| المحدود : المحدود م || (٩) تسمى : تسمى د ، س ، م ، ن ، هـ || (١٠) التسليم : التسليم د ،
سا ، ن ، هـ || (١١) إذا : إذا د ، ب ، سا ، م ، ن ، هـ || عليك : يمكنك سا ، م ، ن ، هـ ||
التمييز : التمييز ن ، هـ || (١٢) تحصره : يحصر ن ؛ تحصره هـ || (١٤) الجامع : +
في هـ || (١٥) واحدة : الواحدة ب || (١٦) أو ما : وما د || فيزل : فركد ، سا ، هـ ؛ فينزل
س ؛ فيترك م ، فزل هـ || مراعاة : إمارة ن || يغلط : ساقطة من د .

من طريق ما بالعرض هذا سبيله ؛ وكذلك الذى هو كالجزئى له وهو الغلط من طريق اللازم ؛ وأيضا الغلط من طريق الإطلاق والتقييد غلط فى الأجزاء ؛ وكذلك الغلط فى المصادرة على المطلوب غلط فى أجزاء القياس من طريق المعنى ، إذ لا تكون ثلاثة بل اثنان فقط .

ولا تظن أن هذه القوانين إنما تتم لك إذا علمت كل موجود ، ونظرت فى كل خطأ وصواب ، فإن ذلك لا يتناهى ، بل إنما تتم لك إذا علمت الأصول والقوانين التى تنتزع من أمورها وتكون سائرهما على قياسها . وأنت تعلم أن الجزئيات من التبيكات البرهانية والجدلية غير متناهية ؛ بعد أنما أولى أن تكون محصورة ، لأنها حقيقية أو شبهة قريبة من الحقيقية ، فكيف الكاذبة اتى لا تنحصر تحت حد ؟ فكيف الكاذبة الغير المناسبة ؟ فمعرفة أسباب التبيكات المغالطى المطلق هو إلى صناعة المنطق .

وأما الجزئيات من التبيكات المغالطية فى صناعة صناعة فحلها إلى صاحب تلك الصناعة . وأما التى فى الأمور المشتركة فإلى الجدلى . وایس يمكننا أن نعطي أسباب الغلط فى واحد واحد من العلمية ، بل يجب أن نعطي أعم ما يكون ، وكذلك يجب أن نعطي ما يكون على الجدلى حله ، وهو الذى يرى جدليا وایس بجدلى ، كما أن للجدلى فى صوابه أصولا عامة ، فكذلك بإزاء ذلك له فى خطئه وغلطه أصول عامة ، تلك الأصول هى أصول القياس المغالطى

(٣) الغلط : - الذى د ، س || (٤) إذ : أ ر س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٥) تظن : تظن ، س ، م ، هـ || (٦) أمورها : أمور ماد ، س ، سا ، م ، هـ || (٧) حقيقة : حقيقة سا || الحقيقة : الحقيقة سا ، م || لا : ساقطة من سا || (٨) حلها : حلها ن || التى : ساقطة من د ، س سا ، م ، ن ، هـ || (٩) فإلى : فإلى ن || وليس : ليس ن || (١٠) وكذلك : ولذلك س || الجدلى : الجدلى س ، سا ، م || (١١) بجدلى : بجدلى ن || الجدلى : الجدلى ن || أصولا : أصول س || (١٢) له : ساقطة من ب ، د ، س ، هـ || خطئه : خطابه ن ؛ خطائه هـ || أصول : أصولا هـ .

الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول . وإذا أعطينا بحسب مقابلة الجدلى
فقد أعطينا بحسب مقابلة البرهانى ؛ وذلك لأن المآخذ الجدلية تشتمل —
كما علمت — بوجه ما للمآخذ البرهانية . وأيضا فإن نوع الغلط ووجوب التحرز
فى الأمرين واحد ، إذ كان الذى يغلط فى الحق فيرى غير الحق أنه حق ،
هو بعينه الذى يغلط فى المشهور والمحمود فيرى غير المشهور أنه مشهور .
وإذا علم الغلط فى القياس العام كالجلى ، علم الغلط فى التبكيث العام ، وعلم
التبكيث الذى فى الظاهر ليس بالحقيقة ؛ فإن القياس قياس بحسب نتيجته ،
وتبكيث بحسب مقابل نتيجته ، سواء كان مقابل نتيجته بقياس آخر يقابله
أو بغير قياس ، فيكون إذن كل قياس ، كان بالحقيقة أو بحسب الظاهر ،
أو كان جدليا بالحقيقة أو جدليا بالظاهر ، فهو تبكيث .

وإذا قد علمنا الأصول من عقد المضللات ، فقد عرفنا مواضع الحل .
والجدلى هو الذى يلزمه أن يعرف عدد الأسباب للتبكيث الحقيقى الجدلى ،
والمظنون تبكيثا ، حين تظن جدلية أو امتحانية ، معرفة بحسب المشهور العامى .
هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

[تمت آخر المقالة الأولى والحمد لله رب العالمين]

١٥

(١) وإذا : وإذا ه || (٣) ما : ساقطة من م ، ن ، ه || لآخذ : المآخذ د ، ب ، سا
|| التحرز : التحريز ب ، التجويز د || (٤) إذ : إذا د ، سا || (٦) فى التبكيث :
والتبكيث س || (٧) الذى فى : الذى هو فى م ، ن || نيجته : نتيجة د ||
(٩) إذن : + كان م || (١١) من : فى م ، ه || عرفنا + فى ن || (١٣) حين :
حتى د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٥) تمت : ساقطة من سا ، د ، ن ||
آخر... .. العالمين : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السابع بحمد الله
ومنه م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السابع فى المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه
محمد وآله أجمعين ه .

المقالة الثانية

—

المقالة الثانية

من الفن السابع ستة فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل في الرد على من زعم أن جميع المغالطات

إنما تقع بسبب الاسم المشترك

٥

قال المعلم الأول: والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل — ويعنى به أفلاطون — أن بعضها موجود بحسب الاسم ، وبعضها بحسب المفهوم ، ولا يتفقان — وكأنه يريد أن التضليل واقع بحسب الاسم ، والحق واقع بحسب المفهوم ، أى أن الخطأ والغلط من جهة المسموع ، والصواب والإدراك من جهة المفهوم — فليس إيثارا صوابا : فإنه ليست قسمته للألفاظ بالفصول ، ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ، ولا الألفاظ التى تنجبه إلى المسموع

١٠

(١) العنوان من مخطوطة س ، وسنبت العنايات التى جات فى المخطوطات الأخرى :
بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية فصل قال ... ب ؛ المقالة الثانية فصل قال ... د ، سا ؛
المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الأولى سبعة فصول الفصل الأول قال ... م ؛ المقالة الثانية
من الفن السابع من الجملة الأولى فصل قال ... ن ؛ المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الأولى
وهى ستة فصول غير مترجمة فصل فى الرد على من زعم أن جميع المغالطات إنما تقع بسبب الاسم المشترك
قال ... هـ (٧) أفلاطون : فلاطون د ، ن هـ || موجود : موجودة س ، سا || بحسب :
ساقطة من س || المفهوم : ساقطة من د || (٨) يتفقان : يتفقان س || وكأنه : فكأنه
د ، سا || (٩) أى : ساقطة من سا || (١٠) فليس : وليس || فإنه : ساقطة من م ||
(١١) قسمته : قسمة د || بسبب : بحسب د || كلها : هـ س ، ن ، هـ ||
ولا ألفاظ : والألفاظ م .

هى فى ذواتها غير الألفاظ اتى تتجه نحو المفهوم ، فإن اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل فى غير المعنى الذى ساهمه المحيىب فى غلط به ، وأن يستعمل محيىب بحسب معناه فلا يغلط به ، وأيضا يستعمل فى معناه و يغلط به من جهة الغلط فى المعنى . وما غلط به زينون (*) فى إثبات أن الكل واحد بسبب قوله إن الموجود واحد ، فهل هو متوجه نحو المسموع ، أو هو أيضا مغلط لزينون ولمن يخاطبه بحسب المفهوم . نعم ، لو كان يتكلم بهذا ولا يتخيل إلا لفظا ومراحاله نسبتة إلى كثيرين لكان مغالطا بحسب الاسم ، لكنه مع ذلك قد يتخيل له مفهوما ما ، بل اللفظ بعينه يجوز أن يكون مشتركا ، فإذا نحنا إلى معنى واحد من معانيه ، وإياه فهم المحيىب ، صار ذلك اللفظ بعينه مقصودا به نحو المفهوم . ولا شىء من الألفاظ إلا ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع ، وجميعها يمكن أن يقصد فيها نحو المفهوم ، ومع ذلك فقد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا ، ولا اللفظ إذا غلط كان لأنه لا اعتقاد هناك ، بل إنما تغلط جل الألفاظ بحسب المفهوم ، فإن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم ، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم ، فإن أبطلت المفهوم ولم

(١) هى : هوس ، ن ، نه || ذواتها : ذاتها ب ، ه || بعينه : نفسه د ، س ||
 (٢) الذى : القى ن || به : ساقطة من د || يستعمل محيىب بحسب : استعمل محيىب د ، يستعمل محيىب ب ، سا ، يستعمل فيما سلم المحيىب بحسب س || (٣) فلا : ولا سا ، م ن || (٤) غلط : يغلط د ، س ، ه || (٥) لزيين : زينون د ، س ، للدهن م ، ن || ولن : ولم ب || يخاطبه : يخاطب به د || (٦) بهذا : هذان || ولا : أولاب || الإلفاظ : الألفاظ ن || (٧) كثيرين : الكثيرين م (٧-٨) ما بل : مقابل م ، ن ، قابل ه || (٨) نحنا : نحى ب ، نحى سا ، أنحى ن || (٩) اللفظ : ساقطة من ن ، ه || (١٠) وجميعها : وجميعا ب || (١١) ومع ذلك : ساقطة من س || (١٢) لأنه : تاما د ، بأنه س ، سا ، ه || (١٣) جل الألفاظ : كل لفظ ن || الأقاويل : ساقطة من س || الأول : للأول د || (١٤) ولم : فلم د ، س ، سا ، لم م ، ن .

(*) زينون Zenon هو تلميذ بارمنيدس الإيلى المشهور ، وجميع المخطوطات تكتبه « زين » بدران الوار ، وقد جرينا الآن على كتابته هكذا زينون [المحقق] .

- تكن هناك دلالة ألينة فلا تغليط ، فإن اللفظ المشترك إذا كان يدل على كثرة ولم تلغفت إليها ، بطل أن يكون أيضا دالا على الواحد ، فإن ذلك الواحد يكون واحدا منها ، وقد يمنع أن يأخذها من حيث يدل عليها ، فإذا لم يدل عليها لم تبق دلالة أخرى تنسب إلى المسموع فيقال إنها تغلط أو لا تغلط ؛ فإن كان الاسم واحدا ، ومفهومه كثيرا ، فيسلم السائل من المحيب على معنى ذهب إليه المحيب ، ثم قاله فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى في الحكم ، وناوم به ، فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ؛ ولكن ليس كله كذلك ، ولا كل الغلط من هذا القبيل ، ولا كل ما يدل على كثير لا يتفق السائل والمحيب فيه على معنى مخصوص من جملة مدانيه فيكون إن وقع حيثئذ الغلط وقع لانحو الاسم ، إنما الأول هو الذي نحو الاسم .

١٠

- وكذلك ما كان من الألفاظ يقال قولاً جزئياً ويدل بها على معنى ، والنفس تأبى التصديق لمعادها في الاعتقاد ؛ وإذا تظاهرت قائلها بتصديق ذلك في القول فعسى أن يكون هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم ؛ إلا أن ذلك بالعرض ، ليس لأن وضع اللفظ كذلك . وهذا مثل تصريح زينون بأن الموجود واحد ، وأن الكل واحد ، فإنه إذا كان رأيه في نفسه هو أن الموجود يشتمل على كثير ،

١٥

- (١) دلا : ولا س ، ن ه ؛ يل د ، هاش ه ؛ بلا سا ، م || (٢) الواحد : + لاد ، س ||
 (٣) تبق : + لاس ، ه || (٤) أولا : ولا ب ، د ، سا ، ن || أروا تغلط : ساقطة
 من م || (٥) ومفهومه : مفهومه س ، سا ، م || (٨) لا يتفق : ولا يتفق س ، ه ||
 (٩) وقع ساقطة من د ، س || الأول : الأدل س ، ب ، ه || الأول هو : هو
 الأدل ن ، ه || (١٢) وإذا : وإن س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٣) هو : + اللفظ
 هو || الذي : + ليس س || (١٤) وضع : الوضع ب ، س || بأن : أن م ، ن ، ه ||
 (١٥) نانه : ساقطة من م ، ن || يشتمل : يشتمل س || كثير : كثير م ، ن ، ه .

علم أن قوله ايس بحسب الاعتقاد على أن اللفظ كذلك في نفسه ، بل على أن
المجيب أو القائل صرفه عن الاعتقاد ، وذكره كذبا ، فيكون مثل هذا إما
هو بحسب الاسم ، بمعنى أن القول لا يتعدى السماع إلى الاعتقاد . فإن لم يكن
معنى قولهم بحسب الاسم هذا ، فلا هذا القول بحسب الاعتقاد ، ولا بحسب
الاسم ، ولا القسمة المذكورة في الأول صحيحة ؛ فلا كل ما يضل يضل
بالمسموع ، ولا كل ما يضل بالمسموع يكون بسبب أن الاسم مشترك . وقد
علمت هذا ، فإنه ايس كل تبكيث سوفسطائي لفظي يعرض من جهة الاسم .
على أن قوما آخرين قالوا : إن الأمر ايس كذلك ، بل القياسات التي
تكون دالة على وجوه مختلفة ، هي التي من قبل أن اللفظ لا يتعدى المسموع ،
وايس جميع ذلك من قبل اشتراك الاسم ، بل بعضه واليسير منه ، فإن اللفظ
قد يغلط من وجوه غير الاشتراك في الاسم ، فبالحرى أن لا يكون كل تغليط
لفظي من جهة اشتراك الاسم . فإذن لا سواء ما قلناه من أن كل تبكيث
سوفسطائي إما أن يقع التضليل فيه من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى .
وما أرادوا أن يقولوه : إن كل ذلك من جهة الاسم فقط ، ومن جهة المعنى
يقع الصواب . ولا سواء أيضا أن يقال : كل تضليل إما كذا وإما كذا ؛
وأن يقولوا : كل لفظ قاله المعلم الأول . والأقبح من ذلك أن الرجل قد

(١) بل على أن : بل على س || (٤) معنى : معنى ه || فلا : ولا ساءم ، ن || (٥) فلا :
ساقطة من ه ، + يكون م ، ن || (٦) بالمسموع : المسموع د ، س || يضل +
يضل م || بالمسموع : بحسب المسموع ن || (٩) قبل : قيل س ، ه || أن : ساقطة من م ، ن ||
(١٠) قبل : قيل س || (١١) قد يغلط : ساقطة من د || وجوه : وجه د || غير : + مختلفة
وهي التي من قبل اللفظ م || الاشتراك : اشتراك ن || فبالحرى : لحرى ن || لا : ساقطة
من س || (١٢) سواء : سوى د || ما قلناه : من قلناه د || (١٣) أو من : ومن د ||
(١٤) يقولوه : يقولوا د || كل : + واحد د || (١٥) يقال : + إن ساءم ، ن ، ه .

- أعرض عن تعريف القياس مطلقاً ، وأخذ يتكلم في القياس المشبه ، والتبكيك المشبه . وإنما تعرف القياس الرديء بعد أن تعرف القياس الجيد ، فتعلم حينئذ أن القياس الرديء هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره ، أو يشبه صورة القياس ثم يفارق بالمادة ؛ وأن رداءته إما أن تكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة من طرف النقيض من غير مراعاة ، كمن يستعمل أن الساكت متكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فينتج مثلاً أن الساكت ليس بساكت ؛ وإما أن تكون من جهة فساد في جهة التأليف ، وإن كانت المقدمات صادقة بحسب اعتبار أنفسهما ، مثل قول القائل : إن شعر هوميروس (*) دائرة ، أى يرجع آخره إلى أوله — كأنه يذكر في آخر كل بيت ما ذكره في أوله — ثم يقول : وكل دائرة يحيط بها خط كذا ، أو كل دائرة لها شكل ، فإن المقدمة الصغرى صادقة والكبرى صادقة ، لكن ليس لتأليفها حد مشترك إلا في اللفظ ، فليست من حيث المعنى لها ائتلاف ؛ أو يكون الفساد من جهتين جميعاً ، كقول القائل : ”إن الإنسان يعطى المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له“ ؛ ثم يأخذ هذه فيستعملها : ”إن الإنسان يعطى ما ليس له ، وكل حرام فليس له ، فالإنسان يعطى الحرام فقط“ ؛ فيكون هذا هو القياس

(١) والتبكيك المشبه : ساقطة من سا || (٢) حينئذ : ساقطة من سا ، م ، ن ||
 (٣) يشبه : شبه د ، س ، هـ (٤) رداءته : ذاته ب || (٥) من طرفي : عن طرفي ب ، سا ، م ، ن ، هـ ، على طرفي س || (٦) متكلم : يتكلم د ، س || بساكت وإما : ساكت وإما م || (٨) أقسمها : قسمها م || (٩) آخره إلى أوله : أوله إلى آخره د ، س ، ن ||
 || ذكره : ذكر د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١٠) بها : به د ، س ، سا ، هـ || دائرة : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، هـ || لها : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ||
 (١١) لتأليفها : لها يئها ب ، س ، سا ، م ، هـ ؛ لها يئها ن || (١٢) فليست : فليس س ||
 (١٣) والمعطى ليس : والمعطى ليس ن || له : ساقطة من ن || (١٥) وكل حرام فليس له :
 و. ليس له حرام ن .

(*) هوميروس هو شاعر اليونان المعروف ، وجميع المخطوطات تكتبه هكذا « هوميروس » ، وقد التزمنا الرسم الحديث . انظر المغالطة في نص أوسلو ١٧١ فـ ١٠٠ [المحقق] .

الجامع للفسادين ، وذلك لأن الصغرى كاذبة وقد اتجعت من قياس كاذب ، لأن المعطى يقال للشيء عندما يريد أن يعطيه المعطى وهو له ، وإنما يصير لغيره عند القبول ، وذلك بعد فعل المعطى ، فإن الإنسان يعطى ما له ، ليس ما ليس له ، بمعنى آخر : وهو أنه ليس له أن يتنازله شراء ، وأما كل ما ليس له بحسب الاستيلاء فليس بحرام عليه ، وأيضا فإن القياس غير متبع . وهذه هي وجوه فساد القياس . وقد قيل في هذا المثال وجه آخر لا يلتفت إليه .

وإذا خلا القياس عن كذب المقدمات ، وفساد الاشتراك ، وله صورة قياسية — فهو قياس صحيح قد طلع من مكانه ، وجاء من طريقة ، وطرح الالتفات فيه إلى اللفظ — لم يعرض غلط حق ، فيجب على من يتعرض لإبانة أسباب الصواب والخطأ في النظر أن يعلم إذن صورة القياس وكيف تكون ، ومادة القياس وكيف تكون ، ثم ينتقل إلى السوفسطائية . وأما من فعل فعل أفلاطون فأخذ يتكلم في السوفسطائي ، ولم يحصل القياس أولا ، فقد عمل هذرا ، وخصوصا إذا ظن أن كل ما غلط فهو من الاسم ، فيرى المهندس يغلط لأن المثلث اسم مشترك عنده ، وأن مهندسا إن استعمل لفظ المثلث على أنه مشترك ثم نص لا على الشكل المعلوم ، بل على شيء آخر من الأشكال مثل قطع زائد لمخروط ، أو مثل شكل يحيط به ثلاثة خطوط قوسية ، ثم توجه إلى مناقلة

(١) للفسادين : للفسادين م || (٢) يصير : يصير ب || (٣) يعطى : يعطى ما له ليس ما ليس له : يعطى ما ليس له وأيضا فليس كل ما ليس له فهو حرام بل الحرام هو الذي ليس ن || (٤) كل : ساقطة من د ، س || (٥) فليس : + لام || وهذه : هذه م || (٨) وجاء : جاء هاش ه || (٩) حق : ساقطة من د || (١٠) في النظر : ساقطة من م || إذن : أن م || صورة : صور ه || وكيف تكون ، ساقطة من م || تكون : ساقطة من سا || (١٢) أفلاطون : فلاتون ب ، ن ، ه ؛ أفلاطون د ، س ، سا ، م || (١٣) إذا : إذا سا || ما : ساقطة من س ، ن ، ه || (١٤) إن : وإن ن || (١٥) نص : خص م || (١٦) لمخروط : المخروط سا || أو مثل : ومثل ن ، ه || ثلاثة : ثلاث ب || توجه : توصل م ؛ يؤخذ سا ، ن ، ب || مناقلة : مناقلة د .

مع التنبيه على معنى المثلث ، أيكون غلطه بسبب اعتقادي أو لفظي ، ويرى أنه لا محالة يعرض له أن يغلط لأجل ذلك .

- وأما الذي يمنع أن يكون الاسم مشتركا ولا يغلط ، فإن يفهم المحييب ويبحث عن قصد السائل ، فإن أطلق المحييب الجواب ، فذلك لأنه تصور معنى إياه قصد بالإيجاب والسلب ، وربما لم يكن علم أن الاسم غير مذهب إليه دلالة ، ثم إن عقد عليه قياس ولم يؤت في الحد المشترك مثلا بذلك المعنى فتكون الزلة بالحقيقة ، لأنه لم يعلم القياس وماهيته ، فإن غلط المحييب وقيل النتيجة ، فليس إنما أخطأ من جهة أن الاسم غلطه . وكيف يغلط والمعنى الواحد متصور عنده واحدا ، بل إنما غلط لأنه لم يعلم هيئة القياس وحده الحد المشترك ، وورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول . وكذلك في أمثلة أخرى لا تتعلق باللفظ من جهة الاشتراك فيه ، بل من جهات أخرى مما قد علمت ، مثل أن يسأل إنسان : " هل يصدق القول بأن الساكت يتكلم أولا يصدق مرة ولا يصدق أخرى ؟ " فإن أجاب المحييب بأنه لا يتكلم ألبتة ، وعنى مادام ساكتا ، وكان الذي يسأل يظن أنه سلم أن لا يتكلم في وقت آخر ألبتة ، فلم يجب أن يجتمع من المقدمتين قياس ؛ بل الذي يجب أن يقال إن الغلط فيه من أن

(١) أيكون : يكون س ؛ ليكون ما ، م ، ن ، هـ || بسبب : بحسب ن || لفظي : ساقطة من د ، س || أنه : ساقطة من د ، س || (٣) وأما : وما ، هـ || فإن : بأن — كذا في جميع النسخ || يفهم : يفهم س ، هـ || ويبحث : + باب ، س (٤) معنى : + ما ، د ، سا ، م || قصد : قصد اس || وربما : فرماد || (٥) دلالة : دلالة ن || (٦) المعنى : ساقطة من س || (٨) أخطأ : غلط ، ن || من جهة : ساقطة من م ، ن || أن : لأن م || يغلط : يغلطه س || (٩) لأنه : لأن ن ، هـ || وحده الحد : وحده الحد ؛ ووحدة الحد س ؛ وحده والحد ن || وورد : نورد م ، ن (١٠) الغلط : القول ن || لا : ساقطة من ب ، د || (١٢) يصدق : عليه م ، ن || الساكت : السائل هـ || (١٤) يدال : ساقطة من ن || آخر : + أوس || (١٥) بل : فب ؛ ما ، م ، ن ؛ بل فاه .

العقدين مختلفان، وأن تأليفهما إلى مقدمة تقتزن بهما الإنتاج ليس تأليفاً واحداً، بل أحدهما يتألف نحو المطلوب والآخر لا يتألف، أو يقال ليس السبب فيه إلا اللفظ فقط من درن آفة اعتقادية؛ كلا بل الآفة القريبة هي في نفس القياس، فيجب لا محالة أن تكون المعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن أن يقال: بأس ما عملت أيها المحيب حين سلمت هذه الأجزاء، فأتى بمعنى محصل عندك ثم لم يؤت بذلك المعنى في الحد المشترك، وراج عليك؛ فإذا كان كيف يمكن أن تعرف المحيب خطأه فيما صنع من غير أن يكون قد عرف القياس؟ فكيف تضيف في تعريف سوفسطيقي وإبانة أن الاسم يغلط ويضلل، ولا تعرف أنه كيف يغلط؟

فأما الاسم المقول على أشياء كثيرة فإنه إذا استعمل في السؤال فأجاب المحيب عنه بالإيجاب أو سلب، ولم ينتج نحو معنى ما واعتقاد ما، فذلك الذي يسلمه لفظ فقط، لأنه الاسم الذي لا يفهم معناه، ويجوز أن يكون دالاً على أي واحد شئت مما لا نهاية له من المعاني، إذ إنما يتحدد مفهومه في عدد إذا كان يفهم، وإذا لم يلتفت إلى المعنى لم يكن الاسم مفهوماً، فن سلمه وإنما يسلمه قولاً ولا اعتقاداً له. ومثل هذا المحيب ليس إنما يغلط بل لا يعقل. فليس إذن الأقاويل قسمين: مضلل وحق؛ على أن المضلل هو الذي عند المسموع، والحق هو الذي عند الاعتقاد، ودلي أن يجعل الذي عند الاعتقاد

- (١) تقتزن: تقرن د، تعرف س؛ تفرق هـ || للإنتاج: الإنتاج ب، هـ || (٤) بالقياس: ساقطة من س || (٥) فأتى: فتأتى س، هـ || (٧) عرف: عرفت س؛ عرف سا || (٨) أن: ساقطة من ن، هـ || (٩) يغلط: يغلط س || (١٠) فإنه: فلما هـ || استعمل: استعملت ب، س، ص، م، ن، هـ || (١١) ينتج: يقصد ب؛ ينتج د، س، ن، هـ || معنى: يقين س || (١٣) الداني: المعنى سا، م || إذا: وإذا ن || (١٤) يفهم: ساقطة من سا (١٥) ومثل: مثل م || (١٦) قسمين: قسمان س || (١٧) المسموع... عند: ساقطة من د.

جنسا للأقوال الصحيحة ، فإن هذا الذى يغلط من جهة اللفظ هو أيضا يغلط من جهة اعتقاد ما . وأيضا فإن ههنا أنواع غلط من جهة الاعتقاد لا ذنب للفظ فيها ، كالذى بالعرض ، وبالجملة تلك السبعة المعنوية .

- وايس يحسن الذى يقول : يجب على الحبيب أن يستقسم ، إذ لا يفهم منه معنى ألبته أو يستقسم ، وإنما يستقسم إذا فهم أن له معانى كثيرة ، ثم لم يفهم غرضه من جعلها . فأما إذا سبق إليه منها معنى واحد لاح لذهنه فكيف يمكنه أن يأخذ فى الاستقسام ؟ بل إنما يسلم ، أو ينكر ، وينحو ذلك المعنى فى حدود ما يسلمه من المقدمات للقياس عليه . وشروعه فى تقسيم دلالة اللفظ عليه من قبيل التعليم ، ليس من قبيل المخاصمة ، على قاعدة أنه مساو فى المرتبة ، بل للمخاطب أن يستفسر المعنى الذى يريده المتكلم ، وأما أن يقسم عليه الوجوه فهو خارج عن عمود الخصام ، ومشير إلى التعليم ، فإنه إذا قسم عليه ، ومضى إلى معنى واحد ، كفى أن يستقسم وينص على ذلك المعنى وبذهب ذكر سائر الأقسام اغرا ورد منه على سبيل ما لا يحتاج إليه تبدخا (*) ، وإظهارا للقدرة ، وقيامًا متمم المعلم . على أنه قد ينعقد من الألفاظ اتى ليست مضاعفة الدلالة كثيرة المدانى مغالطات بحسب تركيبها ، مثل

(١ — ٢) اللفظ ... جهة : ساقطة من سا || (٣) لا : ولا س || (٤) يقول : قال ن ؛ + يجب س ن ، ه يستقسم : يستقسم سا ، م ، ه || (٥) أو : إذ ن || يستقسم : يستقسم م ، ه || يستقسم : يستقسم م ، ه || معانى : معان ه || (٦) غرضه : غرض ن || فأما : ساقطة من د || إذا : فإذا || منها : ساقطة من سا || (٧) الاستقسام : استقسام ب || (٨) التعليم : التعلم سا || مساو : مساو سا || (٩) وأما : فأما ه || (١٠) إلى : على د ، س ، سا ، م ، ن || كفى : وكفى ه || أن : ساقطة من س || (١١) وقيام : وقيام س || المعلم : المعلوم سا .

(*) تبدخا أى تغلا ، وبدخ كان عظيم الشأن فووبدخ ، وتبدخ عليه تعظم . [المنجد]

قولهم : "هل آحاد الرباعية مساوية لآحاد الثنائية ؟ فإن أخذت متساوية ، قيل : فإذا الجملةان متساويتان ، وإن قيل : إنها غير مساوية ، قيل : فلا آحاد اتى منها تركيب الثنائية مخالفة للآحاد اتى منها تركيب الرباعية ، لكن الرباعية مركبة من آحاد الثنائية فكيف يكون غيرها ومخالفا لها". أو يقول : "هل الوحدات اتى في الرباعيات مساوية للثنائيات اتى فيها ، أو بعض الوحدات اتى تساوى وتكون متحدة بالثنائيات وبعضها لا تكون . وكيف تساوى الوحدة الثنائية واللواتى يتركب الشيء من أربعة منها اللواتى يتركب الشيء من اثنين منها ؟ وكيف تخالف الوحدات الثنائيات وما هى إلا وحدات أيضا اجتمعت ؟ وإذا كانت كل واحدة لا تخالف كل واحدة من الثنائية لم تخالف بزعمه الوحدة الثنائية ؟"

٥

١٠

ومثل ما يقولون : "هل العلم بالأضواء واحد ؟ فإن قيل : العلم بها واحد ، قالوا : فالعلم بالمعلوم هو العلم بالمجهول ، فبالمجهول دلم . وإن قيل : يختلف ، قيل : فبماذا يعلم الخلاف إذا افرق العلمان ؟" ، فإن هذه القسمة لا تغنى في التحذير عن الغلط فى كل موضع يقع فيه الغلط من اللفظ ، إنما يغنى فى ذلك التقدم بمعرفة القياس أولا ، ومراعاة شروطه ، فإن هذا الإنسان إذا

١٥

- (١) متساوية : مساوية ب ، م ، سا || (٢) قيل : قبل ب ، م || وإن : فإن م ، ه ||
 (٣) تركيب : تركيب سا ، م || تركيب : ساقطة من د || مركبة : مركب ه || من : عن ه
 (٤) فكيف : كيف سا || غيرها : غير مساوس || ومخالفا : ومخالفة د ، م ، ن ؛
 مخالفها : أو مخالفها ه || الوحدات : الواحدات س ، م || (٥) مساوية : متساوية ن || الوحدات :
 الواحدات س ، م || (٦) وكيف : ساقطة من ن || (٧) يتركب : بتركيب س || اللواتى :
 اللواتى د ، صا || يتركب : مركب د || (٨) الواحدات : الواحدات د ، س ، م || وما هى :
 ساقطة من ب ، سا ، م ، ن || أيضا : + إذا ن || اجتمعت : اجتمعتا د ||
 (٩) وإذا : فإذا ه || واحدة : وحدة س ، سا ، م ه || واحدة : وحدة س ، سا ،
 م ه || الثنائية : الثنائيات ن ، ه || (١٢) فبالمجهول : ساقطة من سا ، فبالمجهول م ||
 || يختلف : مختلفة د ، س ، م ، ن ، ه || (١٣) افرق : افرق م || (١٤) التحذير : التحذير ||
 (١٥) التقدم : التقديم د ، س .

سلم أن الساكت يكلم على معنى ما لاح له ، ثم ظلت ، لم يكن كمن يظن
أن كل شفاء وجبة إنما هو في القسمة أن يلومه ويقول له : لم لم تقسم معاني
هذا اللفظ ، أو تستقسم ؟ وكان لصاحب المعرفة بالقياس أن يلومه ويقول له :
لم لما فهمت بقولك "ليس بمتكلم" في تسليم الصغرى كذا ، وفهمت في تسليم
الكبرى شيئاً آخر ، لم تعلم أن الأوسط ليس بواحد . فما أبعد من الحق من ظن
أن كل غلط من جهة الاسم ، وأن كل شفاء من جهة القسمة .

ثم إن كان المجيب يحتاج أن يقسم ، فما تقول في المعلم إذا علم ، وأراد
أن يظهر عند من لا معرفة له بما هو عنده ظاهر معروف ، وخاطبه بما يفهمه
هذا المعلم وله عنده معنى واحد ، أ يكون تعليمه على نحو المسألة والجواب
حتى تلزمه مطالبة المتعلم بالقسمة ، فيأخذه يستقسمه كذا ؟ بل المعلم لا يسأل ،
إنما يضع ويقول ، ولا يقسم شيئاً ، بل يذبه على المعنى الواحد الذي يريده
من غير حاجة في التنبيه على ذلك المعنى الواحد إلى أن يقول : إن اللفظ قد يدل
أيضاً على معانٍ أخرى ، وإنه مشترك لها ، فمنها كذا ومنها كذا . وكذلك
المبرهن لا يسأل عن طرفي التقيض ، بل يضع الحق . إنما الممتحن يفعل ذلك ،
وهو بالحقيقة جدلي . والجدلي أيضاً يقصد نحو المعنى ولا يجوز إلى قسمة

(٢) يلومه : يلزمه م || ويقول : أويقول ب ، سا ، م || (٣) تستقسم : تستقيم م ||
|| يلومه : يلزمه م ، ن ، ه || له : ساقطة من د (٤) لما : لام || (٥) الأوسط :
الأوسط د ، سا ، م ، ن ، ه || فا : فهما د || فما أبعد : فيما بعد ن || (٦) شفاء :
سفارد ؛ شفا ب ؛ + وجدة د || (٨) بما : ماد ، س ، سا ، م ، ن ، ه ||
|| يفهمه : يفهم د || (٩) هذا : وهذا ب || وله : وليس له ب || واحد : واحدا
ب ، سا ، م || أ يكون : يكون د ، ب ، سا ، م ، ن || نحو : ساقطة من د || المسألة :
المسألة ه || (١٠) المتعلم : المعلم ه || فيأخذه : فيأخذ د || (١٣) وكذلك : فكذلك
م || (١٤) يضع : ساقطة من س || (١٥) أيضاً : ساقطة من سا .

اللفظ المشترك، ولا إذا قسم، ولم يعلم أن القياس كيف يكون، نفعته القسمة،
ولا إذا قاس، ولم تكن قسمة تؤخذ حدا وسطا، ضره ترك القسمة.
والمشاغي والسوفسطائي متشبه به بالبرهان والجدل، وإنما يخالفهما بأن
قياسه مزنون.

و بالجملة فإن قياساتِ الخلط ثلاثة :

قياس خلط مع طلب الحق وإنما وقع سهواً، والسبب فيه أن قايسه طلب
أن ينفي على المبادئ الخاصة، وأن ينساق إلى الحق، لكنه سها، فلما بنى على
شبهة بالمبادئ الخاصة، وإما بنى على المبادئ الخاصة ولم يحسن البناء.
والقياس المشاغي الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب.

والقياس السوفسطائي الذي الغرض فيه إظهار الحكمة وفضل البيان.

والمرائي والسوفسطائي يستعملان المشبهات بالمقدمات العامة والخاصية التي
تجرى حدودها مجرى ما ليس خارجا عن الصناعة. فيجب أن يكون الشغل مصروفا
إلى أن يعلم : ما القياس الحق ؟ وما المزنون ؟ فهذه الأشياء إنما يخوض بها المعلم
الأول نحو إبانة أن الرجل الذي يدعى أنه معلم لم يحسن الكلام في المنطق على
الوجه الذي يجب، ولا بين وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي. وقد صدق :

(١) نفعته : نفعه س || (٢) قسمة : قسم س ، سا ، م ، ه || تؤخذ : فوجد د ،
س ، سا ، م ، ن ، ه || وسطا : وسطا ؛ أوسطا : ن ، أوسطا ه || (٣) به : ساقطة من
د ، ص ، م ، ن ، ه || وإنما : وإن ب ، د ، ن || يخالفهما : خالفهما ن || (٤) أن :
وأن ن || (٥) وأن : بأن س || لكنه : ساقطة من س || سها : مهي د ، س ||
(٦) شبيهة : شبيه ب || وإما : أود ، ن ؛ وإنما سا || (٧) الغرض : الغاية د ، س
|| الغلبة : ساقطة من ب ، س ، سا || (٨) فيه : مه د ، س ، سا || (٩) المشبهات :
الشبهات ب ، س ، سا || والخاصية : وبالخاصية س ، ه || (١٠) إبانته :
إلى ن || أنه : أن ب || (١١) بين : بين د ، س ، ن ، ه || البيان :

ساقطة من ن .

فإن معلمه قليل الإجداء فيما يصنعه ويضعه في العلوم المنطقية والنظرية ؛ فإن أجدى شيئا فحسب أن يكون ما عمله في العمليات ، وكان العلم لم يكن نهيجا^(*) في زمانه ، بل كان أوهاما معدة لمن يزيد عليها بالتهذيب كالمعلم الأول .

وايس في معرفة القياس المطلق أيضا كفاية في أن نعلم حقيقة أصناف التضييلات ، بل بنا حاجة أيضا أن نعلم فصلا أخص من ذلك ، وهو أن نعلم القياس البرهاني المناسب ، والقياس الخارجي الجدلّي المأخوذ من غير المناسبات ، بل من المشهورات ؛ فإنه وإن كان قد يتألف منه ما يذبح الحق ، فإنه إذا لم يكن على سبيل التسليم والتسليم والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيا ، مثل قياس بروسن^(**) في تربيع الدائرة ، وقد حكيناه في كتاب البرهان .

ثم بعد ذلك نعلم أيضا التضييل : منه ما يكون خارجا مقابلا للجدلي وهو التضييل المشاغي ، كما فعل رجل يقال له أنطيفون^(*) في تربيع الدائرة ، فإنه قال :
” لا تزال نداخل المربعات بعضها في بعض إلى أن نستوفي بنقط زوايا

(١) ويضعه : ويضعه س || (٢) شيئا : شيء د ، سا ، م || ما : بما سا || العبايات : العبايات سا ، م || نضيحا : فصحاء د ، سا ، م ، ن ، ه || (٣) كان : كانت د ، س ، سا ، ه || أوهاما : أوهام سا ، بأوهام م || كالمعلم : نحو المعلم م || (٤) أيضا : ساقطة من سا || نعلم : هل س ، هل في ه || (٥) والقياص الخارجي : والخارجي ن || المناسبات : المناسب ب ، د ، ن || فانه : وإنه د ، سا || قد : ساقطة من د ، س || (٦) بروسن : روسن د ، س ؛ روس ه || (٧) ثم : + من ب || نعلم : فنعلم ب || منه : ساقطة من ن || (٨) أنطيفون : أنطيفن د ، س ، سا ، ن ؛ أنطيق ب ، ه ؛ أنطيق م || الدائرة : للدائرة د ، س || (٩) بنقط : بنقطة د ، ه || زوايا : زواياها م ، ه .

(*) يقال هو نضيج الرأي أي محكمه ، ونضيج الثمر فهو ناضج ونضيج [المنجد] .
(**) بروسن Dyeon أخذ عن سقراط وعن أوقليدس الميجاري ، وكانت له طريقة في تربيع الدائرة تخالف طريقة أنطيفون السومسطاني الذي كان معاصرا لسقراط . انظر تفصيل هذه الطريقة الرياضية في : Barton : A History of Science, p 285 — 286 وفي نص أرسطو ١٧٢ أ ، ٣ — ٨ ، وكتاب البرهان لابن سينا بتحقيق الدكتور عفيقي ص ١٧٤ [المحقق] .
(***) أنطيفون Antiphon معاصر لسقراط ، انظر نص أرسطو ١٧٢ أ — ٨ [المحقق] .

أو بأجزاء من أضلاعها مساحة المحيط، فنكون عندئذ قد مسحنا الدائرة،^(٢) بخالف الموضوعات لصناعة الهندسة والمبادئ الأولى لها، ونخرج عنها، إذ وضع الخط مؤلفا من النقط، أو ظن أن أجزاء المستقيم تنطبق على المستديرة.

ومنه ما يكون مناسبا، ويكون الخط واقعا بعد حفظ أصول الصناعة ومبادئها، وأن ما وقع ليس لمخالفتها، بل لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيعة رجل يقال له "أبقراط^(*)"، فإنه فصل شكلا هلاليا — وهو قطع من قطوع الدائرة يساوي مثلثا — وقد ساوى مربعا، ثم ظن أنه إذا قسم الدائرة بهلاليات يؤدي آخر الأمر إلى أن يحصل لجلتها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع، وخفى عليه أن الدائرة لا تنقسم على تلك الهلاليات.

والمشاغبة دورًا ما يتكلفه خصم من خصوم المحاوره يتخون نحو الغلبة.

ومن قصد الغلبة نفسها توجه إليها بخط العشواء فقرع كل باب.

ومن الناس من يغالط ليس للغلبة بل ليظن به الحكمة. وفرق بين الأمرين : فإنه لما كان الذي يريد الغلبة يعترف بأنه إنما تغلب على غير الحق لشدة قوته،

(٢) لصناعة الهندسة : الصناعة الهندسية ن ه || إذ : إذا سا، إن م || (٣) مؤلفا : مؤلف ب || || المستديرة : المستدير م، سا، م، ن ه || (٥) وإن ما : وإنما سا، م || إل : ساقطة من د، س || (٦) أبقراط : براط م، ن || وهو : هو سا، م، ن ه || (٧) وقد : فقد م، ه || (٨) يؤدي : تأدى ب، د، س || || لمساحة : لمساحتها ب، مساحة ن ه + جملة م، م || (١٠) والمشاغبة : والمشاغبات م ه والمشاغية م || يتخون : يتخون ه || (١١) فقرع : فقرع م، م، ه || (١٣) يعترف : يعترف سا || لشدة : بشدة م، ه .

(*) أبقراط Hippocrates من نخروم، وهو غير أبقراط الطبيب عاش في أواخر القرن الخامس وازدهر في أثينا، وكان رياضيا وكانت له طريقة في تربيعة الدائرة انظر أرسطو ٧ ب — ١٥ [المحقق]

وربما كان افتخاره بأن يغلب وهو على الباطل أكثر من افتخاره بأن يغلب وهو على الحق ؛ لأن الحق ناصر ، والباطل خاذل ، ومن غلب ومعه فاصر ، أضغف حالا من غلب ومعه خاذل . فالأولى أن يسمى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغيبا ، وأن يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا .

و بالجمله إذا شبه الكلام بالقياس الجدلى ولم يكن جدليا بالحقيقة ، كان القياس مشاغيبا ، وإذا شبه بالحكى ولم يكن حكيا ، كان القياس مغالطيا .

ونسبة المشاغبي إلى الجدلى هي نسبة المغالطى الذى يورد مثلا الخطوط على ما ينبغي في عمل هندسى ، مثل أبقرط المذكور إلى الحكيم الهندسى ، إلا أنه لا يسمى مشاغيبا إذا حفظ قانون الصناعة ، لأنه ليس يأتى بالأمر العامة ، بل بالأمور الخاصة بالصناعة . وإذا هو في الإتيان بها إن أصاب لم يكن جدليا ، فكذلك في الخطأ فيها لا يكون مشاغيبا . وأما أنطيفون فهو مشاغبي ، وكذلك الكلام المنسروب إلى زينون يستعمله ليبين أن الحركة بعد الطعام عشاء نافعة ، أو ليبين بقوله أن الحركة بعد العشاء نافعة غرضا ماله . وإن كان بعض المشاغبة أقرب إلى الجميل من بعضها ، فإن خطأ أنطيفون في ذلك أقرب إلى العذر من خطأ من قال إن الحركة بعد العشاء واجبة لحفظ الصبغة اتباعا لقانون زينون ، فإن خطؤه من قبل الأمور العامة المشهورة لا من قبل الأمور الخاصة بصناعة

(١) وربما : فربما د || (١) بأن يغلب وهو : يغلب س ، ن || يغلب : ساقطة من ه ||
 (٣) فالأولى : والأولى م || طالب : طلب س || (٦) القياس : القاييس م ، ه || حكيا :
 حكمهما م || القياس : الهاميس د ، س ، ه || (٧—٨) على ما : على ما لاد || (٨) مثل :
 مثلان || الحكيم : الحكم ب ، ما ، ن ، هاش ه || (٩) يسمى : يسلم د || ليس :
 ساقطة من د || بالأمور : الأمور م || (١٠) بها : هام ، ه || (١١) في : ساقطة
 من س || أنطيفون : أنطيقن ب ، سا ، م || (١٢) يستعمله : يستعمل ش ، يستعمل سا ،
 + به سا ، م || (١٣) بقوله : بحركة د ، بجولة س ، سا ، ه || ما : لماس ، ه ||
 خطأ : أخطأ ب || (١٥) واجبة : واجب س || (١٦) خطأ : خطأ ه ||

المنطق ؛ وذلك لأن الكذب في أن الحركة بعد الطعام نافعة أظهر للجهمور من الكذب بأن الخط المستدير لا يتألف من نقط ، أو من قطع صغار من المستقيمات .

وكما أن الجدل ليس يختص بموضوع محدود ، وكذلك المشاغي والسوفسطائي ؛ والبرهاني هو الذي يختص بموضوع ما . والجدل أيضا ليس حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة ، فإن تلك تبرهن ، والجدل لا يبرهن ؛ وذلك لأن الجدل ليس عمومه كعموم الفيلسوف الأول ، وذلك لأن الفيلسوف الأول ليس عمومه بأن يتكلم في أي شيء كان ، بل عمومه لأن موضوعه — وهو الموجود بما هو موجود — أعم من كل شيء . والجدل ليس عمومه بأن له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام ، بل عمومه بأن كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الأمور المشتركة . وليس شيء من الصنائع البرهانية جزئيتها و كليتها مبليا على السؤال ، فإن السؤال للتسليم ، والتسليم بعد التسليم ، والتسليم على الاختيار ، فالسائل إما أن ينتفع بكل ما يسلم له ، أو لا تكون له فائدة من السؤال . وأما المبرهن فيبنى على الحق ، وتكون له في كل نوع من النظر مباد معينة ، إذ ليس كل شيء نافعا له . والذي ينفع

(١) نافعة : ساقطة من د ، سا || (٢) بأن : فان سا || نقط : قطعة د ، ن ||
(٣) وكذلك : ساقطة من د ، س ، سا ، هـ ، وكذلك ب || (٣ — ٤) المشاغي والسوفسطائي :
ليس يجدل ولا مشاغي د ، س ، سا ، م ، هـ || (٦) والجدل : والجدل س || وذلك :
ذلك م || (٧) بأن : بأنه ب ، د || (٧) كان : ساقطة من ب ، سا ، م ، ن ||
(٨) موضوعه وهو : موضوعه هو د ؛ الموضوع وهو س ، سا ، ن ، هـ || (٩) ذلك :
وكذلك هـ || (٨ — ٩) بل عام : ساقطة من سا || (١١) جزئيتها و كليتها :
جزئيتها و كليتها د ، س ، سا || (١١) السؤال : + يتكلم د || للتسليم : التسليم :
ساقطة من د ، التسليم س || (١٢) فالسائل : والسائل ب || ينتفع : ينتفع س ، سا ،
م ، ن ، هـ || (١٣) فيبن : ساقطة من سا || (١٤) نوع : موضوع هـ || مباد :
مباد د || معينة : بميته سا ، م ، ن ، هـ || له : ساقطة من س ، سا || كل : ساقطة من
د ، س || ينتفع : ينتفع ب .

في كل صناعةٍ أمور معينة هي الأصول فيها ، وإذا لم تستعمل لم يستعمل النافع فيها ، ومن مجدها فقد امتنعت مناظرته بالمبنى عليها ، ولم يمكن صاحب الصناعة محاورته فيها .

- وأما الجدل ، فكيف تكون له مبادئ محدودة ؟ وإنما له ما يتسلمه ، وما يكون مشهورا ، مناسبا كان أو غير مناسب . والمشهور فقد يتبدل ، ثم قد تجتمع الشهرة في طرفي النقيض ، على نحو ما مر لك ذكره فيما سلف .

- والجدلى إذا لم يسلم له المبدأ الموافق للشيء ، تحير ، فلم ينتفع به ؛ وكذلك الصناعة الامتحانية ، إذ هي مبنية على التسلم ، وليس لها من حيث هي امتحانية أيضا موضوع محدود — إذ هي والجدلية على منهاج واحد — لكن الجدلية أهم اعتبارا منها ، كما مضى لك .

وبالجملة فإن الصناعة الجدلية والامتحانية ليستا يتحددان بأن لهما موضوعا ، بل بسلب الموضوع ، وأن ليس لهما موضوع . ولكونهما غير محدودى المبادئ والأغراض معا ، صار العامى أيضا يجادل وينازع ، وربما ظن أنه يمتحن .

- (٢) يمكن : يمكن م || محاورته : ساقطة من م || (٤) وإنما له : وإنما ن ، ه ||
 (٥) مشهورا : مشهوريا م || كان : ساقطة من م || فقد : قد ب ، د ، سا ، ن ||
 (٦) مر : حد ب ، د ، سا ، م || (٧) ينتفع : ينفع ما || (٩) أيضا : ساقطة من د ||
 (١٠) لك : لكن م || (١١) ليست : ليساد ، م || يتحددان : ن ، هاش ه ||
 لها : لها م || (١٢) لها : لها د ، م ، ن ، ه || موضوع : موضوعا ن ، ه ||
 (١٣) معا : متهان ؛ + ناس ، م ، ن ، ه || يجادل : يحاول ه ||
 يمتحن : يمتحن م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في شرح أجزاء الصناعة المشاغبية

قد كنا تقدمنا بفصلنا أجزاء الصناعة المغالطية خمسة ، وفرغنا من شرح القول في واحد منها وهو التبيكيت السوفسطائي ، فينبغي أن ننتقل إلى سائر الأقسام ، فكان الذي يلي القسم المذكور وهو : التشنيع برد القول إلى كاذب وإلى شنع .
وينبغي أن نتكلم في أسبابه ، فنقول :

إنهم إنما يتمكنون من إنتاج ذلك بأن يكون ما سأوه وتسلموه غير محصل ولا محدود ، وأن يجمعوا مسائل في مسألة واحدة بالفعل ؛ وأمله أن تكون المسائل كثيرة في الحقيقة ، وإن كانت واحدة بالظاهر وبالفعل . وكذلك أن يُخلوا بشرط النقيض ، أو غير ذلك مما يتوصل به إلى أن يكون الجواب مشوشا غير مفصل ، فنلوح لهم الطرق إلى التشنيع . وبالجملة فإنما يتيسر لهم هذا باحتيالهم في تسليم شيء متفرع متشعب على جماعته ، فإذا عاد المجيب كالتعلم المستفهم ، وواقف واستفصل لم يمكنهم الإيمان في هذه المغالطة . ويجب أن نفعل هذا في أول الأمر ، وحين نضع ونسلم ، لا حين نقرب من الخلف ، وعندما شورف

(٢) عنوان الفصل . وجود في نسخة ه قطع || (٣) بجمعنا : ساقطة من م ||

(٤) وهو التبيكيت السوفسطائي : ساقطة من د || (٥) فكان : وكان د ، س ، ن ،

ه || وهو : هود ، س ، م ، ن || التشنيع : الشنع م || (٦) إنما : ساقطة من م ||

(٧) محدود : + يل م ، ن || ولعله : وبعده ب ، س ، سا ، م ، ه ، وهى د ||

(٨) كثيرة : كثرة ه || وكذلك : فكذلك د || (٩) الطرق : الطريق

ب || التشنيع : + لنفسه د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٠) متشعب : متشعب م ||

(١١) وواقف : ووافق م || واستفصل : فاستفهم .

رفع الكلام عليه . وقد بينا في الجدل أن ذلك كيف يكون جيدا ، وكيف لا يكون جيدا .

وكثيرا ما يحتالون عندما يحقق عليهم المجيب ، أو يخرج جوابا مخرج ما لا ينفعهم بهذيتهم ، تركوه ، وانتقلوا إلى سؤال آخر ، كأنهم يستفهمون ، حتى يجدوا مهلة فكري وموضع تعليق .

٥

ومن حرص منهم على هذه الصنعة فيجب أن يراعى مذهب كل من يريد أن يغالطه ، وحينئذ ينظر إلى الأشياء التي يقولها أصحاب ذلك الرأي والمذهب ، مما هو مخالف للشهور ، مكروه عند الجمهور ، فإنه لا يخلو رأي من الآراء من مثل ذلك فيبكته على رؤوس الملاء . وأيضا فإنه يطلب من آرائه ، وإن لم يكن مضادا للشهور كان مضادا مقابلا لما ينتجه المشهور ، فيبكته بذلك . فإن أنكر المشهور شنع عليه ، وإن قيل بكتته فيضطره إلى أن لا يسلم المشهور خوفا من التبيكت ، فيعوده إلى مخالفة المشهور ، واتشيع عليه به .

١٠

وينبغي أن يتأمل كل من المغالط والمغالط أصناف التشنيع بحسب القول واللسان ، وبحسب الاعتقاد . وإذا تأمل المجيب الشنع بحسب القول الذي إليه يساق ، فلم يكن مطلقا ، بل كان عند قوم دون قوم . وربما كان الشنع

١٥

(١) رفع : دفع د || (٢) يكون : ساقطة من د || وكيف لا يكون جيدا : ساقطة من سا || (٣) مخرج : فخرج ن || (٤) بهذيتهم : بهذيتهم د ؛ بهذيتهم م ؛ بهذيتهم سا ، م || تركوه : وتركوه م || وانتقلوا : ولم يتقلوا س || (٤) يستفهمون : يستفهمون م ، ه || حتى : حين س || (٥) يجدوا : ساقطة من س || (٨ — ٩) من مثل : عن مثل م || (٩) فيبكته : تبكيته م || (١٠) للشهور كان مضادا : ساقطة من د || لما : لا م || (١١) خوفا : وخوفا س || (١٢) فيعوده : لا محالة م || به : ساقطة من م (١٣) وينبغي : أيضا م ، ه || والمغالط : والمغالطات ه || التشنيع : الشنع سا ؛ التشنع م || (١٤) الشنع : التشنيع د ، م ، ن || (١٥) الشنع : التشنيع م ، ن .

شنعاً عند قوم غير من ينصر المجيب قولهم. وأحسن من هذا، وأقطع للشغب ، أن يبين أن الخلف لم يلزم مما سلم ، وهو الذي من عادة الجدلي الصرف أن يشتغل به ؛ إلا أن هذا ليس من هذا الباب ، بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ، ومن باب سوء التبكيث .

وكثيراً ما تكون المشهورات قولاً غير المشهورات عقداً في الناس ، والمشهورات بالسنن غير المشهورات بالطبع ، والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة ، والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور . مثال الأول : أن المشهور المحمود لفظاً هو ما هو أحسن قولاً ، والمحمود عقداً هو ما هو أوفق . مثال ذلك : أن المحمود قولاً هو أن الأولى أن نموت محودين ، وربما كان المحمود عقداً هو : أن الحياة في الذم خير من الموت ؛ والمشهور قولاً هو : أن العدالة مع الفقر آثر ، وربما كان المشهور عقداً ضده .

ومثال الثاني : أن السنة تجعل العدالة خيراً ، وأما موجب الطبع فهو أن الانتفاع خير وأو بالجوهر .

ومثال الثالث : أن يتزوج الرجل على واحدة مطيعة ، وإيمحاشها مكروه في الشريعة العامة ، وليس بمكروه في الشريعة الخاصة .

(١) شنعاً : تشنيعاً ، ن || هذا : + كدهس ، ن ، ه || سلم : يسلم ب ؛ سلف من || (٤) التبكيث : التركيب د || (٥) عقداً : عقلاص || (٩) مثال : ومثال د || أحسن : أخصر من || قولاً : + ماد || (١١) الموت : + مع الجدد || هو : وهوم || آثر : + من الفنى مع الفسق د || (١٣) فهو : لهوسا || (١٥) ومثال : ومثاله ما .

ومثال الرابع أن الحكماء يقولون : إن السعيد هو العادل ، والجمهور يقولون هو الملك المظفر .

- فيجب أن تكون هذه الأشياء محصلة عند الممارين حتى إذا سلم جانب شنعوا بالآخر ، وأن تكون محصلة عند المبتلين بالممارين حتى لا يقالوا من تكلف أن يكون كلامه على حسب الأحسن بالقول ، أو الأحسن بغير المكتوبة ، أو الأحسن بالسنة ، بأن يرويه خُلفاً من جهة المشهور الآخر ، بل يجب أن يقابل المتعسر منهم عند رده الكلام إلى الخلف بحسب مشهور مما ذكرناه أنه ليس خلفاً ، ويستعان فيه بالمشهور الذي يقابله إن وُجد ، فإن مغالطة المغالط عدل . وقد مضى في هذا في تعليم الجدل قول شاف . على أن أكثر ما ينصره المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة ، وبحسب الأجل ، فيكون الخلف الذي لا يجهر به يتبع ذلك في الأكثر خلفاً يتبع مقتضى الطبيعة ، ومقتضى النية الخفية في الناس أتي لا يجهر بها ، فيقابل ذلك بالمشهور الحقيقي الذي هو أوضح . وعلى أن تمكنهم من سوالات تجر إلى مخالفة المشهور الحقيقي قليل ، بل أكثر ما يصيرون به إلى مشهورات ليست حقيقية . وربما كان الطرفان خير شنعين ، ولكل واحد منهما مناسبة من الحمد ، يمكن أن تؤيد يسيراً ، فإذا سأل فسلم أيهما كان أكد

(١) ومثال : أو مثال د || إن السعيد : السعيد س ، سا ، م ، ن ، هـ || هو العادل : هو العالم العادل د ؛ هو العادل ب || يقولون : ويقولون سا || (٣) فيجب أن تكون : فتكون س || (٥) أو الأحسن : والأحسن هـ || (٦) المشهور : الجمهور د || (٧) رده : ردد || مما : فباد || (٧) ذكرناه : ذكرنا د ؛ ذكر س ، هـ ؛ ذكره م || أنه : بأنه س ، م ، هـ || (٨) وجد : وجده د || فإن : بأن س ، سا ، م || (٩) مضى في هذا : قيل هذا س ، م ، هـ ؛ مضى هذا ن || قول شاف : قولاً شافياً س ، م || (١١) لا يجهر به : ساقطة من س ، سا ، هـ || الأكثر : الأكبر ب || (١٢) التي : التي ب ، س ، سا ، هـ || يجهرها : يجهرها م || أوضح : واضح ب || (١٤) واحد : ساقطة من ن || (١٥) الحمد : الحمد د ، سا ، ن || تؤيد : تؤثّر م .

حمده الثانى بشئ يسير يشنع به . ومثال هذه مثل قولهم : ” أترى الحكماء تعظيمهم أم أهل البلد ؟ ” والسؤال اتى منها يتمكنون من انتساج الخلف المخالف للمشهور ، هو مثل قولهم : ” أترى طاعة الآباء أوجب ، أو طاعة الحكماء ؟ ” وأيهما سلم أنتج منه خلفا ، فإن سلم أن طاعة الآباء أوجب ، أنتج منه : ” فلاذن طاعة العقل والحكمة غير واجبة ” ، وإن سلم أن طاعة الحكماء أوجب أنتج منه : ” فلاذن قد يصير عصيان الوالد ومخالفته واجبين ” . وكذلك إذا سأوا : ” هل ينبغى أن نفعل ما هو أصح أو ما هو عدل ؟ وأى الأمرين أولى أن نؤثره إذا لم يكن يمكن غيرهما : أن نظلم ، أو أن نُظلم ؟ ”

وفى أكثر الأمر يكون أحد الطرفين يجلب إلى مخالفة الحق ، والآخر إلى مخالفة المشهور ، والحق ما عليه الحكماء ، والمشهور ما عليه الجمهور . وإذا وقع فى أمثال هذه الشناعة إن جروا إلى مخالفة الحق حملنا عليهم بالمشهور ، وإن جروا إلى مخالفة المشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق ، وما عليه الكثير ، وعلى ما مضى فى ذكر الذى عند الطبع والذى عند السنة ، وغير ذلك . وليس هذا ظلماً ولا مراوغة ، وذلك لأن المشاغبين والجدالين ليس يمكن أن تجرى المخاطبة معهم على قوانين الحكمة والأصول الحقيقية ، إذ لذلك نوع من المخاطبة

(١) حمده : حمداً ، حمداً ، سا ، م ، هـ || يشنع : شنع م || هذه : هذا د ||
 أترى : أرى ب || (٢) أهل : هل ب || البلد + البلدية م ، ن ، هـ ||
 يتمكنون : يتمكن ن || (٢ — ١) بشئ البلد : ساقطة من ن || (٣) للمشهور :
 المشهور ن || (٤) وأيهما : وأيهما ن || (٤ — ٥) الآباء طاعة :
 ساقطة من م || (٦) واجبين : أحسن م || (٨) تؤثر : تؤثر م || يمكن :
 ساقطة من م ، ن || (١٠) وإذا : وإذا سا || (١١) الشناعة : الصناعة ن ||
 (١٠ — ١١) والحق بالمشهور : ساقطة من د || (١٢) وإن : وإذا ب ،
 سا ، م ، ن || بمخالفة : مخالفة م || (١٣) مضى : يعبره || (١٤) تجرى : +
 تجرى م || (١٥) إذ : أرس || لذلك : كذلك م .

غير الذى يمكن أن يفهمه أوائلك . فإذن يجب أن تجرى المحاوره معهم على ما هم عليه . فالجدايون يحاورون بالقوانين الجدائية ما لزموها ، وأما إذا حادوا عنها وشاغبوا ، فإن كانوا ممن نظر فى القوانين ثم استعملها فحاد عنها ، لم يخل : إما أن يكون المخاطب منهم يكون من قوته أن يفهم إذا فهم ، ويرجع إلى الواجب إذا بصر ، فهذا يكون مثله ممن اتفق له وإن كان مشاغبيا لم يكن ذلك منه بقصد ، وإما أن يكون قاصدا إلى المشاغبة طباعا ، وإن فهم الحق ، فكان له قدرة أن يفهم ، فليس ينفع معه الاشتغال بتفهم الحق ، فيجب أن يرمى عن قوسه . وأما الذى لا يفهم القوانين ، ولو فهمها : فلما أن لا يحاور أصلا ، وإما إن حوور لداع من الدواعى وطلة من العلل ، فالأولى أن لا تشغل معه بما لا يجدى ، أو لا تفهمه ، بل بأن يردد فى الحيرة ، وتكر عليه بما يريد أن ينكر به عليك .

وأما التشنيع الذى يقود المتكلم إلى هذير بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلا : لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه ، وبين مقتضى الاسم مأخوذا مع شيء آخر ، حتى يكون مجموعها على هيئة قول ، فياخذونها كشيء واحد ، فمن ذلك ما يعرض لهم فى الأمور الإضافية . وكما يقول قائلهم : "أليس الضعف ١٥ ضعفا للنصف ، فالنصف له ضعف ، فيكون الضعف إذن ضعف ما له ضعف

(١) يفهمه : يفهم د ، س || تجرى : + تجرى م ، ن || (٤) منهم :
 إما أن س ، م ، ن ، هـ || (٥) بصر : بصروا د ؛ أبصر م ، س ، م ، ن ، هـ || فهذا :
 وهذا د ، م ، هـ || وإن : أن د ، ب ، م ، س ، م || منه : منهم ن || (٦) فكان :
 وكان د ، س || (٩) حوور : درود ؛ حاور ما || فالأولى : والأولى م ، هـ ||
 معه بما : ما س || (١٢) الذى : ساقطة من م ، س ، م ، ن ، هـ ||
 (١٣) مثلا : ساقطة من م || (١٤) فياخذونها : فياخذونها م || (١٥) وكما :
 كما ن || أليس : ليس ب ، د || (١٦) فالنصف له ضعف : ساقطة من د .

— وهذا هذيان — فلاذن ليس الضعف ضعفا للنصف . وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان خير الباطل ، وأن الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذيانا مثله لا باطلا . وقولنا : ” الضعف ضعف النصف ” هو هذيان ، من حيث نريد إصلا م مجهول ، فإنه لا ضعف إلا ضعف النصف ، ولا يفهم إلا كذلك .

٥ فإذا كنا نهمنا الضعف لم تكن لنا فائدة في أن نقول إنه ضعف النصف . وأما إذا أردنا أن نخبر عن الحق كما هو من غير أن نقصد الفائدة ، فيكون هذا حقا ، وهذا كمن يقول : ” إن الإنسان إنسان أم لا ؟ فإن كان إنسانا فقد هذيتم أن الإنسان إنسان ، وإن لم يكن إنسانا كذبتهم ” . فلما نقول : إذا كررنا شيئا هذينا ضرورة ، لكن لم نقل باطلا . والسبب في هذا الهذيان أن السؤال في نفسه هذيان ، إذ المحمول فيه هو الموضوع ، وإنما السؤال سؤال من جهة ما يلزم تسليم أحد طرفيه ، وذلك باعتبار حال الحق في نفسه ، لا باعتبار فائدة أو غيرها ، فإذا تركت الفائدة وراجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقا .

١٠ والتكرير إنما يقبح في الحدود في قول قياسي مبتدأ . وأما الذي يلزم بحسب القسمة ، فوجهه والداعي إليه وهو السؤال أقبح منه . وأما إن ظنوا أن هذا التكرير واجب ، لم تقع إليه ضرورة بحسب السؤال ، بل بحسب المضاف ، يكون حلا لهذه الدعوى . وقد يلزمون مثل هذا في التكرير في الحدود ، فن

(٢) يلزم : وجب د ، ن ، هـ || (٣) ضعف : ساقطة من م || (٥) فإذا : فإذا س || الضعف : النصف س || (٦) عن الحق : من غير الحق ن || (٧) وهذا : وله هذا س ، ساقطة من ن || (٨) الإنسان إنسان : الإنسان س || (٩) الهذيان : الباطل س ، سا ، هـ ؛ الباطل الهذيان م || (١٠) إذ : إذاب ، د ، أرس || جهة ما : + هو بحيث س || (١١ — ١٢) لا باعتبار فائدة أو غيرها : ساقطة من ن || (١٢) فإذا : فكذا إذاذن || (١٣) قول : قولنا د || مبتدأ : مستبدأ ب || (١٤) القسمة : المشهور سا || أقبح : لقبح م || منه : ساقطة من ن || (١٥) لم : ولم د ، س ، م ، هـ || بحسب : + تحديد س ، هـ || (١٦) حلا : حداد ، م || يلزمون : يكون س .

ذلك ما هو على سبيل المغالطة ، ومن ذلك ما هو على سبيل الوجوب ؛ أما الذى على سبيل المغالطة فنل قول القائل على من قال ” إن الشهوة شوق إلى اللذيق “ بأن يقول : ” والشوق نفسه هو إلى اللذيق “ ، كأنه يقول : ” إن الشهوة هى شىء لأجل اللذيق “ . والمغالطة فى هذا أن الشوق قد يكون إلى غير اللذيق بل يكون إلى الغلبة ، وإلى الجميل ، وإن خالف اللذيق .

- أما الذى على سبيل الوجوب فإذا كان شىء يؤخذ فى حده الموضوع ، وأخذ الموضوع معه ، وأريد أن يحد ، مثل العدد الفرد إذا أريد أن يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد ، والفرد حده أنه عدد له وسط ، فيكون العدد الفرد عددا هو عدد ذو وسط ، فيكون قد كرر العدد مرتين . وكذلك :
- ١٠ الأنف فى تقعر فى الأنف ، لأن الفطوسة تقعر فى الأنف ، فيكون قد قيل الأنف مرتين ، وخصوصا إذا أخذ الأنف الأنف بأنه أنف هو أنف فيه تقعر فى الأنف . وهذا شىء لا بد منه — إما مصرحا وإما مضمرا — إذا وقع على التقعر فى الأنف . وقد يرجع برده التفتيش إلى جزء من السؤال ، فإنه إن كان الأنف أنفا ذا تقعر ، فيجب أن لا يقال أنف أنف ، كما لا يقال إنسان حيوان ، وشرح اسم المكرر مكررا . وإن عني بالأنف صاحب أنف فيه تقعر لم يجوز أن يقال أنف ، بل أنف الأنف . وقد قيل فى أمثال
- ١٥

(١) هو : ساقطة من س ، سا || الوجوب : الوجود د ، س ، سا || (١) أما : فاما م || (٢) قول : قولنا د || (٣) كأنه : فيكون كأنه س ، م ، ن ، هـ || (٤) هى : هو م || والمغالطة : والمغالط ب ، سا ، م || (٥) وإلى الجميل : والجميل م || (٦) أما : وأما د ، س ، م || الوجوب : الوجود س ، سا ، ن ، هـ || (٨) حده : هذه د || (٩) ذو : ساقطة من ب ، ن || (١٠) الأنف أنف : حد الأنف الأنف د || (١١) أخذ : حدد ، س ، م ، هـ || (١١ — ١٢) هو أنف : هو أنه أنف ب ، د ، سا || (١٢) ولما : أود || (١٣) وقع : وقف س ، ن ، هـ || يرجع : يرجع د || (١٥) مكررا : مكر د ، س ، ن ، هـ .

هذا في الفلسفة الأولى ما فيه الكفاية . لكن مع هذا كله فإن اللفظ المفرد لا يلزمه من الشناعة ما إذا ركب التركيب الذي ذكرناه ، ويكون السبب في ذلك التركيب ما بيناه .

وأما الإعجام فذلك بسبب التغليب باختلاف أحوال اللفظ من حيث التذكير والتأنيث ، وتوسط — إن كان — في بعض اللغات ، والتشديد والتخفيف ، والمد والقصر ، وأحوال من عوارض اللفظ ، ومن اشتراك أجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة ، وبين ما هو مخالف له ، على ما علمت .

(٢) ويكون : فيكون د || (٤) التغليب : التغلظم || باختلاف أحوال : بأحوال
اختلاف ه || (٥) إن كان : سابقة من س || (٧) بين : وبين م ، ن || له :
سابقة من د ، س .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في حل المغالطين وكيفية التمكن من الحل

وكيفية مقاوماتهم

- وهذه المضللات قد تستعمل للغالطة ، وقد تستعمل في مخاطبة العناد ،
على ما عرفت ، وقد تعين في التفضيل بأن يأتي مستعملها للترتيب الأنفع في ذلك
كما أن المواضع الجداية قد يعينها الترتيب المذكور وحسن التصرف في استعمالها
معوونة شديدة على بلوغ الغرض في الجدل ؛ فمن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام ،
وتُنسى مواضع الحل ، وتنباعد أجزاء القول بعضها من بعض ، فتخفى توجهها
إلى المطلوب . ومن ذلك الاستعجال والإيجاز حتى يسبق زمان العبارة زمان
جودة التأمل والروية . ومن ذلك التفضيب بالتشليح حتى يغلب الانفعال
النفساني قوة الفكرة فيشغلها عن التنبيه للزلة . وجميع ذلك يعين على أن لا تحصر
جميع المقدمات في الذهن ، وإن حُصرت غفل عن جهة تأديها إلى النتيجة .

وأقوى أسباب الإسقاط الترويج بإعلان الجور ، والتصريح بأنك لم تحسن
أن تجيب ، وأن تتكلم البتة . ومن ذلك تغيير الترتيب والوضع لإخفاء النتيجة ؛

(٢) العنوان موجود في نسخة ه فقط || (٥) تعين : تعينها م || بأن : ساقطة
من س ، سا || (٦) وحسن : حسن د || (٧) معونة : معرفة ن ، ه || (٨) وتُنسى
مواضع الحل : ويبان الخطأ ن ، ه || (٨) فيخفى توجهها : فيخفى بوجهها م ||
(٩) الاستعجال : الاستعجال م || والإيجاز : ساقطة من ب ، سا || (١٠) جودة :
وجود م || التفضيب : التفضيب م ؛ التعصب سا ، م ، ن ، ه || (١١) قوة : في قوة م
|| الفكرة : الفكر ن || (١١) يعين : ساقطة من م || (١٣) الترويج : الترويج ن ||
(١٤) تغيير : تغيير ، د ؛ تحوير سا .

ومن ذلك خلط حجة بحجة، وقول بقول، وإيهام أنه يروم إنتاج المتضادين، وأنه
ينتفع بتسليم كلا طرفي النقيض، فيحير المجيب فيما يجمع عليه، وفيما يعرض
على ذهنه من المتقابلات حتى تتداخل، فلا يكاد يفهم أى طرفي الضدين يقصد
بالقول. ومن ذلك أن يسأل المتصعب، المتمنع، العظيم الدعوى، المتكلم
من سؤال التاريب^(*)، واثورية، فلا يسأل عن الذى يؤثر تسليمه، بل يسأل عن
مقابله تعريضا إياه للإنكار، فيتسلم المطلوب، فلا يقول مثلا: "هل العلم
بالمضادات واحد؟" ولا يقول أيضا: "أليس العلم بالمضادات واحدا؟"
فإنه إذا سأل هكذا كان كأنه أعرض عن ذلك الآخر، وجعله غير ملتفت
إليه ولا معلوم، فكان التعسر في بابه أقل. وبعد ذلك أن يسأل عن الطرفين
غير موهم أنه إلى أحدهما أميل، بل كأنه غير مبالي بإيهما سلم. وإذا لم يعلم
غرضه، لم يتصعب، ولم يتعسر في الذى هو غرضه إلا قليلا.

ومن الحيل في الاستقراء أن تأخذ جزئيات كملتسم تحصيلها لإحصاء، فلا توقع
فيها الشك بالسؤال عنها معرضا إياها للإنكار، فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها
إلى الكلى، فتسوهم السامعين بترك السؤال عنها أنها مما قد سلمت عند الجمهور

(١) وإيهام: إيهام م || يروم: يروم د || المتضادين: المضادين ب، ن؛ المضادين سا، هـ ||
(٢) كلا: كلب، م، ن، هـ؛ كل من س || (٣) الضدين: النقيض من || (٤) المتصعب:
المتصعب د، م، ن || المتمنع: المتمنع م || من سأل: من عال سؤال ب، سا، م، ن، هـ ||
(٥) تعريضا: تعرضا م || فلا: ولا هـ || هل: أهل ب، سا، أصل د || (٦) أليس:
ليس س، هـ || واحدا: واحد م || (٨) سأل: هذا م، ن، هـ || عن: ساقطة من م ||
ملتفت: ملتفت م || (٩) فكان: وكان م، سا، م، ن، هـ || التعسر: التعسير؛
التفسير م؛ التغيير هـ || أقل: أول د || (١٠) أنه: ساقطة من م || أحدهما: أيها س ||
كانه: كان هـ || مبالي: مبالي د، م، سا || (١١) يتصعب: يتعصب م، ن ||
(١٢) جزئيات: الجزئيات م، هـ || فلا: ولا د، س، هـ || (١٣) إياها: كأنه س ||
(١٤) غنها: ساقطة من م .

(*) تأوب تكلف الدهاء [المتجد].

لا محالة، وإن سئل عنها فأعطيت فليس من الصواب أن ترجع فتسأل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها، فتعرضها للتشكيك، وتجعل سعيه في تسليم الجزئيات كالباطل، لأنه إذا سأل عن النتيجة، أوهم أن ذلك لم يغن، بل المحجب والسامعون قد يتصورون أنه إنما سأل عنها لأمر، وأن ذلك الأمر واجب، وأن ذلك الواجب هو الإنتاج.

٥

وكثيرا ما لا يلفظ باسم الكلي، بل ينقل الحكم إلى الشبيه للاستقریات، كأنه لو ذكر الكلي يذكر التقيض، ولا شيء في التضميل كالأمثلة، وربما كان الأنفع لهم أن يذكروا الكل، فإن ذلك أشد إيضاحا، وذلك عندما راموا التقيض أن لا يذكروا في السؤال طرفا واحدا بعينه، بل أن يذكروا الطرفين جميعا على سبيل التضاد، محتالين لرد التضاد فيسلم الطرف المطلوب. واوذكر على سبيل التقيض لم يكن يستشنع، كما يسألون: "هل يجب أن يطاع الآباء في كل شيء، أو الأصوب أن لا يطاعوا في كل شيء"، على أن معناه: في كل شيء لا يطاعوا. و"هل الأصوب أن يعصوا في كل شيء أو أن لا يعصوا ولا في شيء"، فإذا استصوب أن لا يطاعوا في كل شيء، وأن يعصوا في كل شيء، سلم الآخر. وكما يسأل سائل: "هل يجب أن يهجر الشراب كثيره أو قليله؟" فيوهم هذا أنه يجب أن يجاب عن أحدهما، والأقسام أكثر من ذلك.

١٥

(٢) تسليم: تسلّم د، ن، هـ || (٣) النتيجة: + لها س، هـ || (٤) والسامعون: والسائلون س || سأل: يسأل س || وأن: ودل س || (٦) ينقل: نقل س، ساء، هـ || (٧) يذكر: لذكر هـ || التقيض: التقض د، ب، م، هـ؛ البعض ن || (٨) يذكروا: يتذكروا || راموا: يذمن د، ب، سا || (١٠) لرد: ليرد سا، م، ن، هـ || فيسلم: سلم د، ب، سا، م، ن، هـ || ولو: وقد س || التقيض: + بل م || (١١) يسألون: يسألون س س || هل: يل د، س || (١٣-١٤) ولا في: في كل س || (١٤) يطاعوا: يطعوا س || وأن: أو أن لاس، ن؛ وأن لاسا، أرم؛ أو أن هـ || (١٥) سائل: السائل س || يجب أن: سافطة من ب || (١٦) فيوهم: فيوهم س.

وإذا كان قسم المقدمة بحال قبح أو حميد صارت المقدمة بحسبها أوضح حمدا أو قبحا مما أوردت .

وربما تكلموا بكلام غير مناسب ، ثم أوردوا شيئا كالنتيجة المقروغ منها ، وكأنهم قطعوا الخصم ، وفصلوا الأمر ، وكأنه قد مضى الأمر ولا كلام بعد .
وإذا سألوا ليتسلموا شيئا لينفعهم في مطلوبهم ، احتالوا : فإن سلم لهم مرادهم ساقوا إلى المحال ؛ وإن لم يسلم بالحقيقة عملوا أحد أمرين : إما أن يظهروا أنه قد سلم بأن يحرفوه ، فيتسلم المحرف ، ويوهموا أنهم تسلموا الآخر ؛ وإما أن يشنعوا بأن المحيب قد خالف المشهور ، وسلم الشنع .

ويستعملون أيضا الاستدراجات التي تذكر في الخطابة من باب الأضداد ، والمتشابهات المشهورة في بادى الرأي أنها كذلك ، وما هي ذات شروط يختلف بها الحكم ، فيتسلمها مطلقة ، وما يجرى مجراها في عمود الكلام ، أو في مدحه ، وفي المقدمات أو في ترتيبها واستعمالها . والمحيب إذا انتقل كأنه سائل ، وحاول في ذلك ضربا من التلطف ، أمكن أن يغالط أيضا السائل إذا أخذ يبكته بأنه لا يلزمه ، إذ هو كلسائل .

ومما ينتفع به السائل المغالط أن يطوى المسافة بين ابتداء كلامه وبين الإنتاج ، وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة — إن كانت الوسائط

(١) وإذا : فإذا || كان : ساقطة من س || قبح : قبيح د || بحسبها : بحسبه د || أوردت : أفردت س ، ن ، ه || (٢) شيئا : أشياء د || (٥) سألوا : سئلوا شيئا م || (٦) أمرين : الأمرين د ، س ، ن ، ه || (٧) فيتسلم : فيسلموا س ، ن || أنهم : + قدب || تسألوا : سلوا ه || الآخر : للآخر د ، ساقطة من س || (٨) يشنعوا : تشنعوا ه || الشنع : التشنيع س || (٩) التي : الذي د || (١٠) والمتشابهات والمتشابهات د || (١٢) السائل : المسائل سا || (١٤) إذ : أورد || (١٥) أن : + الذي م ، ن || (١٥ — ١٦) وبين الإنتاج وبين : وهو الإنتاج وهو د .

- كثيرة — وينتج معاجلا غير حافظ للنظام ، لئلا يفطن كيفية الإنتاج فيتحير السامع ، ولا يعرف ماذا يذنبى أن ينكر . وربما احتاج إلى أن يخلط بالكلام ما ليس له فيه غناء لإخفاء النتيجة ، أو الغناء فيه خفى غير جلي ، وأجل غير عاجل . فأما إذا كان المخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة ، فليس يمكن خلط الكلام معه إلا بعلّة تلتشا وعذر يخترع ؛ فإذا أنشئ ذلك فربما تمكن من استدراجه إلى الإصغاء إليه ، فأختلط الكلام عليه ، ولم يفطن للحيلة ، وخفيت النتيجة . وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب ، أو يرفعونه لوضع المطلوب ؛ وربما انحرفوا عن طريق المسألة ، بل أوردوا الكلام القياسى متصلا بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسلم ؛ وهذا هو الرسم فى زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين . فهذه هى حيل السائين ، وينتفع بها جميع من يقيس قياس العناد .

- وأما المحيب فلتكلم فى حاله ، وأنه كيف يذنبى أن يستعمل حل التبيكيت ؛ وهذا ليس نافعا فى المفاوضة ، بل قد ينفع فى الفلسفة . فمن ذلك أن يكون مفيدا ، مثل تفصيل الاسم المشترك : فإن أول الفوائد فى ذلك أن تكون المعانى تنفصل بقاء ذهن ، ويشعر بها ، وتخطر بالبال ، وتلاحظ أحكامها فى الاتفاق والاختلاف . وأيضا أن يقتدر الإنسان فى تفكيره بنفسه على جودة التمييز ، ولا يعرض الغلط له من نفسه . وكثيرا ما يغلط الإنسان من نفسه فوق غلطه من غيره ، لأنه إذا فاض غيره احترز وطاند ، وتكون معاملته مع نفسه

(٣) له : ساقطة من س ، سا ، هـ || غناء : عناد هـ || (٤) إذا : إذ مر ؛
 (٥) وعذر : وعلة من || فإذا : وإذا س || أنشئ : أنشئ هـ || (٧) فيثبتونه : ساحة
 من م || رفع : ليرفع د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) التسلم : اتسليم د ، م ||
 (١٠) جميع : ساقطة من سا || (١٢) حل : جل ب || (١٣) ينتفع : ينتفع م ||
 (١٤) فإن : فإنه د || (١٥) تفصيل : يفصيل هـ || بقاء : تلقاء سا ، م ، هـ ||
 (١٦) تفكيره : تفكره سا ، م || على : فى د || (١٧) التمييز : التميز هـ || (١٨) احترز : حرز س .
 (٨)

معاملة مدحجب بمن يعامله مسترسلي إليه؛ وقد ينفع من جهة اكتساب المدح.
وكثيرا ما يظن أن المدح لم يتقطع لخطئه، بل لضعفه في المفاوضة، وانتدار
خصمه عليها، وأن الذي يغلب على الباطل أصنع من الذي يغلب على الحق.

واعلم أنه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظرا فيه متأملا يقدر على حل
الشك مجريا مسارعا، فإن ذلك عسى أن يكفي فيه نانون الصناعة المطقية.
وهذا الثاني يُحتاج فيه إلى ملكة ارتيادية، وخصوصا إذا خُيرت التراتيب،
وبدلت الألفاظ؛ فن خاتمة الملكة فديله بالتؤدة، فإن المفلت سموا يفسر
تداركه، كما في الكتابة، وفي كل صناعة. وكما أن القياس المعقود تارة يكون
صادقا ومن صوابه وصوابات، وتارة يكون بحسب الظن، كذلك الحل تارة
ينبغي أن يبدل فيه المشهور بالحق، وتارة أن يبدل الحق بالمشهور والمظنون؛
لأنه ليس الغرض في مفاوضة السوفسطائيين أن يقاس عليهم بالحق، بل أن يجازوا
عن المراء مراء، ولا يبعدوا عن الحق إلى المشهور والمظنون؛ وبجملة
الغرض معهم أن نضرهم ولا يضرونا. وإن أمعن السوفسطائي إلى النتيجة التي
هي الحق لم يضرونا؛ ولكنه إنما يضرونا من حيث النتيجة المظنونة، فإذا أنتج

- (١) مسترسل : مسترسل م ، م ، هـ || ينفع : ينفع م || (٢) لضعفه : ساقطة من د ||
(٣) يقتدر : يقتدر م || يقتدر : يقتدر د ؛ ساقطة من ن ||
(٤) الثاني : الثاني م ، م ، هـ || ملكة : من ملكة م || خيرت : اعتبرت د ||
(٥) خاتمة : خاتمة هـ || المنفلت : المنفلت م ؛ المنفلت ن || (٦) المعقود :
المعقود : فح ، ن || (٧) صادقا ومن : من م ، هـ || (٨) يبدل : يترك د ، م ،
سا ، م ، ن ، هـ || فيه المشهور : المشهور فيه د ، م || بالحق : الحق هـ || يبدل : يترك م ،
سا ، م ، هـ ؛ فيه سا || بالمشهور : بالحق وتارة م || (٩) السوفسطائيين : السوفسطائيين ب ، د ،
م ، سا ، هـ ؛ السقطائي م || يجازوا : يجاوزا سا ، ن || (١٠) عن : ساقطة من
ب || ولا : فلا م || يبعد : يبعد د ؛ يقصد م ؛ يند سا ، م || (١١) وإن : فإن م || السوفسطائي :
سوفسطائي م || (١٢) لم : ولم م || المظنونة : المطلوبة د ، م || فإذا : فإن د ، ن .

- الحق ، وأوهم أنه أنتج الشبيه به ، سهل علينا أن نريه أن هذا غير مطلوبك ؛ بل إن كان لا تضاعف مفهوم في سؤاله أمكن أن نتحرز فلا نسلم ما ينفعه على ثقة أنه لا ينتج إلا ذلك المعين ، ولا نأخذ إلا ما ينفعه فيه — اللهم إلا أن يغايط بشبيه ذلك المعين ، فلتتحرز من ذلك — وإن كان فيه تضاعف مفهوم فلا بأس أيضا ، فإنه إذا أنتج ما له ، نسوق كلامه بالتحقيق ، ولم يكن يثن ما يعنيه في المقدمات ، كان للعجيب أن يتعنت عليه ، فيقول : ” ما أردت في المسألة ، وما أردت في الموضع الذي أحفظه كذا “ ، فيكون استعمال الألفاظ الكثيرة المفهوم وبالا أيضا على المغايط مضيدا لسعيه ؛ وأوفصل وأوضح لكان ربما يورط العجيب في عهده سؤال لا يكون له أن يراوغ فيه . وهذا أكثره في اشتراك الاسم ، وفي الذي سميناه المراتي .

١٠

- وإذا كنا بدأنا فقسنا معاني المفهوم ، وكان هذا التلبس متعذرا عليهم ، وإن لم تكن تقدمنا ففعلنا ، فانتجوا علينا ، فلما أن نقول من بعد ، ونبين أنه ليس ما سلمناه ما ذهب إليه الخصم ، ولا ما أنتجه هو الذي ظنه ؛ وليس ذلك رجوعا منا ، بل إصلاحا لشيء اضطررنا إليه فلفظ القائل ، إذ الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ . ولو كان التبيكيت باشتراك الاسم تبيكيتا ، لكان كل ممكنا ، بل الواجب أن تراعى المعاني ، ويؤتى باسم غير الذي أتى به

١٥

(١) سهل : ساقطة من هـ || (٢) فلا : ولاد ، ن || (٣) نأخذ : نأخذ ن ||
 (٤) يشبه : يشبه د || المعين : الغير د || نلتحرز : نلتحارب || (٥) فلا : ولاد ||
 || بين : ساقطة من م || (٦) عليه : ساقطة من د ، س || (٧) المسألة : التسليم د ،
 س ، ن ، هـ || (٨) أيضا : ساقطة من س || مضيفا : تضعيفا د ؛ ومضيا ، م ، هـ ||
 | لسعيه : لتعبه هـ | فصل : أصلح س || (٩) له : وله سا || أكثره : أكثر د ||
 (١١) فقسنا : فقسنا د ، س || (١٢) وإن : فإن د || فلما : فكنا سا || وتبين :
 وتبين ب || (١٣) سلمناه : علمناه ن ، هـ .

ليتميز ما يجب أن يسلب وأن يوجب، وما يجب أن يسلب عنه وأن يوجب له،
لثلاثي يغلط لإيجاب أو سلب لشيء واحد. والذين قالوا إن الخلاص من ذلك
بأن يعين الموضوع المشترك في اسمه بلفظة "هذا"، فلا يقال: "زيد
موسيقار" بل "زيد هذا"، فما عملوا شيئا، فإنه إن كانت الدلالة كما نعلمها
مختلفة، فإن "زيدا هذا" أيضا مشترك فيه، اللهم إلا أن تشير بالإصبع فتكون
قد أغنيت عن اللفظ، وجعلت الإشارة كافية في الدلالة. فإذا كان لنا أن
نقسم، وأن ننص على المعنى، فلنا الحل.

وربما كان ابتداءنا بالاستقسام والاستفهام يوهم العناد، والتعسر، والمقطع
على المتكلم لإيصال خلافه، ففي مثل هذا لا يقبح أن يؤخر التخلص إلى آخره.
وكثيرا ما كان إغفال ذلك وتركه يحاج الشناعة عليهم أنفسهم — كما قلنا —
فترك ذلك في البدء حتى يخطئوا. وإذا كانت القسمة مما لا توهم التعسر،
ولنا فيه مضرة فبالحرى أن لا نتكاسل عنه، وإذا تسلم منا المقدمات،
فن الاحتياط أن لا نسلمها جازمين، بل نسلمها على أننا نظن ذلك ظنا، فإن
ذلك يمنع انعقاد التبكيك علينا، ويوجه الشناعة بخلاف المشهور إلينا.

- (١) لتمييز: تميز: يميز، هـ || وما: وما، هـ || وما..... يوجب: ساقطة من ن ||
(٢) أو سلب: وسلب س، س، سا، هـ || (٣) بأن: ساقطة من س || يعين: يغيرد ||
بلفظة: بلفظ، س || يقال: يقول س، سا، م، هـ || (٤) عملوا: علوا، د ||
(٥) زيدا: زيد، س، هـ || بالإصبع: ساقطة من س || فتكون: وتكون ب || فتكون قد: فقد ن ||
(٦) ننص: نبصر، سا، م || فلنا: فلنا، د، م || (٨) يوهم: يورد س، هـ، م ||
|| والتعسر: والتعسير || (٩) لإيصال: لاتصال، سا، م، ن || يقبح: يثج، د،
سا، يصح ن || يؤخر: يؤخر، م || (١٠) كان: يكون م || الشناعة: المشاغبة م ||
(١١) البدء: البدء، ب، س، ن || يخطئوا: يخطئوا، ب، د، س، م ||
كانت: كان س || (١٢) لنا فيه: تنافيه، سا - || تسلم: سلم س .

والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن ألف سؤال ،
ولكن ليس للعجيب الواحد — من حيث هو عجيب واحد — أن يكون عجيبا
عن كل حق ؛ فإذن يجب أن يتحدد له السؤال . وقوة السؤال بالاسم المشترك —
كما علمت — قوة سؤالات كثيرة ، ولا السؤال عن المشترك واحد ،
لا الجواب .

٥

- والذي يغلط بالمصادرة على المطلوب الأول يأخذ التعبيرات ، فإن كانت
ظاهرة لم تقبل ، وإن خفيت وتنبه لها عند الإنتاج ، قيل إن المراد فيما سلمت
غير ما أوردت ، ولو سلمت هذا سلمت ما فيه النزاع ، وحيث لا تجد
المغالطة سيلا إلى إلزام كذب أو تشليح . وإذا استعمل المغالط بدل
ما في المصادرة على المطلوب الأول من لفظ كلي قولاً مبني على المقايضة ، أو لم
يكن للكلي المستعمل اسم ، وكان قولاً ما فبدله بقول قياسي — كما نقول على
ما يجري مجرى الإنسان والفرس ويشبهه ، فهو يحرك فكه الأسفل — ويجعله
يغير ما يصادر به من المطلوب الأول على هذه الجملة — أو في غير المصادرة
أيضا — ثم أنتج منه ، فله أن يقول : إنما سلمت لك فيما يجري مجرى الإنسان
ولم أسلم لك في كل شيء ، وهذا ليس يجري مجرى الإنسان ، فإنه يخالفه من قبل

١٥

(١٠) والجمع : والفرق ن || لاستحق : استحق د ؛ لا يستحق س ؛ لا استحق ه ||
(٢) هو : هو هود || (٣) فإذن : وإذن سا || (٤) ولا : فلا د ، س ، سا ،
م ، ن ، ه || (٦) الأول : ساقطة من ب || التعبيرات : التغيرات د ، سا ، م ، ن ، ه
|| فإن : وإن د ، سا ، م ، ن || كانت : كان م ، ن (٧) خفيت : خفت م || وتنبه :
ونفته سا || عند : عن سا ، م ، ن || (٩) المغالطة : المغالط د ، س || كذب :
كاذب د || (١٠) أو لم : ولم ن || (١١) قولاً : قول د ، ب ، سا ، م ، ن || فبدله :
نبدله د ، قبله ب || (١٢-١٣) ويجعله يغير : ويحصل تغيراً س ؛ وتجعل تغير ه
(١٣) من : على سا ، ه || أرفى : وفي سا || (١٤) فله : فإنه سا || (١٥) فإنه : بل د
|| قبل : قبل س ، م .

كذا . وذلك لأنه إن لم يفعل هذا تم له التبيكيت ، وخفى ما يريد من المصادرة على المطلوب الأول ، إذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير بانتقال إلى جزئى أو الملمومة . فإذا استعمل اسما حقيقيا لم يكن بد من الجواب ، أو من القسمة إذا كان في بعض دون بعض . ويعرض أن يكون الاسم حقيقيا في القضية ليس فيها اشتباه ولا إيهام اشتراك ، وإن كان في نفسه مشتركا فيحوج ظهور معناه إلى التسليم أو القسمة ، ثم يكون إذا استعمل في مقدمة أخرى استعمل بوجه آخر مما له في نفسه من الاشتراك — وتكون حاله ما ذكرنا — فيعرض في النتيجة أن تكون على نحو كاذب ، كما أنه يقال : ”إن ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم ، والحيوان كذلك هو للإنسان ، فهو إذن ملك له“ ، فتكون كل قضية تستعمل فيها لفظة ”له“ بمعنى معقول محصل ، ولكن يغلط في النتيجة ، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر . وقد علمت أن القياس لا يكون بالحقيقة قياسا ، أو تكون هناك الاشتراكات الثلاثة التي للمقترنتين في أنفسهما ، والتي لمقدمة مقدمة مع النتيجة . وإذا كان اللازم غير منعكس — كما قلنا — فينبى أن نجيب في العكس بالجزئية ، فلا يتبى التبيكيت بالجزئى ، لأن التجربة تموله

- (١) إن : ساقطة من ما || يريده : يريد ؛ يقيد س ، ن || (٢) تغييره : يتبدل ؛ يقيد من || التغيير : التغير ، ه || (٣) فإذا : وإذا من || اسما : اسم ن || (٤) في القضية : على القضية ه || (٥) فيها : فيه د || (٦) استعمل : استعملت ن || (٧) مما له : لاحتالة س ، ه || ما : بما م || ذكرنا : ذكرناه سا || (٨) الإنسان : الإنسان ب ، د ، م ، ن || والحيوان ملك له : ساقطة من سا || إذن : ساقطة من ب ، ن || (٩) إذا تؤخذ في النتيجة : ساقطة من س || (١٠) هناك : ساقطة من د || الثلاثة : الثلاث ب ، س ، ه ، م ، ن ، ه || التي : الذى س || المقترنين : المقترنين ب ، م ، ن || أقسمها : أقسماد ، ن || والتي : والذى س || (١١) وإذا : وإذا ن || (١٢) نجيب : يجب د ، م || في العكس : للعكس ن .

على إيراد الشروط ، وتكثير القضايا ، ويعسر حينئذ التأليف الصحيح في الحق فضلا عن الباطل .

- وإذا كانت المسألة كلا طرفيها مشهور — كما هو في النفس من فسادها وغير فسادها ، وفي القطر مشارك للضلع عند أصحاب الجزء أئمة ، وعند المهندس غير مشارك أئمة ، وأشياء أخرى مثل ذلك — فكان كل طرف مقبولا ومضادا للنقيض ، فيسهل علينا في مثلها أن نقاوم ، إذ يكون لنا أن لا نقبل أى الطرفين شيئا . وإذا لم يكن أحد الطرفين معتاد القبول والتسليم ، وكذا كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقترب به ، لم ينتفع الممارون بأمثاله ، وذلك لأن للعجيب أن لا يسلم أى ذلك شاء . أما القسم الأول فلأن تسليم شيء من الطرفين غير معتاد ، وأما الثاني فلأنه لما خلا عن الشرط كان حكمه حكم الأول ، فإذا ألحق به الشرط ، كان للآخر أن يلحق به الشرط ، ثم لم يسلم مع شرط . وبالجملة تجاذب الفيضين في القبول وغير القبول يضيف صورة التبعيت ، فإذا كان عند الإنسان معرفة حاضرة يحيط بها بكيفية العسرة في السؤالات وكيفية حلها ، سارع إلى الحل وحده المقاومة . ولأن تمنع العقد

(١) الشروط : الشرط د || ويعسر : فيعسر م || (٢) وإذا : وإذا د ، م || كلا : كلى م || مشهور : مشهورا ه || (٣) وغير : أو من غير ه || المهندس : المهندس م || (٤) مشارك : مشترك م || (٥) النقيض : للنقيض ن ، هامش ه || (٦) وإذا : فإذا م || معتاد القبول : معتادا القبول ب ، معتادا ل قبول ن ، ه || واحد : ساقطة من ن || (٧) يصدق : ساقطة من م || (٨) للعجيب : ساقطة : ساقطة من م || (٩) الجيب : ساقطة من د ، ه الجيب م ، ن || أما : وأما ب ، د ، م || (١٠) فإذا : وإذا م ، ه || يسلم : يسأل م ، سا ، ه || (١١) شرط : شرطه ن || تجاذب : يجارب د ، م ، سا ، م ، ن || سورة : سورة هامش ه || (١٢) فإذا : وإذا م || يحيط : يحفظ ن || (١٣) السؤالات : السؤال ن || حلها : حلها ن || سارع : سارع ه || إلى الحل : ساقطة من ه || وحده : ووجد د || ولأن : لأن سا .

أولى من أن نلبث إلى وقت الحاجة إلى الحل. وإنما تمنع عقد التبيكيت الباطل أن نحس باتصال المقدمة المسئول عنها بالنتيجة أنكرتها ، وللاّتحراز أن يظهر وجه إنكاره لها ؛ فإن هذا فعل الفحول من المجادلين ، وبذلك يتلقون القياس الكاذب .

والقياس قد يكون مغالطيا إما لمصادته فقط - إذا كانت صورته قياسية -

فهذا ينقض من جهة مقدماته ؛ وقد يكون مغالطيا ، لأنه يشبه في صورته :

القياس ، وليس بقياس ؛ على ما علمت . وهذا فإن الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا ، إذا كانت المقدمات أيضا كاذبة ؛ فلي الحال أن ينظر في ذلك في صورته أيضا ، ويحل الشبهة منها ؛ وينظر أيضا في النتيجة -

فإن النتيجة إذا كانت كاذبة نهت على القياس وما فيه من الغلط - ويشرح

سوء تسليم إن كان قد وقع ، فإنه كما ليس الفكر كالبديهة ، كذلك ليس التنبيه

للسؤال - وهو بعد سؤال - كالتنبيه له إذا أنتج . فهذا هو وجه التحرز ،

والتمكن من الحل ، ومقاومة السوفسطائية .

وأما تعقب تبكيتاتهم ، وإيضاح السبب فيها ، فقد يعلم مما سلف ، ويزيده

معرفة به معاودتنا النظر في كل واحد واحد منها .

(١) أولى : إلى س ؛ أقل ه || (٢) باتصال : بإيصال د ، س ، سا ، ه ||

وللاّتحراز : وللاّتحراز ؛ والآنرد ، س ، سا ، ن ، ه || (٤) إذا : لاذب ||

(٥) في صورته : صورة س || (٨) أيضا : إليها م || (٩) فإن النتيجة : ساقطة من

د || كانت : + أيضا د || (١٠) كما : ساقطة من م || (١١) له : ساقطة من م ||

(١٢) وأما : فأما س || (١٤) كل : ساقطة من س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل في حل التبيكات المغالطية من جهة الألفاظ

- فنقول : إن المغالطة باشتراك المفهوم على وجوهه : فإنها إما أن تكون لأن السؤال يكون كثيرا ، وإما أن تكون للكثرة في النتيجة أيضا . وتلك الكثرة يكون الحق في بعضها موجودا ، وفي بعضها ليس بوجود ، كما إذا سئل :
- ٥ "هل الساكت يتكلم ؟" أو قيل : "هل الذي يريد يتعلم ليس يعلم ؟" ، فإن الأول يغلط في النتيجة ، فينتج تبيكتين ولا يشعر باشتراكه ، وهو مقدمة بعد . وأما الثاني فإنه — وهو مقدمة بعد — لا يفهم إلا بتفصيل اشتراكه ، فمن عداه عداه وهو غير مفهوم ، إذ لا بد له في أن يفهم من أن "يعلم" راجع إلى الشيء المعلوم أو العالم ، حتى يمكنه أن يجيب عنه . ويشبه ذلك أيضا قولهم :
- ١٠ "أليس الذي تعلمه تعلمه ، ولكن تعلم أن كل اثنين زوج ، ولا تعلم اثنين في يدى" . وفي جميع أشباه هذه يكون الخلف فيها بأن تنتج أن الشيء ليس هو ، فإن الخلف على وجهين : خلف استحالته تبيين لا من جهة التناقض ، كمن ينتج مثلا أن زوايا المثلث أكثر من قائمتين ، والثاني خلف استحاله تبيين من جهة

(٢) العنوان ساقط من ب ، د ، ن || حل : حدس ، سا ، م || (٣) وجوهه : وجوه س ، هـ || (٤) للكثرة : الكثرة د ، س ، سا ، هـ || أيضا : وأيضا ، ن || وتلك : فذلك م || (٦) قيل هل : قيل هذا س ، م ، ن || يريد : يتكلم زيد د ، س ، سا ، هـ ؛ يريد أن م || (٧) باشتراكه وهو : باشتراكه ن || (٨) فإنه وهو : فإنه هو ن || (٩) من : ساقطة من م || راجع : لراجع د || (١٠) أيضا : ساقطة من ن || (١١) أليس : ليس د || ولكن : ولئن هـ || ولا : أولان || (١٢) وفي جميع : وجميع ن || هو : هو ن || (١٣) تبيين : تبيين م || (١٤) المثلث : المثلثين سا || أكثر : أكبر د || تبيين : تبيين سا ، م ، ن ، هـ ، بين د .

اشتاخ ، كمن ينتج أن المثلث ليس بمثلث ، أو أن الأعمى ليس بأعمى .
 فيجب إذن علينا إن شعرنا بديا باشتراك الاسم أن نكون تسامنا محدودا مفصلا ،
 بأن نقول للسائل : "إن عيت كذا بخوابه كذا ، وإن عيت معنى آخر فليس
 بخوابه كذا" ، وإن نتعرض بالمنع لما هو ضار ومبدأ للغاظة ؛ وإن لم نشعر
 بديا تداركا بعد ذلك فقلنا : "ليس الساكت يتكلم ، بل لهذا الذي هو ساكت
 الآن أن يتكلم وقتا آخر" ، فإنه ليس يلزمنا أن نجيب عن المهملة وهي مهملة ،
 وعن المبهمة وهي مبهمة ، وإن فعلنا فلما أن نشير إلى ما عينا . وكذلك إذا نال :
 "أليس يعلم الذي يعلم" ، فنقول : أعلم ما أعلم وليس أعلم جزئيات الذي أعلم ،
 أو ليس يلزم أن أعلم أحوال الذي أعلمه .

- ١٠ والمناطات التي من التركيب والتقسيم قلنا أن نحفظ الحكم في التركيب ،
 ونمنعه في التقسيم . وبالعكس لنا أن نمنع الحكم في التركيب ، ونحفظه في التقسيم ،
 إذ المركب ليس هو المقسم . فيرجع الغلط في هذا الباب — إلى ما يقال —
 على نحوين من المرائيات بوجه ما ، مثل المغاظة التي يكون المركب فيها مثل أن
 "بما نعلم أن يضرب زيد فيه يضرب" فيضرب إذن فيه بفعلك أو عملك .
 ١٥ وهذا فيه أيضا تضليل من جهة المراء . أما من جهة التركيب ، فلا أنه يسأل

(١) أو أن : د ، س ، سا || ليس بأعمى : بصيرس ، هاش ه || (٢) مفصلا :
 محصلاب ، متصلا د ؛ مفصلا م || (٤) لما : لمن || للناطة : للناطة ن ||
 (٥) ليس : + كل م ، م ، ه || الساكت : ساكت د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ||
 (٦) أن يتكلم : يتكلم ن || (٧) قال : قيل ن || (٨) فتقول : وقول د ||
 || الذي : للذي س || (١٠) والتقسيم : + التقيض م || (١٢) إذ المركب :
 أو المقسم س ؛ إذن المركب م || المقسم : المقسم م ، ن || || فيرجع : ويرجع د ،
 س ، سا ، ه || في هذا الباب : ساقطة من سا || (١٣) على نحوين : من النحوين س ||
 (١٤) بما : بمان ، هاش ه || بفعلك : فعلك د ، سا ، م || هلك : عملك
 د ، ب ، س || (١٥) التركيب : التبيكيت د ، س . .

مثلا : أأست تعلم بما يضرب به زيد ؟ فيقول : بلى . ثم يقول : أليس بذلك يضرب ؟ فيقول : بلى . فيركب ويقول : فلان بما تلم أن زيدا يضرب ، به يضرب . وأما من جهة المراء فلان "به" ينصرف إلى موضعين : أحدهما آلة العلم ، والآخر آلة الضرب . وربما كان القول صادقا إذا فصل عن الهيئات والواحق ، فإذا قرن بها صادق نل ما يغلط بالتركيب والمراء .

والذى ظن أن كل مناهضة فهي لفظية ، وأن كل مناهضة لفظية فهي للاشتراك في الاسم ، فلا يتأخر بيان خطئه إذا ما تأملنا هذه الأمثلة التي من باب المراء ، ومن باب التركيب والتفصيل . مثل قولهم بالظرف الذى يضرب ، على أن موضع الذى يضرب في لغة العرب النصب ، لأنه مفعول به ، وعلى أنه البحر لأنه بعد الظرف ، وهذا من باب المراء . وكذلك : نعلم أن السفن التي لها ثلاث سكانات التي تكون بأسقلية (*) الآن ، فإن "الآن" تتصل نارة باللم ، وتارة بالسفن .

وأما من باب التركيب فنل أن تقول : "أليس فلان خيرا ، وأليس فلان إسكافا رديا ، فإلآن خيرا رديا" . وكذلك : "أليس للعلوم الجيدة تعليمات

(٢) بما : بما د ، ما سا || (٣) به : فريد د ، س ، سا ، م ، ه ||
 فلان "به" : فلان س || (٥) قل ما : قبا سا ، م ، س ، ه ||
 (٦) فهي : ساقعة من د ، س ، سا || وأن كل مناهضة : ساقعة من د ، سا ||
 لفظية : ساقعة من د ، س ، سا ، م || (٧) فلا : ولا سا || تأملنا : يبا د ، قلا س ||
 (٨) التركيب : التبيكت د ، س || (٩) النصب : + والتفصيل ن || (١٠) البحر :
 الخبرد ، هاشم ، الجزء س ، سا || لأنه بعد الظرف : ساقعة من س ، لأنه نعت الظرف
 سا ، م || نعلم : انعلم سا ، ساقعة من م (١١) ثلاث : ثلاثة س ، ه || (١٢) خيرا :
 خير س || (١٤) اسكافا رديا : اسكاف ردي س || فلان : فلان م ، ه .

(*) أسقلية هي التي ترميها اليوم صقلية Sicily — انظر نص ارسطو ١٧٧ ب ، ١٤

جيدة ، وللردى أيضا تعليم جيد ، فمن الجيد أيضا أن تعلم رديا ؛ لكن كل شيء ردى من يعلمه فيعلم رديا ، فإذا ن كل تعليم الردى ردى ، والجيد غير ردى ؛ هذا خلف . وههنا تضليل من جهة التركيب ، وتضليل من جهة اللفظ أيضا في قوله : ” يعلم رديا “ . وأيضا حتى أن يقال : ” الآن إنك حادث ، لكن لست أنت الآن حادثا ، فأنت حادث الآن لست حادثا الآن ؛ هذا خلف “ . وكذلك ، ” أليس كما يكون لك شيء ممكنا ، كذلك يمكنك أن تفعل ، ويمكنك عند ما تضرب العود أن لا تضربه ، فإذا ن يمكنك أن تكون ضاربا للعود غير ضارب “ . وهذا كله يرجع إلى ما قلنا : إن الشيء يُفهم بوجهين : من وجه وذلك لأن سقراط ، وإن كان فاضلا ، فليس في كل شيء ، بل في الخلق ، فإن كان رديا فليس في كل شيء بل في الدبابة ؛ وهذا لا يتناقض بل يجتمعان ، إنما يتناقض مفهوم آخر وهو أن يكون فاضلا ورديا في شيء واحد . فسقراط فاضل وردى كقضيتين اثنتين لا كقضية واحدة ، وعلى ما علمنا في موضع آخر . وكذلك ليس يتناقض ” خير في نفسه “ و ” شر في شيء آخر “ ، ولا يلزم أن يجعل أحدهما شرطا في الآخر ، أو متجها معه نحو حد واحد . وكذلك ليس إذا صدق عند ما لا أضرب العود يمكنني أن أضربه لو كنت شئت مجوعا ، يمكن أن يصدق مفترقا ، ويقول : ” عند ما لا أضربه “ ؛ أو يقول : ” إنى عند ما لا أضرب أضربه “ ، فإن [أراد] الإمكان والمشئلة ، فقد أسقط وفرق

(١) . أيضا : إذن ن || كل : لكل ه || (٢) الردى ردى : الردى رديا ه ||
 (٣) وههنا : وهذان || (٥) أنت : أن د || حادثا : حادث ب ، سا ، ن
 || حادثا : حادث ه || (٦) كذلك : وكذلك س ؛ فكذلك م || لا : ساقطة من
 د ، س ، سا || (٩) في الخلق : بالخلق ب || فإن : وإن س || (١٣) ليس :
 لان ، ه || (١٤) شرطا : ساقطة من س || (١٥) عندما : عندنا ن || كنت :
 كان ن ، ه || (١٦) إنى : ساقطة من سا || (١٧) [أراد] زيادة لاستقامة
 المعنى [المحقق] || فقد أسقط وفرق : أسقط وفرق د ؛ قد استطرد س ؛ فرق هاشم س .

القول ؛ ومعنى الإمكان في هذه الأشياء أنه كان يكون الشيء بدلا عن ضده ،
لا مع ضده ، وههنا قد أخذ مع ضده .

- وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس — وأظنه يعنى بذلك المدعى له أنه
معلمه — حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا : ” يفعل بحسب ما يمكنه “ ،
وقولنا : ” إنه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا “ (٥) ، فلو كان يفعل الممكن
لا محالة ، فعمله وجب أن يضرب في حال ما يمكن هو حين لا يضرب ، وأما
إذا لم يكن كذلك — بل ليس يجب وقوده — لم يجب إمكانه ، فيجوز أن يقع
واقعا بحال عدم الضرب ، فيكون حينئذ لا يضرب ، فإن معناه أنه كان غير
ممتنع في ذلك الزمان أن يقع الضرب بدل غير الضرب ، ليس أنه يجب . وهذا
الحل — وإن كان من وجه حلا — فإنه ليس حلا بحسب أن المغالطة متعلقة
بتركيب والقسمة ، فإن الحل يجب أن يكون مستمرا في جميع الجزئيات ؛
وهذا الحل خاص بهذه المادة ، وإن استمر فليس فيه تعرض لما أورد من
المقدمات ، ومن السبب المتصل .

- وأما المغالطة التي تقع من جهة الشكل ، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس
اللفظ ، مثال من يقول : ” إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه “ فينتج ١٥

(١) ضده : ضد د || (٢) وههنا : ههنا د || (٣) أنه : ساقطة من
س ؛ وأنه ه || (٦) أن يضرب : ساقطة من سا || في حال : حال م || (٧) لم يجب :
بل يجب س ، سا ، م ، ن || (٨) بحال : محال ه || أنه : أن سا || (٩) بدل
غير : بدلا من د || (١٠) متعلقة : متعلق من || (١١) والقسمة : في القسمة ن ||
(١٢) فليس : وليس س ، ه || لما : كما من || من : في د ، م ، سا || (١٤) فنه :
فيه م ، ه || (١٥) مثل من : كن ب ؛ ساقطة من سا || بمنقوص : بمنقوص س ،
سا ، م || ساكنه : سالبه س ، م .

(٥) العبارة التي نقلها ابن سينا عن أرسطو موجودة في الترجمة القديمة بنصها ، وهي من نقل عيسى
ابن زريقه بنظر عبد الرحمن يدري ، منطق أرسطو ج ٣ ص ٩٣٤ — وانظر السفسطة لأرسطو

أن "هذا البيت ساكنه فيه". ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ ، بل هو
 شيء يتعلق بهيئة اللفظ ، وهو كلاشتراك في الهيئة أو شيء يتعلق بهيئة الأداء ،
 كما يكون الشيء يقال مرة بضجر وحدة ، ومرة بطلاقة ، فيتغير الحكم . وإذا
 لم يلتفت إلى اللفظ وإلى شكل اللفظ ، بل إلى المراد والمعنى ، سهل التخصيص ،
 مثلا إذا نال تائل : " إن الذي يبصر نفسه يفعل من حيث يبصر ، وينفعل
 من حيث هو مبصر ، فيكون من جهة واحدة ناعلا ومنفعلا " ، فنقول : إن
 الذي يبصر ينفعل في كل حال وليس يفعل . ولا تشتغل بأن تعريف "يبصر"
 هو تعريف "يضرب" و "يقطع" لأن المعنى هو غير مطابق للتعريف .
 وهذا يشبه الاسم المشترك ، ويشبه الذي يسأل عن مسائل كثيرة ، وحكمه
 في أن يحصل سؤاله بديا أو أخيرا لا مرة على نحو حكم ما قيل في اللفظ المشترك ،
 وحكمه في أن يغاط لاشتراك الاسم حكم المراء ، وهو مغالطة لفظية على ما يراه
 بعضهم من أن كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك .

ولنورد أمثلة سرائية تنلظ من جهة اللفظ ، وحلها فير حل المغالطة التي وقع
 فيها اسم مشترك ، مثل قولهم : "أليس من يرمى شيئا دوله يصير أيس له ،
 فمن رمى الكراع الذي عنده فيكون لا كراع له ؛ لكنه إن رمى واحدا جاز

- (١) ساكنه فيه : سالبة فيها م ، م || في نفس : نفس ب || (٢) أرشئ :
 رشيء سا || يتعلق : فيتعلق ه || (٣) فيتغير : فيغير سا || (٤) اللفظ : اللفظة
 ب + وهو كلاشتراك في الهيئة اللفظة م || بل إلى : بل ن || والمعنى : المعنى د ||
 (٥) يبصر : يبصره م ، ه ؛ ينصرم || حيث يبصر : حيث يبصره م ، ه ؛ حيث ينصر
 م || وينفعل : وينفعل ه || (٦) هو مبصر : يبصر ن || ومنفعلا : منفلا د ،
 م ، ن || (٧) يبصر : + نفسه ه || ينفعل في : ينفعل من حيث يبصر وفي ه || يفعل :
 - ينفعل ن || تشتغل : يسمي ن || (١٠) أخيرا لامرة : خيرا الأمر م ؛ أخيرا الأمر
 م ؛ آخر الأمر ن ؛ أخيرا كأم ه || حكم : ساقطة من م || (١١) المراء : المراد د ||
 || تل : ساقطة من و || ما : ساقطة من م || (١٣) تغلط : تغلط ب ||
 (١٤) اسم : باسم م ، ه .

- أن يبقى عنده تسعة ، فيكون له كراع ليس له كراع . ويمثل هذا ليس فيه اسم مشترك ، وإنما وقع الغلط بسبب أن قوله " لا كراع له " فهم منه : لا كراع له ألبته ، وأن التسليم وقع لقلة التمييز لا لاشتراك في لفظة الكراع ، أو لفظة من الألفاظ المفردة . وكذلك : " هل يبذل الإنسان إلا ماله ؟ فيقول : لا ؛ فنسأله بالسرعة أنه إن بذل بذل ماله ؟ فيجيب المحجب بالسرعة ، ويقول : ٥ نعم ، فنتج عليه : أن الإنسان يعطى ما ليس له " . وأيضا : " هل الذى ليس له يد يبطش باليد ؟ . وأيضا : هل الذى ليس له عين يبصر ؟ فإن قالوا : بلى ، يشنع أنه كيف يبصر بلا عين ، ويبطش بلا يد ، وإن قالوا : لا ، فذو اليد الواحدة والأعور ذاك يبطش وهذا يبصر " . وقد ذكر حال هذا خارجين مما يتعرض للنال لا للقانون ، وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل ١٠ المثال . والحل وما فسرا به غير لائق .

- وأیضا مثال آخر : " أليس كتبك هذا صادقا لشيء كتبت ؟ فتقول بلى . ثم تقول : أليس ما كتبتك كاذب ؟ فتقول : بلى ، إذا كان كاذبا ، فإن هو كاذب وصادق " . والسبب أن هذا المكاذب ليس يناقض ذلك الصادق ، فإن الكاذب المقابل للقول الكاذب هو قول صادق ، والعقد الكاذب ١٥

(١) ليس له كراع : ساقطة من ن || (٢) وإنما : وإنما ن || (٣) لقلة : لقلة د ، س || أولفظة : ولفظة د ؛ أو في لفظة ه || (٤) إلا : إن إلا س || (٥) فنسأله : نسأله ن ، ه || يذل يذل : يذل ب ، ن || (٦) عليه : ساقطة من س ، ه || (٧) هل : ساقطة من س ، ه ، م ، ن ، ه || (٨) يشنع : يشنع س ؛ تشنع م ، ه || وإن : فإن د || لا : ساقطة من ه || (٩) ذاك : ذلك د || حال هذا خارجين : حال هذا جاء حسن د ؛ لهذا حلين س ؛ حال هذا خارجين س ، م || بما : ه ، م || (١١) وما : ربما ه (١٢) كتبك : كتابك س || (١٣) كاذب : كاذب د || (١٤) والسبب : + في هذا س || (١٥) صادق : الصادق س ، ه || والعقد : والعقد س .

عقد صادق . وههنا فقد أخذ الكذب مقرونا بالمدلول عليه ، والصدق مقرونا بالعدل من الكتابة ، ولاختلاف اتركيبين وقعت المغالطة .

وأیضا : ”أليس ما يتلوه زيد هو هو ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فهو ثقيل وخفيف . والمغالطة — كما علمت — من قبل رجوع ”هو“ تارة إلى المتعلم وتارة إلى المتعلم ، وأيسر يسلم المحييب أنه ”هو“ المتعلم ، بل ”هو“ الشيء الذي يتعلم لا زيد .

وأیضا : ”أليس هذا الشيء الذي يسيره الإنسان يطأه ، وهو يسير يوما كذا ، فهو يطأ اليوم“ ، لأنه يطأ ما يسير فيه من المسافة ، لا الزمان . ”وهذا أليس يشرب من الكأس ، ولكنه لم يشرب منها شيئا“ ، والمغالطة أن ”هذا“ يشرب منها لا من جوهرها . ”وأليس كل متعلم هو إما متلقن وإما مستنبط ، ولكن المستنبط أيسر متلقنا أو مستنبطا ، والمتلقن أيسر مستنبطا أو متلقنا“ ، والمغالطة بسبب ربط ما بين القضيتين ، فإنه يوهم أنه ربط أحدهما بالآخر على أنه معاقبة ، ويوهم أنه ربطه به على أنه معاندة .

وأیضا : ”إنسان في نفسه شيء ثالث غير العام والخاص ، لكن العام والخاص هو لأنه إنسان“ . وهذا المزال قد يحتمل أن يجعل تضليلا معنويا ، لكنه مع

(٢) بالعدل : بالعدل س ، هاشم ه || (٣) أليس ما : ليس با س ، م ؛ ما ليس ه || (٤) قبل :
 بجهة س || هو : لماه س || (٥) إلى المتعلم وليس : المتعلم وليس ب ؛ إلى المعلم وليس ن ||
 يسلم : ساقطة من د || (٦) الذي : ساقطة من س ، م ، ن ، ه || (٧) أليس : ليس د ||
 (٩) أليس : ليس س ، س ، م ؛ ساقطة من د || لم : ساقطة من س || منها :
 به ن || (١٠) منها : فيها س ، ه || وأليس : وليس د || (١١) ولكن :
 لكن س ، م ، ن ، ه || والمتلقن : والمتلقن ب || ليس مستنبطا : ليس إما مستنبطا م ، ن ||
 (١٣) معاقبة : متعاقبة س ؛ ساقطة من د || (١٤) شيء : هو س ؛ وهو شيء س ، ه
 ن ، ه || (١٥) قد : ساقطة من س || تضليلا : لا تضليلا ه ؛ تضليلا ه

ذلك لفظي أيضا ، وذلك لأنه غير العام والخاص في نفسه ، أي اعتبار نفسه ، والخاص والعام هو لا باعتبار نفسه ، ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الإنسان وتفصيل معه ، وهو من حيث نفسه لا يصدق أنه شيء من الاثنين ، بل كشيء منهما . وكذلك جميع العوام حملت على الشيء من طريق ما هو ، أو حملت خارجة عن جوهره ، فإن السبيل واحدة .

ثم بالجملة بجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بالضد : إن كان الغلط بالتركيب ، فيغلط من تركيب القسمة ، وإن كان من القسمة فيحل بالتركيب . وإن كان الغلط شيئا مشلا بشكل مخفف ، فليكن الجواب بشكل مثقل ، وإن كان باسم مشترك فبأن يأتي باسم محقق للمعنى المفرد ، وكان في المراء وفي التركيب ، مثلا إذا قال : ” أليس من يمشى يتوطأ ما يمشى فيه ، وهو يتوطأ الزمان ” ، فيكون تسليمنا أن الذي يمشى يتوطأ ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان . وعلى هذا القياس في تلك البواقي .

(١) أيضا : ساقطة من ن || أيضا وذلك : وأيضا ذلك م || (٣) وتفصيل : وتفصيله س ، ه || مع : مع س ، مع ه || (٤) وكذلك : فكذلك د || (٦) بالجملة : وبالجملة س || بجميع : وبجميع د ، س ، سا || عند : من جهة ن || (٧) فيغلط : فيحل الغلط د || من القسمة : بالقسمة ه || (٨) وإن : فإن د || شيئا : ساقطة من د ، س || مخفف : محدد ه || (٩) وإن : فإن د || وكان : أو كان م || المراء : المراد د || (١٠) وفي : في د ، س || يمشى : يمشى م || وهو : فهو س ، سا ، م ، ن ، ه || تسليمنا : تسلطاب || (١١) ما : بما ب || يمشى فيه : فيه يمشى د ، س .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في حل ما في التبيكات المعنوية والتمكن
من مقاومة أصناف مغالطية

وأما اتى من طريق المعانى ، فالذى من العرض فبعضه واضح مستمر في جميع
ذلك ، بأن يكون ذلك في بعض الجوابات من الأعراض إذا سئل عنها ،
فيقول : ليس من الاضطرار أن يكون مثلا الأبيض موسيقار ، وإن كن قد
يوجد أيضا ويتفق وجوده . وإنما يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن
متباينة الأجناس العالية والوسطى ، فحينئذ لا تنفذ حيلة المغالطة ، ويوضح ذلك
بأمثلة يسميها السامعون ، ويستوحش من مخالفتها المشاغب .

ومن أمثلة ما بالعرض قولهم : "ألم تعلم ما أسألك ؟" فإن قال : نعم ،
بلى أعلم ، قال له : "ما هو؟" ، وإن قال : "لا أعلم" ، قال : "أنا أسألك
عن زيد أو عن الخير وأنت تعلمه" . والمغالطة في هذا من جهة العرض هو
أن شيئا واحدا هو معلوم في نفسه ومستثول عنه ، وليس هو معلوما من حيث
هو مستثول عنه بتركيب العرض بين المعلوم والمستثول .

(٢) العنوان موجود في نسخة ه فقط || (٤) فبعضه : فتقضه م || (٥) بأن :
نأن ه || ذلك : ساقطة من سا ، م || (٦) قد : ساقطة من م || (٨) والوسطى :
ووسطى ه || تنفذ : تبعد سا ، + جملة د ، سا ، م || المغالطة : المغالط د ||
ذلك : لك م || (٩) بأمثلة : بأمثاله م ، ه || (١٠) قولهم : ساقطة من ن ||
نعم : ساقطة من ن || (١٢) في : من سا ، أن ه || (١٣) ومستثول :
مستثول سا || (١٤) بتركيب : ويتركب ه || المعلوم : العلوم د || (١٤) والمستثول :
+ عنه ه .

وأیضا قولهم : ” جبل قاف قليل ، لأنه واحد ؛ وكل قليل صغير ، فهو
تلیل وهو صغير ، فالقليل صغير ؛ وجبل قاف قليل لأنه واحد ، فهو إذن
صغير “ .

وقوله : ” الكلب لك ، وهو أب (*) “ ، فيجمع ذلك معا .

- وأیضا : ” أنت تعلم زیدا أنه ذاك ، فهو الداخل الدار ، فتعلم الداخل
ولا تعلمه “ . والحل في هذا أن ذاك غير الداخل ، وإنما هو بالعرض ،
وهما بالذات والمعنى شيئان ، فليس المعلوم هو المجهول . وحل ذلك ” قليل
وصغير “ ، هو أن هذا قد يوجد وليس بالضرورة . وكذلك إن سأل : ” أأنت
تعلم ما أريد أن أسألك عنه حين تجيب عنه ، والذي يسألك مخفى ، فيجب أن
تعلم المخفى والمستور “ . وجميع هذا مما عرض كلاهما لموضوع واحد ، وأحدهما
عرض للآخر من غير نسبة بينهما ، وكل واحد منهما ليس هو الآخر . وليس

(١) وأیضا : وكذا سا ، م || قولهم : + وكذا قولهم ب ، د ، ن ؛ + وكذا س ، ه ||
جبل ... واحد : ساقطة من ه || (١-٢) جبل ... قليل : ساقطة من س ||
(٤) الكلب : الكاتب د ، ب ، س ، م ؛ البيت هاشم ه || أب : آت سا ||
فيجمع : فيجتمع ب ، س || (٥) أنت : ساقطة من م ، ن || تعلم : أنعم
ب ، د ، سا || زیدا : زيد ن || ذاك : ذلك ب ، د || فهو : وهو د ، س ، م ، ه ||
الدار : والدارم || الداخل : + ثم لا تعلم أنه دخل الدار فتعلم الدار س ، م ، ه ||
(٦) بالعرض : ساقطة من ن || شيان : شتان د ، س ؛ شيان ن ؛ ساقطة من سا ||
(٧) وحل : فكل د || ذلك : ذاك ه || (٨) هذا : زيداد || وليس : ليس ب ،
سا ، ن || الست : لست د || (٩) أسألك : أسأله م ، ن || يسألك س ،
م ، ه ؛ + عنه م || (١٠) لموضوع : لموضع سا ، م ، ن || واحدهما : واحد
ن ؛ واحد بما ه || (١١) من : ساقطة من سا || واحد : ساقطة من ن || به : ساقطة من ن .

(*) العبارة في نص أرسطو هي : ” هل الكلب أب لك ؟ “ انظر ١٧٩ ، ١٨٤ ، ٣٤ —
وفي تفسير الإسكندر الافروديسي ما يأتي : ” هل الكلب أب ؟ نعم — أهولك ؟ نعم — إذن
هو أب لك “ . وهذا معنى ما يقوله ابن سينا : ” فيجمع ذلك معا “ ، أي لك ، وأب .
[المحقق]

الجواب ما أجاب به بعضهم - وأظن من جرى ذكره مرارا - أن الشيء يلم ويجهل من وجهين ، فإن هذا هو المشنع به . وكيف يكون وجهان لواحد من حيث هو واحد ! فلأنهم يشنعون بهذا ؛ بل يجب أن يقال : المعلوم ليس هو المجهول ألبتة ، نعم إلا بالعرض . هذا جواب وحل من جهة وفي بعض الأشياء ، ولكن ليس مستمرا في جميع المسائل اتى من هذا الباب ، ولا مقبولا عند المكر منهم .

وبالجملة من يخاف المشهور يلزمه لا يكون القياس المؤلف من المشهور يلزمه ، وإن لزمه كان قياسا مبتدئا لا حلا لشبهة . ومع هذا فإن هذا الحل هو بلإزاء الشبهة اتى هي النتيجة ، وليس بلإزاء القياس ، ومن حيث السبب الجامع لهذا المزال وغيره . وليس يمتنع أن يكون الخطأ في مقدمة واحدة تؤخذ له وجوه تبين به خطاه . ولكن الحل من ذلك ما طرض السبب المشترك بينه وبين سبب ما يجرى مجراه . ولو أن إنسانا ألف قياسا من مقدمات كاذبة ، فانتج كذبا ، فأوضح خطأ النتيجة ، كان ذلك بيانا للخطأ ، ولكن مع إعراض عن السبب ، مثل من يعارض قياس زينون حين يقول إنه لا حركة ؛ لأنه لو كانت حركة لكانت تحتاج أن تقطع أنصافا بلا نهاية في زمان متناه ، بأن

(٢) يعلم : يعلمه د || (٤) وحل : رجل د ؛ وكل ه || (٧) يلزمه : ساقطة من م ، ه || (٨) لشبهة : شبهته س ، م ؛ للشبهة ه || (٩) هو : ساقطة من ب ، ما ، ن || الشبهة : الشناعة س ، ه ؛ المشاغبة د || (١٠) الجامع : الخارج م || وغيره : ساقطة من م || (١١) تبين : يتبين س || ولكن : لكن س ، ما ، م ، ن ، ه || بينه + وبينه ه || (١٢) سبب : ساقطة من م ، ما ، م ، ن ، ه || قياسا : قياسات م || (١٣) كذبا : كذاب ؛ ساقطة من ن || فأوضح : وأوضح سا || (١٤) من : ما س || زينون : زينون روس ن ، ه ؛ زينون هاشم ه || حين : حتى سا ، م ، ن ، ه || إنه : إن ما ، م || (١٥) لكانت : لكان م || أنصافا : أنصاف س .

يجاب ويقال : الزمان أيضا مساوٍ للسافة في الانقسام ؛ فإن هذا يبين أن النتيجة غير شُتمة . والحل الصواب هو أن يقال : المقدمة كاذبة ، وأنه ليست هناك أنصاف بلا نهاية . وإذا تكلف إبانة خطأ النتيجة بعد ذكر من البيانات ولم يتعرض لخطأ القياس ، لم يلزم شيء .

- وكذلك حلهم لمغالطة قائلها بعضهم : " إن كل عددٍ كثرة لأن العدد كثرة مركبة من آحاد ، وكل عدد لأنه أقل من غيره ، وكل أقل فهو قليل ، فكل عدد قليل وكثير " ، فلأنهم قالوا : أليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين ؟ وليس هذا بحال ، فما عملوا غير مقاومة النتيجة ، وسلموا القياس ، ولم يحملوا التضميل ؛ وما كان يجب لهم أن يسلموا أن كل عددٍ كثير ، وإن كان يقال له كثرة ، فإن الاثنين ليس بكثير .

١٠

والمغالطة التي تورد ويقال : إن كذا ابن لك ، وهو أب أو عبد لك ، وهو ابن ، فيجمع أنه لك أب وابن ، أولك أب وعبد ، من هذا القبيل الذي بالعرض . قال المعلم الأول : حل بعض الناس هذا — وأظنه المذكور مرارا — بأن قال : إن المغالطة ههنا باشتراك الاسم في " لك " ، وهذا غير نافع في الحل ، ولا مستمر ، فإنه وإن كان لفظة " لك " تقال باشتراك الاسم

١٥

(١) مساو : مساوٍ س ؛ + في سا ، ن || السافة : المسافة سا ، ن ؛ ساقطة من م || مساوٍ للسافة : مساوٍ للسافة ه || يبين : بين ب ، م ، ن || شتمة : شتمة س || أن يقال : ساقطة من ن || (٦) مركبة : مجتمعة ن || فكل : وكل م ، ن || (٧) أليس : ليس سا || وكثير... قليلا : ساقطة من د || (٨) بحال : المحال م ، ن || خير : غيره ه || النتيجة : النتيجة س ، ه || (١٠) بكثير : ساقطة من سا || (١١) ويقال إن : يقال ابن د || عبد لك : عبدك م || (١٢) فيجمع : فيجتمع س || من : ومن ب ، د ، سا || (١٣) وأظنه : وأنه م || (١٤) قال : يقال د || إن المغالطة : المغالطة أن د ، س || ههنا : ساقطة من م ، ن || لك : ذلك ن || نافع : نافع م ، ن || (١٥) مستمر : مستمرة م ، ن || كان : كانت م .

على معاني تارة بمعنى الملك ، وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن والأب ، فإنه ليس بمعنى الملك ، بل تدل على نسبة الاختصاص والقرباة ؛ وهذه النسبة معناها واحد فيهما ، وإن كان المنسوب إليه مختلفا ، وإلا لكان قولنا : " لك " يقال على معاني غير متناهية ، وأنه وإن كانت لفظة " لك " مشتركا فيها ، فإنها عند ذكر العبد تدل على الملك فقط ، وفي ذكر الأب تدل على تخصيص نسبة أخرى . وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه ، بل بسبب تأخير الأمرين اللذين لا يتأخران إلا بالعرض . بل إنما المغالطة في هذا من طريق العرض ، فإن الذي هو ابن لي عرض له أن كان أباً أو ابناً أو عبداً لا من طريق ما هو لي أب ، ولا من طريق نسبتي ، حتى يكون أباً لي أو ابناً . وكذلك أمثلة أخرى من باب العرض أخذها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم .

وبالجملة فإن الأشياء المأخوذة من الكيف والكم والمضاف العارص لشيء واحد لا تتخذ إلا بالعرض ، ولا يكون بعضها جزءاً إلا من طريق ما هو ؛ وكذلك ما يكون من مقولة واحدة ، امكن أجناسها الثانية متباينة . ومع ذلك فإن الإضافات إذا حُفِظَتْ قَلَّ وقوع العرض فيما بالعرض ، وكذلك

- (١) المذكورة : المذكور د ، س ، سا ؛ مراد ان || في : ساقطة من م ، ن ||
 (٢) بمعنى : لمعنى م || والقرباة : أو القرباة س || (٣) وإن : فإن د || كان :
 كانت م || (٥) وفي : في د || (٦) مفهومه : مفهومهم || (٧) تأخير : تأخدد ،
 ن || المغالطة : المغالط م || في هذا : في ن ؛ فيها ه || (٨) ابن لي : ساقطة من س ، ن ،
 ه || كان : ساقطة من د ، م || أو ابناً : وابناً م || (٩) أب ساقطة من د ، س ، سا ||
 أو ابناً : وابناً م || (١٠) وكذلك : ولذلك م ؛ ه || الرجل : للرجل سا ||
 (١٣) جزاء إلا : الآخر د ، س ، سا ؛ جزاء الآخر إلا ن ؛ من الآخر ه || (١٤) وكذلك :
 فكذلك د ، م ، سا ، م ، ن ، ه || أجناسها : أجناسه م ، ن || الثانية : الثانية س ، ن ، ه ||
 متباينة : متناهية د ، س ، ن || (١٥) حفظت : وقعت م ، ه || قل : قبل د ، س ، ن ،
 ه ؛ بل سا || فيا : فهم م || (١٥) وكذلك : ولذلك د || الأخرى : ساقطة من م ، س ، ه ؛

- الشروط الأخرى اتقى للتقيض ؛ على أن هذا باب برأسه . وقد ذكرت لهذه أمثلة ، ونحن نذكر ما هو أولى بأن يلتبس منها من ذلك ، ويوافق أيضا أنها مغالطات برأسها ليست من قبيل اشتراك الاسم ، كما ظنه المذكور . ومن تلك الأمثلة : "إن بعض العلوم علوم للأشرار ، وكل ما هو للأشرار فهو شروردي ، لكن كل علم خير ، فبعض ما هو خير شروردي" ؛ وذلك لأنه وإن كان علم الأشرار قد استعمل فيه الإضافة الدالة على وجوه مختلفة فإن العلوم ههنا ليست تدل على القنينة فقط ، ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة أنها ليست للشرير من جهة ما هو شرير . وذلك مثل أن الإنسان إذا قال : إن الإنسان للحيوان ، لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة بل على أنه نوعه ، لأن اتقييد أزال اشتراكه . على أن كون الخير للشر قد ١٠ يحتمل أن يكون على وجوه ليس ككون الإنسان للحيوان ؛ ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك .

- ولعل أكثر أصناف هذه المغالطات لا تقع باشتراك الاسم ، فإنه إذا قال قائل : "إن الذهب خير ، وهو في دماغ فلان ، فهو خير فيه" ، وإن كان لفظة "في" مشتركة ، فإنها في هذا الموضع غير مشتركة ، ومع ذلك ١٥ قد أنتج منه غلط .

(١) لهذه : لهذا د . (٢) ويوقف : وأوقعت س . (٣) أنها : ساقطة من س . (٤) العلوم : المعلوم سا ، م ، هاش ه . وكل : فكل د . (٥) خير : ساقطة من ه . شروردي : شروردي د ، ب ، س ، سا ، ه . (٦) فإن العلوم : فإنها ب ، د ، سا ، م ، ن في فإن ه . (٨) بل : ساقطة من د ، س . (٩) للشرير : بل م . شرير : شر ه . وذلك : ماذلك ه . (١٠) إذا : إذ م . لفظة : لفظ س ، ن ، ه . (١١) الشر : للشرير د . قد : وقد ن . (١٢) أكثر أصناف : أصناف أكثر م ، ن . تقع : لان ه . (١٣) الذهب : + والدرهم م . (١٤) فإنها مشتركة : ساقطة من سا .

ولا يجب أن نتوهم أن يصدق حمل الشيء على شيء ما من وجه ، وصدق سلبه عنه من وجه آخر ، يجعل لفظه لفظا مشتركا فيه ، فإن كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء ، وبالإطلاق على شيء ، وبشرط ثانٍ على ثالث ، ووحده على شيء ، ومع غيره على شيء آخر ، إنما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحال واحدة تكثر دلالاته ، وإلا فإن قصيدة طريفة تدل على أمر ما ، ونصفها يدل لا على ذلك الأمر بل على شيء آخر ، ولا تصير مع ذلك مشتركة الدلالة . وبالجملية ليس الشيء على الإطلاق ، ومع تقييد بشيء من العوارض اتى تعرض في مقولات آخر ، واحدا ، وبأمثال هذا ما خالطوا فقالوا :
 ” هذا الشيء موجود ، وليس فرسا هو موجود ، فهو موجود غير موجود هو الفرس “ . وأيضا ما يقولون : ” هل يتكون ويوجد ما ليس بموجود ، فيكون هو الشيء الذى ليس بموجود موجودا “ . وكذلك : ” هل الذى هو موجود يبطل كونه ووجوده ، فيكون المرجود قد حصل لا موجود ، فهو موجود ولا موجود “ . ” وهل أن تخلف حسنا ، لكنه على الكذب ليس بحسن “ . ” وهل أن تستخلف حسنا لكنه على الجور ليس بحسن ، ثم الخلف مما يستحسن ، والاستخلاف مما يستعدل ، فهو حسن غير حسن ، هذا خالف “
 وكذلك : ” الطاعة حسنة ، وهى أيضا قبيحة “ ، وكل هذا لترك اعتبار

(٢) لفظا : ساقطة من م ، م || لفظ : لفظة د ، م ، ن ، هـ || (٣) بالشرط : ساقطة من م || وبشرط : بشرط م || (٥) بعينه : نفسه م ، ن || (٦) ونصفها : نصفها د ، ب ، م ، ن ، هـ ، فبعضها هـ || يدل : ساقطة من م ، ن ، هـ || آخر : + ومع م || مع : من ب ، م || (٧) بشيء : شيء م ، هـ || (٩) موجود : موجودان || فرسا : قريبا || (١٠) يتكون : يكون م || (١١) الشيء : ساقطة من م ، م || (١٣) وهل : ومثل د ، م ، ن || على : + هـ م || (١٤) وهل : ومثل م ، ن || تستخلف : يختلف د || (١٦) وكل هذا : وذلك م || ترك : الترك م ، م ، ن || اعتبار : باعتبار م ، ن .

- الوجود والشروط ، وترك اعتبار الإطلاق والتقييد ، فإذا أغنيا عن ذلك لم يعرض لها تبكيت . وأنه فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئا ، وبين الموجود وبين الموجود شيئا ، وبين الحسن بحال والحسن مطلقا ، والقبيح بحال والقبيح مطلقا ، أى فى مثال الحلف والاستحلاف والطاعة . وليس بعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان فى الحكم . ومن هذه الأمثلة : " أليست الصحة واليسار خيرا ؟ فإذا قيل : بلى ، قال : لكنها ليست خيرا للجاهل ، فإذا هى خير ليس بخير " . وكذلك : " أليس فى الذنب خير ، وليس للطيريات (*) خير " . ومما يأتى هذا سمج ، ويجب أن يفهم على هذه الصورة ، مثل أن يقال : " أليس ما لا يؤثره الحكيم فهو شر ؟ فنقول : بلى ؛ ثم نقول : أليس أحوال الخير خيرا ؟ فنقول : بلى ؛ فنقول : الحكيم لا يريد إطراح الخير وإبعاده ، وطرح الخير ونفيه حال للخير ، وما هو حال للخير فهو خير ، فالحكيم لا يريد خيرا ، وما لا يريده فهو شر ، فبعض الخير شر . وحل جميع هذا واضح .

- وأىضا مثال من باب الشر يشبه مثالا تقدم ذكره فى باب الخير ، وهو أن اللص شرير ، فيجب أن يكون ما يأخذه ويطلبه شرا ، وهو يطلب الخير ، وذلك لأنه ليس لأنه شرير يجب أن يكون جميع ما ينسب إليه شرا ، بل قد

(١) والشروط : هو الشروط ه || فإذا : وإذا ن || (٢) وبين الموجود شيئا : ومن لا وجود شيئا ه || (٣ - ٤) والقبيح بحال والقبيح : والقبيح بحال والقبيح س || (٥) الإطلاق : والإطلاق م || أو التقييدان : والتقييدان م || (٦) أليست : ليست ه || لكنها : ولكنها د || (٧) ليست : ليس ب ، د || أليس : ليس ن ؛ ما ليس ه || المذنب س ، م || (٨) وليس للطيريات : وليس الطيران د ، س || الطيريات : الطيران فى جميع النسخ || (٩) لا : ساقطة من م ، ن || (١٠) خيرا : خير ب ، س ، م ، ه || (١١) وإبعاده : وإبعاده ب || (١٢) وما لا : وما له م || (١٦) وذلك : وذلك م ، ن ه || لأنه : ساقطة من د ، س .

(*) الطيريات : الطيرة هى الطوش والخففة ، يقال إياك وطيريات الشهاب [المنجد]

يعرض أن يكون ما ينسب إليه الشرير خيرا ، كما أن المروض شر ، وليس كل ما ينسب إليه شرا ، فإن الإقبال منه ليس بشر .

ومن المغالطات في هذا الباب إذا تسلم أنه لما كان العادل آثر من الجائر وجب أن يكون ما هو على جهة العدل آثر من الذي على جهة الجور ، فيكون القتل على جهة العدل آثر من القتل من جهة الجور ، وليس كذلك ، فإن المغالطة في هذا أن لا تحفظ أنه يكون ما هو على جهة العدل آثر للعادل أو الممدول به ، وكذلك ما هو على جهة الجور آثر للجائر وللجور عليه .

ومثال آخر يجب أن يفهم هكذا : أنه " هل للعادل أن يأخذ كل شيء له من حيث كان ؟ فإن قال : نعم ، قال : فإن كان رهنا أخرجه من يده ، أو ملكا جعله سكنى لغيره " وأيضا : " هل يلزم القاضي إلا الاجتهاد ، فالاجتهاد صواب ، والسنة صواب ، وإن خالف كن صواب يخالف صوابا ، وعدل يخالف عدلا ، فيكون عدلا لا عدلا " . وأيضا : " هل يجب أن يعاقب من يقول العادلات ، أو من يقول الجائزات ؟ فيقال : من يقول الجائزات ، والعادل الذي يقول الجائزات التي جرت عليه ، يجب أن يعاقب " .

(١) إليه : ساقطة من سا || الشرير خيرا : ليس بشرد ؛ الشرن || خيرا : ساقطة من سا ، م || شر : ثرا ه || (٢) ثرا : شر من || فإن : بل م || (٣) المغالطات : مغالطات من ه || في : ساقطة من س ، سا ، ه || الجائر : الجاهل ه || (٤) الذي على : الذي هو على س ، ه || (٦) تحفظ : تحفظه د || ما : بما ب || للعادل : للفظ سا ، م || أو الممدول : والممدول من ه || (٧) ما هو على : ما على ب ، د سا ، م ن || ولا بدور : أو المجورد ، س ، سا ، م || (٨) هكذا : كذا م || للعادل : العادل د ، سا ، م || (٩) أخرجه : آثر من || (١١) فالاجتهاد : والاجتهاد د || كان : ساقطة من م || صواب : صوابا س ، ه || (١٢) وعدل : وعدلا س ، ه || هل : ساقطة من س || (١٣) فيقال : فيقول ن || يقول : يقوم ه || (١٤) عليه : ساقطة من د || (١٣ — ١٤) من يقول ... يعاقب : ساقطة من سا .

- و جميع هذه الأمثلة من اختلاف دلالة ما يقال على الإطلاق وعلى التقييد ،
مثل أن إصرار كل ما يجرى على طريق العدل يؤثر من غير أن يقال لمن .
وكذلك أن يقال : كل شيء لئلا يلكه أن يأخذه ، ولا يبين بشرط أنه ما لم
يؤجره يخرج به أو يرهته عن نفسه بحق لغيره ، ولا يبين أن الاجتهاد مرجوع
إليه ما لم يخالف النص ، وأن لا يبين قول الجائزات التي يحكيها أو قول
الجائزات التي يحجور بها على غيره . وليس الإخبار عن الجور جوراً ، كما ليس
الإخبار عن العدل عدلاً ، وعن النافعات نفعاً . و فرق بين جور يحكى وبين
جور يعمل على الإطلاق .

- وأما ما يقع من جهة التبعيت فعلبك أن تعتبر صورة القياس هل هي منتجة
أولا ، وتنظر في الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة ، وهل كل
طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرائط النقيض ،
وتجتهد في التسايات أن تراعى في أول ما تسأل هل تسلم شيئاً مرتين بحالين
مختلفين أو شيئاً يشارك النتيجة بحال دون حال . ومما يبرأ عنه أن يراعى
في المحمولات شروط النقيض ، وإذا قيل له مثلاً : "هل كذا ضعف أو ليس
بضعف" ، أجب مع استظهار فقال : ضعف كذا دون كذا . وكذلك يراعى

(٢) إصرار : اختيار من || (٢) يؤثر : يؤثر من ؛ هوثر ه || (٣) وكذلك : ولذلك
د ، سا || أن : ساقطة من د || (٣) يأخذه : يجده ؛ يجده سا || (٣-٤) بشرط
أنه ما لم يؤجره يخرج به أو يرهته : شرط أنه لم يخرج به ويعرفه د ، ن ؛ شرط أنه لم يخرج به ويعرفه م ؛
شرط أنه ما لم يخرج به ويعرفه سا ؛ شرط أنه ما لم يخرج به ويعرفه م ؛ شرط أنه ما لم يخرج به ويعرفه ه
[ويعرفه هاشم ه] (٤) بحق : نحوود ؛ لحق ه || (٦) الإخبار : للإخبار د ||
(٨) الإطلاق : لا عدلاً وعن النافعات إلى نقاب || (١٠) أولاً : أم لا ب ؛ د ،
سام ، ن ، ه || من كل : في كل د ، س ، سا ، م ، ه || (١١-١٢) كل طرف :
+ جهة وهل كل م || (١٢) تسأل ، يسلب د || بحالين ؛ بحالين ن ||
(١٣) يبرأ ؛ يرى د ؛ يبدى س ؛ يرى سا ؛ يرى م ، ه || (١٤) وإذا : فإذا س ، ه ||
ضعف : ضعفا د || (١٥) أجب : أجاز د ، سا .

الوقت والجهة في كل شيء بحسبه ، مثل استظهاره في جواب من يسأل :
 ” أليس من يعرف الأمر يعرف كما هو ؟ وكذلك الذي يجهل الأمر ، ثم أنت
 تعرف زيدا ولا تعرف أنه مرسيقار ، فتعرفه ولا تعرفه “ ؛ وهذا لأنه يشترط
 أنه يعرفه من جهة واحدة وعلى الإطلاق أو من كل جهة . وكذلك إذا قال :
 ” أليس ما هو ثلاثة أذرع أكثر مما هو ذو ذراعين ؛ لكن هذا ذو الذراعين
 أكثر عرضا ، فهو أكثر وليس أكثر “ . فإذا تحفظ المحيب وقال : هو أكثر
 طولا ، لم يلزمه هذا التبكيت .

وأما المصادرة على المطلوب الأول ، فإن عرف المحيب أنه مصادرة لم يسلم
 ولم تلزم الشنعة ، وإن كانت الشهرة توجب تسليما ، أنكر ، ولم يحتشم نائلا :
 إني بعد أن خالفت الشهرة في الوضع الذي أنصره ، فكذلك أخافه فيما هو هو
 أو على حكمه ، فإن سها ولم ينل به وداس عليه فسلم المصادرة ، فإن اتبه تدارك
 وقال : هب أنى سلمت ، فليس لك قياس ، لأن هذا التسليم رجوع منى عن
 وضعى ، ومساعدة لك ، وأما أنت فلم تعمل شيئا ولم تفهم تبكىنا ، وكيف
 يكون وأنت استعملت نفس نقيض وضعى في إباتته ، والمقدمة عين النتيجة .

(٢) يجهل : يجهل س || (٣) يشترط : لمن شرط د ، لم يشترط س ، سا ، م ، ه ||
 (٤) كل : ساقطة من س || وكذلك : فكذلك د || (٥) أليس : ليس د || ثلاثة : ثلاث د ||
 أكثر : أكبر د || ذو : ساقطة من ب || ذو الذراعين : ذو ذراعين س ، ه ||
 (٦) أكثر وليس أكثر : أكبر وليس أكبر د ؛ أكثر وليس أكثر هان || فإذا : فإذا م ||
 (٨) فإن : بأن س ، سا ، م || (٩) تسليما : تسليما س ، م ، ه || يحتشم : يحتشم
 د ، س ، ن ، ه || (١٠) إني : أى سا ، م ، ن ، ه || أن : ما ب ، د ، ن || خالفت :
 خالف م ، ن || الوضع ، الوضع د || أخالفه : خالفه سا || هو هو : هو هو
 سا ، م ، ن || (١١) ودلس : ورد ه || نسلم : نسلم ه || اتبه : قال د ،
 سا ، م ، ن ، ه || (١٢) من : من س ، ه ، غير سا || (١٣) وضعى : وضع د ||
 تعمل : تفعل س ، ه || تفهم : تفهم س ، سا ، ه || تبكىنا : ساقطة من ن ||
 وكيف : فكيف د || (١٤) نفس : ساقطة من س || وضعى : وضع د ، ن ، ه || حين :
 فبرد ، س ، سا ، م ، ه .

وأما وضع ما ليس بعلة فتراعى أنه هل يلزم ما يلزم مع دفع ما تسلمه ، فإن كان قيل إنه سواء سلم ذلك أو لم يكن ، فالشنع لازم ، وليس يفيد .

- وأما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالى فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازماً ، واللازم ملزوماً ، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الانعكاس . وهذا الباب على صنفين : إما على سبيل الاستقامة ، وإما على سبيل عكس التقيض ومقابلة الوضع ؛ فإنه تارة إذا قيل : كل حريف حار ، ظن أنه يصح معه أن كل حار حريف ، وقع منه التضييل ؛ وتارة إذا قيل : كل متكون له مبدأ ، يظن أن ما ليس بمتكون ليس له مبدأ ، ويعرض ما عرض لما ليس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكون ، فهو غير متناه . وذلك الغلط ، بل اللازم — كما علمت — بالعكس .
- ١٠

وأما السؤالات إذا جمعت فيلزم أن نتأمل المحمول والموضوع ، أو المقدم والتالى ، هل هو واحد على جهة في المعنى أو كثير ، وأن نفصل ولا نجيب إلا عن واحد واحد . وأقل ما يقع هذا الغلط إذا كان الجواب بالإيجاب أو السلب صادقا في الجميع ، كما في اللفظ المشترك المتفق المعانى في الحكم . وأعظم ما يقع فيه الغلط إذا كان مختلفا ؛ فلنحذر من هذا .

١٥

- (١) أنه : له نجح || ما يلزم : ساقطة من د || دفع ؛ رفع من ه ، || (٢) فالشنع : فالشنع ه || يفيد : من فعله ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه ؛ يقبله هاشم ه ||
- (٣) واللازم : أو اللازم سا || تغلط : تنالط ن ، ه || فتجعل : فتقبل من ، سا ، م ، ه ، ||
- (٤) حين : حتى من || (٥) صنفين : صفتين ن || (٨) يظن : ظن د ، من ||
- (٩) لما ليس ب : لما ليس ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه || حين : خبر من || حكم : ساقطة من من || (١٠) الزوم : اللوازم م | كما : كذا د || (١١) أو المقدم : والمقدم سا || (١٢) هل : ساقطة من ن || (١٣) وأقل : وأقل ب ؛ وأرسل ||
- (١٥) هذا : ساقطة من د .

ومما يغلط من هذا القبيل أن يكون الجواب في المسألتين المجموعتين بالمتقابلين ؛
مثلا أن يكون أحدهما خيرا والآخر شريرا ، فيقال هذان خير أو شر ؛ ويقال
أيضا من وجه آخر إن مجموع هذين لا خير ولا شر ، لأن الكل ليس هو ولا
واحد منهما ، وكل واحد هو هو وليس الآخر ، فيقال للمجموع هو كل واحد
وليس هو هو ، وليس الخير والشر إلا هما ولهما ، وهو أيضا لهما ، وليس هو
هما ، فهو هما ، وليس هما . وأيضا : ليس ما هو خير يكون شريرا ، والشريـر
يكون خيرا ، فيكونان قد صارا شيئا واحدا ، كل واحد منهما خير وشر ،
لأن الخير صار شرا ، والشر صار خيرا . فهذه وإن تاملت بجمع السؤالات ،
فلها أيضا ضروب أخرى من التضليل من باب اشتراك الاسم وغيره .

١٠ وليس لقائل أن يقول : إذا قلنا : " كل أو كلاهما " فهو تأحيد لا تكثير
فإن " الكل وكلاهما " يصلح للتكثير ، وإذا حمل شيء في مثل ما نحن فيه
على " كلاهما " فقد حمل على اثنين في المعنى ، وإن كان واحدا في اللفظ ،
اللهم إلا أن يكون الموضوع واحدا . ويدخل الكل للسور ، وذلك غير
ما نحن فيه . فهذا ما نقوله في المغالطات التي في نفس القياس بحسب اللفظ
والمعنى . وأما الخارجة فنذكر أحوالها أيضا .

(١) في : ساقطة من سا || بالمتقابلين : بالمتقابلين م ؛ المتقابلين ن || (٢) والآخر :
والشر من || (٣) وجه : جهة من ، م || ولا شر : + وليس هو هما وليس م ||
(٤) وكل : نكل د || فيقال : فقال د || (٥) وليس هو هو : وليس هو ه || هما ولها :
هو أو لهما نج || (٦) وأيضا ليس : وليس من || شريرا : شريـر من || شريـر
والشـريـر : شرا والشر د ، ن || (٧) واحد : ساقطة من م ، ن || فهذه : وهذه ب ||
(٨) بجمع : بجمع ب ، س ، سا ، م ، ه || (٩) التـضـليل من : التـضـليل في م || (١٠) إذا قلنا :
ساقطة من م || لا تكثير : أو تكثير سا || (١١) وكلاهما : وكليهما ه || للتكثير : للتكثير
م || وإذا : فإذا ب || (١٢) كلاهما : كليهما م ، ن ، ه || (١٣) للسور : سور ن ||
(١٤) في نفس : من نفس م || (١٥) الخارجة : الخارجة د .

- وأما الأقاويل الملحثة إلى التكرير إما في المضاف فنحن نبين أن الشيء المضاف لابد من تعريفه بالمضاف الآخر — من حيث يكون المضاف الآخر ذاتا — ثم ليس المضاف ذاتا تتكرر على المضاف ، اللهم إلا أن نسأل على وجه يعرض ما قلناه في موضعه من أن الملحجء إليه فحش السؤال . والسؤال الفاحش هو الذي يسأل عما لا فائدة فيه ، فيكون جوابه لا فائدة فيه . ثم ليس كلما تكرر شيء عرض منه هذيان ، فإذا حددت العشرة الحد الحقيقي احتجت أن تقول إنه عدد مؤلف من واحد وواحد وواحد ، وكذلك حتى تكرر إلى المبلغ الواجب من غير استحالة ولا هذيان ، وذلك لأن ما هو مكرر فبيان مكرر ، وكذلك أجزاء الموجبة تكون موجودة في السالبة ، وأن يفعل في أن لا يفعل . فإذا قيلت المنفصلة من إيجاب وسلب لم نقل قد كرر فيه الشيء لأنه كرر على نحو يجب ، فلا يكون موضع شناعة . ولو أن إنسانا تكلف أن يعرف الضعف خلوا من تعريفه بغيره الذي قد يتعرف بنوع ما به ، ويكون له تكرر ما ، لما عرف الضعف ، بل ربما عرف موضوع الضعف كالاتينية ، ويكون عرف شيئا لازما له الضعفية ، وليس ذلك الشيء في جوهره من المضاف ، ويكون مثل المعلم الذي هو هيئة تما للنفس وصورة من باب الكيفية تلزمها إضافة ، ولذلك ما كان لها أن تخصص ولا تخصص في مقابلة شيء مثل الطب ، فإنه يتخصص

(١) الأقاويل : الأقوال س || (٣) وجه : وجهة م || (٥) جوابه :
 + ما م ، ن || (٧) واحد : ساقطة من د ، م || (٨) لأن : ساقطة من م ||
 فيانه : فشانه س || فيانه مكرر : ساقطة من م || (٩) فإذا : وإذا د || قيلت :
 قلت س ، ن ؛ قيلت سا || (١٠) كرر : مكرر م || (١٢) يتعرف : يتعرض د ،
 س ، ن || ويكون : يكون د || (١٣) ربما : ساقطة من ن || كالاتينية : الاتنية هاش ه ||
 (١٤) الضعفية : الضعيفة م || وليس : فليس د || (١٥) الكيفية : الكيف ن ||
 ولذلك : وكذلك د ، م ، ن || (١٦) مقابلة : مقابلها س ، سا ، م ، ن ، ه ، +
 في مقابلها س .

من بحث العلم ؛ ولا يكون كونه مبتدئا إلا للذي يكون به جنسه ، وهو العلم مضافا ؛ لأن تلك الإضافة عارض لازم كثير. وقد بينا هذا في قاطيعورياس.

وأما الباب الآخر مما يشنع بوقوع التكرير فيه من جهة الأعراض الذاتية التي يؤخذ في حدها الموضوع ، ويعلم بتوسط ما يحمل عليه ؛ فإن التكرير يقع فيه أيضا بسبب غش السؤال ، فيحتاج إلى أن يقال ، إن الأنف الأنطس هو أنف فيه التقير الذي يكون في الأنوف ؛ وإيس هذا كذبا بل مكررا ؛ لأنك أخذت السؤال مكررا ؛ وجواب المكرر يكون مكررا . نلو قلت ” أنطس ” وحده ، كُن يكون أنفا فيه تقير . فكما أنك إذا استوضحيت معنى قولك ” أنف أنف ” ، كُن الجواب عن تحديده مكررا ، كذلك إذا قلت : ” أنف أنطس ” . ومع هذا فليس شندا ولا كذبا أن يكون أنف فيه تقير يكون في الأنوف ؛ بل الشنع والكذب هو أن يكون أنف فيه تقير يكون في الساق حتى يكون ألحج . وإذا قلنا : أنف فيه تقير ، لم نحتاج إلى أن نقول فيه تقير أنفى .

وأما ما يعرض من العجمة فينبغي أن لا يجيب حتى يحاولوا هم الكشف ، فليس عليك أن تجيب عما لا تعلم ، من أى الوجوه كانت العجمة : من الإعراب أو التذكير ، أو التأنيث ، أو غير ذلك . وهذه المواضع المغلطة تكون في بعض الأوقات أظهر ، وفي بعضها أخفى . وربما اتفق أن يجتمع في شيء عدة وجوه

(٣) جهة : جملة س ، ه || (٤) يؤخذ في حدها : وجد في أحدها س ، سا ، م ، ن ، ه || (٥) التكرير : المكرر ، س || (٥ — ٦) هو أنف : هو هو أنف س ، ه || (٧) قلو : ولوب ، د ، ن ، ه || (٨) أقفا : أنف د ، م ، ن || (٩) كان : وكان م || أنف : أقفا || (١١) بل : مثل س || الشنع : التشنع م || تقير : التقير الذي ن || (١٢) ألحج : الألحج ب || (١٣) هم : منهم م || (١٥) المغلطة : + قد ن ، ه || (١٦) الأوقات : + المغلطة م ، ن ؛ + تكون في بعض الأوقات م || قى : + واحد ن ، ه .

من هذه فترداد التباسا ؛ وتستدعى وجوها مختلفة من الحل . وقد يكون في باب واحد ما هو أصعب وأسهل ؛ مثل ما يكون في الواقعة في اتفاق الاسم ، مثل النحو الذي تختلف فيه أحكام المحمول في موضوعات مشتركة الاسم .

- والأقويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المغالطة والشعر ، فأكثرها من قبل اللفظ ، مثل ما يقال في العربية : ” يا نبيل يا حر ” ويعنى به شيء آخر ؛ ومركبات ، ونفثات ، وتصحيفات مضحكة تذهبن على أولى الدربة ، فضلا عن الأغنام ، ولو كان التضليل من اللفظ ؛ وليس إنما تقع الضلالة بهذه الوجوه للأغنام ، بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون . والقول الحاد التأثير السريع العمل جدا هو الذي لا يفتن معه بسرعة هل الغلط في التأليف ، أو في أنه لا ينبغي أن تسلم مقدمة ، أو هو كذب صرفا ، أو يجب أن يسلم بعد التفصيل ، فإن مفهومها متضاعف ، وأقواه ما بكت بما هو أشد شهرة من النتيجة ما كان من المجادلين يسأل عن طرفي سؤال أحدهما مشهور والآخر شنع حتى يدري أيهما ينفع تسليمه في المطلوب السائل ، بل يكون من أمور مظنونة كلا الطرفين فيها

- (٢) أصعب : أضعف من ، سا ، ن || (٤) والشعر : والشعرية ن ؛ ساقطة من سا ||
فأكثرها : وأكثرها ب ، سا || (٥) يقال : + أيضا د ، سا ، م ، ن ، ه ||
العربية : العرفية ه || (٦) ونفثات : ومعنيات ه || مضحكة : + مثل م ||
(٧) فضلا : فضلا د || الأغنام : الأغمار من ، م ، ه ؛ الأعراب سا || ولو :
وهو ن || (٨) للأغنام : للأغمار من ؛ للأعراب سا ، ن || المجربون :
+ مثل القائلين من مناقض زيتون ومنديا من أن الواحد والموجود يدلان على معنى واحد ،
وعندهما أن أشباههما لا يدلان على معنى واحد وأكثر ما يغلط ن || (٩) هل : أهل ب ، ما ||
أرفى : وفي ن || أن تسلم : أن لا تسلم سا || صرفا : صرف د ، سا ، م ، ن ||
(١١) مفهومها : مفهومنا ه || وأقواه : بكت : يكسب س ||
(١٢) المجادلين : الحاد ليس د ، س ، سا ، ه ؛ إيجاد ليس م || (١٣) يكون من :
يكون في ه || مظنونة كلا : مطلوبة كلي س ؛ مطلوبة كلام ، ن ؛ مظنونة كلي ه || فيها :
فهما د ؛ فتها س ، سا ، م ، ه ؛ منها ن .

سواء في الظن ، ليس أحدهما أشهر . وفي مثل هذا إن استعمل الحاد المعاجل
من السؤال عرضت الحيرة ، لاستبهام الذي ينفع ، وإشكال الأمر في الكاذب
والصادق ، وصحة القسمة السؤالية وفسادها ، وقصر مدة النظر والتأمل .
وكذلك إذا كان السؤالان سئلا ولم يعتن المسوق إليه الكلام بهما من طرفي
النقيض حتى تكون مطالعة المطلوب تهدي سبيل المقاومة . وكذلك يشكل هذا
التأليف على مستقيم أو على خلف . وكذلك القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج
إلى ترجيح ، ويصعب ويعلم أنها متقابلة يدفع بعضها موجب البعض ، ولا يهتدى
إلى السبب الذي من قبله تعرض ، وأخذ الحاد أن ما يخفى وجه الغلط فيه
هل هو من التأليف ، أو من المقدمات ، وهل فيها كذب أو حاجة إلى تفصيل
الاسم المشترك . وبعد ذلك ما نعلم مثلا أن المغالطة ليست في التأليف ، ولكن
يشكل هل هي بسبب كذب أو حاجة إلى تفصيل ، ثم لا نعلم أن ذلك في أي
مقدمة . ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة ، أو استعمال فيه
في جملة ما يسلم شيء لم يتسلم .

- (١) استعمال : يستعمل ن || الحاد : حاد ه || (٢) لاستبهام : لاستبهام د ||
(٣) القسمة : القسم د ، س || (٤) يعتن : يعين سا ، م ، يغير ن ، يعنى ه ||
المسوق :- الشوق سا ، المشوق م || مطالعة : مغالطة س ، ن || (٦) المضللة : المضللة
س ، سا ، المتصلة م || المتقابلة : مقابلة د ، ساقطة من م ، ن ، ه || (٧) يدفع : يرفع
س ، سا ، م ، ن ، ه || موجب : موجب د || ولا : فلا د || (٨) وأخذ :
فأخذ س ، ه ، فأخذ سا ، م || يخفى : يخفاب ه ، ينفى [ينفى] س ، سا ، م ، ه ||
(٩) وهل : فهل ب || (١٠) أن : أي د ، إلى سا || ليست : ليس سا ،
ن ، ه || (١١) هل : ساقطة من ن || (١٢) الركيك : الدليل ن || شهرة : شهوة د || أو :
إذا ه || (١٣) في : من س ، ه ، ساقطة من م .

ولا يجب أن نجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاستهانة إذا كانت صحيحة —
صحيحة أحوال الحدود — وأخذ بسرعة إلى الصحة ، بل يجب أن يستعان بها ؛
كن القول غير موهم شهرة المقدمات ، ولا إنتاج التأليف ، إذ يكون السائل
ضعيفا غير محنك .

و يجب أن تتلطف في النقض ، فتارة تقصد به القول ، وتارة القائل ،
بأن ترى أنه لم يسأل جيدا ؛ فإن السؤال قد يراد به تارة المحيى نفسه ، وتارة
قد يراد به الأمران .

(١) المقدمات : المقدمة س || للاستهانة : الاجابة س ؛ لاستهانة ن || (٢) نها :
بما س ، ه || (٣) إذ : أوس ، ه || (٤) محنك : محيىك د ؛ محنك سا ، م ، ن ، ه ؛
محشد س || (٥) النقض : التقويض ن ، ه || (٦) قد يراد به : ساقطة عن س ||
(٧) الأمران : الأقران د ؛ الزمان س .

[الفصل السادس]

(و) فصل في خاتمة الكلام في السوفسطائية وعذر المعلم الأول

عن تقصير لو وقع

قد بينا وجوه المغالطات وحلها ، ووجه السؤال بها ، وأخذ مقاومتها ،
والواجب أن نعود إلى إجمال القول في غرضنا :

قال المعلم الأول : إننا لما حاولنا أن تكون لنا قوانين تقتدر بها على إيراد
القياسات من المشهورات افترض جدلى أو امتحانى ، وكان السوفسطائى
يشاكل هذين - أى الجدلى والامتحانى ، أما الجدلى فلأن موضوعاته مشتركة ،
ولأن السوفسطائى قد يتشبه بالجدلى ، ويسمى بحسب ذلك مرأيا ،
وأما الامتحانى ، فمن حيث المغالطة ، ومن حيث يشارك الجدلى أيضا -
أردفناه بالنظر في هذه الصنعة . ولم نتشعب ولم تقتصر على ما للسائل في ذلك ،
بل وما للجيب في حفظه الوضع بالمشتركات ، وعلى ما يجب أن يراعيه في الأمور
المشهوره ، وما للتشبه بالمجيب حفظاً منه لأوضاع سوفسطائية . والحفظ بالجملة
أصعب من السؤال ، إذ السؤال كالحدم ، والحفظ كالبناء . وينبغى للمحافظ

(٢) العنوان موجود في نسخة ه فقط || (٤) وجه : وجوه من || بها : بهما

د ، ساقطة من من || (٦) حاولنا : وحاولنا من || قوانين : قوة د ، س ، ساء

ن ، ه || تقتدر : تقدر من || (٧) من : ساقطة من م || السوفسطائى : + قد

يتشبه د || (٨) أى : إلى ب ، د ، ساء ، م || (١٢) وما : ولما ب ، د ||

حفظه : حفظ ب || (١٣) التشبه : المتشعب || لأوضاع : ولأوضاع ن ، ه ||

(١٤) إذ : إذا د .

أن يحتفظ بالمشهورات لا غير . وأما السائل فيعمل من كل ما يتسلمه ؛ وكذلك كان سقراط لا يجيب ، إذ كان يعترف أنه لا يحسن ذلك ، بل كان يقوم مقام السائل .

والذى فى التعليم الأول بعد هذا لا يجب أن يفهم منه أنه يتكلم فى القياس العام ، بل هذا فى القياس السوفسطائى ، وإن كان كذلك قال : "وقد كان لنا فى الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة أصول مأخوذة ممن سبقنا" ليس يعنى من حيث هى مجردة عن المواد ، بل من حيث استعملت فى مواد ، فكان هناك جزئيات استعملت فى البراهين — مثلا فى الهندسة — وجزئيات استعملت فى السؤال والجواب فى الجدل والخطابة ، أمكن أن يتزع منها قوانين كلية . وهذه الجزئيات كانت فى ابتداء تفتين الناس للجدل والخطابة قليلة جدا ، ثم انتشبت وكثرت على حسب نبوغ التابعين أخيرا ، والبناء عليها ، وتبديلها ، وإصلاحها ، وصارت لهم ملكة — وإن لم تكن عن قوانين — فسألوا وحلوا وخلفوا من الجزئيات ما فيه كفاية ؛ وربما دلوا على أمور ما من الكليات ، وإن نلت . وقد ذكر أقواما توالوا فى تربية الخطابة بعد القدماء مثل طيطياس ، وبعده ثراسوماخوس الذى يجادل سقراط فى أمر العدل ، ثم ثادروس (*) .

- ١٥ (١) يحتفظ : يحتفظ ن || بالمشهورات : المشهورات س ، هـ || فيعمل : فيعلم د || من : فى س ، هـ || يتسلمه : يتسلم ب ، س || وكذلك : ولذلك سا ، م ، ن ، هـ || (٢) إذ : إذا د || يعترف : يعرف د ؛ يعترف هـ || (٣) الأول : ساقطة من ن || أنه : أن م || (٥) هذا فى : فى هذا س ، هـ || كذلك : لذلك س ، هـ || (٧) استعملت : استعملنا ن || فكان : وكان سا ، ن || (٩) فى السؤال : فى مواد السؤال ن ، هـ || فى الجدل : والجدل ن ، هـ || (١١) انتشبت : انتعت د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || نبوغ التابعين : تنوع التابعين د ، س ، م ، ن || وتبديلها : وتبدها م || (١٢) وإن : فإن ب ، د || (١٣) وخلفوا : وحلوا م ؛ ساقطة من ن . (١٤) ذكر : ذكروا م ، هـ || أقواما : أقوام د || (١٤) طيطياس : طيطاس س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١٥) ثراسوماخس : ثراسوماخس ب ؛ براخوماخس س || ثادروس : مادروس سا .

(*) انظر أرسطو ١٨٣ ب ٣١ — ٣٣ ، وقوله : "ذكر أقواما" يريد أرسطو فى كتاب السفسطة .

وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئا يعتد به لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شيء — لا في الأصول ولا في الجزئيات — نزلها إياهم أصلا ، [و] مع ذلك فإن الحاجة قلت إلى صناعة السوفسطائية ، فلم يتم عقودها فضلا عن حلولها ، بل تكلموا في أمثلة قليلة جزئية ، وأشياء تناسب الخطابة ؛ لكننا بسطنا القول قليلا ، ونظرنا في وجوه الأفايط ، وجمعناها ، وجردها من المواد صناعة كلية . وإنما مست الحاجة إلى مثل الخطابة بسبب إثار ما يؤثر ، واجتناب ما يجتنب . وكان الأولون إنما وقعوا أولا من الخطابة إلى هذا الجنس ، ثم استنبطوا ؛ وكانوا يستعملون فيه لمون ويتعلمون قبل أن يجردوا الصناعة ، فيكون من يعلم منهم يتعلم منه على سبيل ما يتعلم من المعلم المحرب لا على سبيل الصانع القياس ، فما كانوا يفيدون صناعة ولا أمرا كلياً ، إلا ما لا يعتد به ، بل يبلغ فائدة . وكان مثلهم مثل من يقول : إني أصلكم حيلة في وقاية أقدامكم ألم الوطء والحفا ، وهو أن تقطع من الجلود ما تلبسون من خير تفصيل وبيان ، بل على سبيل عرض خفاف معموله عليه — فإن هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم أى الجلود تصلح ، وكيف تقطع ،

(١) يوف : يوف د || (٣) نزلها : يرود بها ن ، ه || أملا : ساقطة من ص ||
 (٤) قليلة : ساقطة من ص || وأشياء : وإنشاء د || (٧) يجتنب : يجنب
 س ، ما || وكان : فكان ب ، ما || (٨) استنبطوا : استبطوا د ، ب ، س ، ساء ه ||
 (٩) منه : ساقطة من ص || المعلم : العلم د || (١٠) الصانع : الصانع د ||
 يفيدون : يفندرون م ، ن || (١١) ما لا يعتد : ما يعتد سا ، م ، ن ، ه || يبلغ :
 مبلغ ب ، س || مثلهم : ساقطة من ص || (١٢) ألم : ساقطة من ن ||
 (١٣) عرض : عرض ن ،

وكيف تخرز، وما لم تميز الخفاف والشمشكات (*) بفصولها . بل الذي يفيد مثل هذا العلم ، فإنما يفيد أمرا مستتبها — وكل ما حسبنا تجمع الخفاف من غير تفصيل . ومع ذلك فإنه لا يخلو بما يعمل به عن هداية ، ولكنه لا يكون قد أفاد الصناعة . وأكثرهم جدوى من أفاد شيئا صناعيا اتخذه ، فصناعته كن أفاد خفا معمولا ، ولم يفد بذلك صناعة ، إذ لم يفد كيف يعمل الخف . قال :
هـ فلهذا لم نستفد ممن سلف صناعته ، بل ورثناهم أمورا خطيبة معمولة وجدالية وبرهانية .

قال : وأما صورة القياس ، وصورة قياس قياس ، فأمر قد كددنا في طلبه مدة من العمر حتى استنبطنا ، فإن عرض في هذا الفن الواحد تقصير فلنعذر من يشعر به عند التصفح ، ولتقبل المنة بما أفدناه من الصواب ، ولنعلم أن إفادة المبدأ واستخراج قاعدة الصناعة أجل موقعا وأسمى مرتبة من البناء عليها خصوصا إذا كن المستبط — مع أنه مخترع مبتدئ — محيط بكل الصناعة وقوانينها ، لا يذر منها إلا ما يعتد به . فهذا ما يقوله الملم الأول .

(١) والشمشكات : والشمشكان د || بفصولها : وبفصولها هـ || (٢) مستتبها : مستتبها م || وكل ما : وكما س || حسبنا : خشينا ب ، هـ ؛ ساقطة من م ، ن || (٣) عمله : عمله د ، ن ، هـ || هداية : + ما س || (٤) فصاعته : بصناعته م ، ن ، هـ || (٥) إذ : إذا د ، س || قال : ساقطة من م || (٦) ممن : من م || سلف : ساقطة من س || صناعته : صناعته د ، س || معمولة : معلومة د || (٨) قال : ساقطة من م || (٩) بما : بمبلغ ما م ، س ، ن || (١٠) وأسمى : وأسمى م ، ن ، هـ || (١٢) مبتدئ : مبتدئ س || محيط : محيط ب ، د ، ن || (١٣) لا يذر : ولا يذر م .

(*) الشمشكات : لفظة فارسية ، كذا بجميع الخطوط . وأملها من "ثم" وهو فعل يلبس في السفر ، ويصنع عادة من الجلد غير المدبوغ ، ويثبت بأربعة في القدم (من قاموس سننجان) وتجمع ثم على شمشكات ، ولعل النسخ وضروا مدة بعد حرف الميم فأصبحت تقرأ شمشكات ، أو شمشكات . والأصح هو شمشكات .
[المحقق] .

وأما أنا فأقول لمعشر المتعلمين والمتأملين للعلوم : تأملوا ما قاله هذا العظيم ؛
ثم اعتبروا أنه هل ورد من بعده إلى هذه الغاية — والمدة قريبة من ألف
وثلاثمائة وثلاثين سنة — من أخذ عليه أنه قصر ، وصدق فيما اعترف به من
التقصير ، فإنه قصر في كذا ؛ وهل ينبغ من بعده مَن زاد عليه في هذا الفن
زيادة ؟ كلا بل ما عمله هو التام الكامل ؛ والقسمة تقف عليه ، وتمنع تعديه
إلى غيره . ونحن مع غموض نظرنا — كان أيام انصبابنا على العلم ، وانقطاعنا
بالكية إليه ، واستعمالنا ذهننا ، أذكي وأفرغ لما هو أوجب — قد اعتبرنا ،
واستقرينا ، وتصفحنا فلم نجد للسوفسطائية مذهباً خارجاً عما أورده . فإن كان
شيء فتفاصيل لبعض الجمل — التي أخذناها منه — ما نحن نرجو أن نستكثر
من الدلالة عليه في ”الواحق“ حين ما نرجو أن نكون أفرغ لما هو أوجب .
والذي عمله معلمه ، وسماه كتاب ”سوفسطيقا“ حاد فيه عن الواجب ، وقصر
عن الكفاية . أما الحيد فخلطه المنطق بالطبيعي والإلهي ، وهذا لضعف تميز
كان فيهم قبل نبوغ هذا العظيم ؛ وأما التقصير فإنه لم يفهم وجهاً للغالطة
إلا الاسم المشترك . وبالحري أن نصدق ونقول : إنه إن كان ذلك الإنسان
مبلغه من العلم ما انتهى إلينا منه ، فقد كانت بضاعته مزجاة ، ولم تنضج

(١) فأقول : أقول سا || لمعشر : ياعشرد || (٢) أنه : ساقطة من سا || بعده :
بدد هـ + هـ ، هـ || (٤) وهل : ساقطة من د || من بعده : بعده د ، س ||
(٥) ما : ساقطة من ن || وتمنع : وتحصرد ؛ وتحطرس ، سا ، م ، ن ، هـ ||
(٦) على العلم : ساقطة من سا || (٧) أوجب : واجب ن || قد اعتبرنا ، واعتبرنا س ||
(٩) فتفاصيل : فتفصيل س ، هـ || (١٠) ما : أما هـ || (١٢) الحيد : الحيد
د ؛ الحيل س || وهذا : فهذا ب ، د || تميز : تميزب || فيهم : منهم د ، ن ، هـ ||
(١٣) يفهم : ساقطة من د ، ن ، هـ || للغالطة : من المغالطة سا || (١٤) أن : ساقطة
من س- || (١٥) مبلغه : ما أبلغه س || انتهى : انتهينا د ، س .

الحكمة في أوانه نضجا يجنى . ومن يتكلف له العصبية، وليس في يديه من عامه
إلا ما هو منقول إلينا ، فذلك إما عن حسد لهذا الرجل ، وإما لعامية فيه
ترى أن الأقدم زمانا أقدم في الصناعة رتبة ؛ والحق بالعكس .
ونسأل الله الهداية والتوفيق .

[تم كتاب السفسطة]

٥

(١) وليس : + له من || (٢) هن : على من || (٣) والحق : والأمرن ؛
والحق والأمرم ، ه || (٤) ونسأل الله الهداية والتوفيق : ساقطة من د || (٤-٥) تذكر
على التوالى خاتمة كل نسخة :

ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى
من المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ب || تم كتاب السفسطة من كتاب الشفاء د || ونسأل الله
الهداية والتوفيق س || ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع
من الجملة الأولى من المنطق صا || ونسأل الله الهداية والتوفيق فهو الهادى والموفق للصواب —
تم الفن السابع من الجملة الأولى م || ونسأل الله الهداية والتوفيق فهو الهادى والموفق للصواب ن ||
ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق
من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه محمد النبي
 وآله أجمعين ه .

كشاف الاصطلاحات

(١)

اتفاق الاسم ١٠٧ ، ٣٠

الاتفاق في الاسم ٣ ، ١٠٤ ، ١٢٤ ، ١٠٤

اختلاف المعجمة والإعراب ٨ ، ٤

» اللفظ ٨ ، ٥

» إعراب التقديم والتأخير ١١ ، ١١

» في المفهوم ٢٩ ، ١٣

» مفهوم التركيب ١٠ ، ٨

أخذ ما ليس بعلّة علّة ٣١ ، ١٠٤ ، ٣٥ ، ٣٠٦

أخذ المندمات الكثيرة كندمة واحدة ٣١ ، ١٥

اسم مشترك ٢٩ ، ١٠٤ ، ٤٥ ، ٥٠٤ ، ٤٨ ، ٦٠٤ ، ٧٥ ، ١٤٠٨ ، ١٠٤

١٠٤ ، ١١٤ ، ١٤

اشتراك الاسم ٤ ، ٦٠٤ ، ٦٠٤ ، ٨٠٤ ، ٨٠٤ ، ٣٠٤ ، ٩٠٤ ، ١٠٤ ، ١٠٤ ، ١٣٠٤

٢ ، ٣٢ ، ١٥٠٤ ، ٤٨٠٤ ، ١١٠٤ ، ٧٧٠٤ ، ١٠٠٤ ، ٧٩٠٤ ، ٣٠٤ ، ٨٤٠٤ ، ٢٠٤

٨٥ ، ٧٠٤ ، ٨٨٠٤ ، ٩٠٤ ، ٩٥٠٤ ، ١٥٠٤ ، ٩٦٠٤ ، ١١٠٤ ، ٩٧٠٤ ، ٣٠٤

اشتراك المفهوم ٨٣ ، ٣٠

» التسمية ٨ ، ٤

» في التركيب ٢٩ ، ١١

» في الشكل ٢٩ ، ١٢

» في الهيئة ٨٨ ، ٢٠

اشترك في المقدمات ١٠٠٢٩

» اقظ مفرد ۶۶۱۰

الإطلاق والتمديد • ٤٠٢٤٩٩٠ •

على الإطلاق والتقييد ١٠١ ١٠١

الإعجام ٧٤٤ ١٧٤ ١٥٤ ١٩٤ ٨٤ ٧٤

الاستنتاج ٨ ٦ ٨

أقاول ٤٥ ٦٦ ٤٦ ١٣٦ ٥٢ ١٦٦

أقاويل صحفية ١٦٥٣

أقاويل مضحكة ١٠٧ ٤٦

امتحان ۷۶۱۱۰

(صناعة) امتحانية ٨٦٩١

(محاورات) امتحانیہ ۶ ۱۲۶ ۶ ۳۷ ۶ ۴۶

أبرام العكس ٢٣ ١٤ ٢٨ ٤

إيهام العكس الكلي ١٠٦٣١

ایمام عکس اللوازم : ۲ ، ۶ •

إيمام الموهو - ٨٦٣١

(ب)

باطل — الباطل ٦ ٣ ٥ ٩ ٢ ٦ ٩ ٣ ٧ ٦ ٧ ٣ ٦ ٣ ٦

241

۱۰۶۸۲۲۵۲۵

البرهان ٣٦ ، ٤

البرهانی ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱

(الصناعة) البرهانية ٥٠٦٠

(الصنائع) البرهانية ٦٠١١١ : ١١٠٦٠

(العلوم) البرهانية ٥٠٣٦

(المأخذ) البرهانية ٣٠٤١

(المحاورات القياسية) البرهانية ١٤٠٦

البراهين ٨٠١١١

(ت)

تبكيث ١٠٨٠٨ : ١٣٠٨٠ : ٢٩٠٥٠ : ٣٢٠٦٠ : ٣٨٠٣٨ : ١٣٠٤١

١٠٧٧٠ : ١٥٠٨١ : ١٣٠٨٢ : ١٠٨٢ : ١٠١٠٩

التبكيث الداخل في اللفظ ٣٠٨٠٧٠٦

التبكيث العام ٦٠٤١

تبكيث حقيق ١٢٠٤١ : ٧٠٢٢

التبكيث المشبه ٢٠٤٩

تبكيث مغالطى ١٠٦٠١ : ٦٠٧ : ١٠٩ : ١٠٤٠ : ١٠٠٤٠

» مطلق ١٠٠٢ : ١٠٣

(الجهل) بالتبكيث ١٥٠٣٠

تبكيثات برهانية ٨٠٤٠

» جدلية ٨٠٤٠

» معنوية ٢٠٩٢

» مغالطية ٢٠٢٠ : ٢٠٣٥ : ١١٠٤٠ : ١٢٠٤٠ : ٢٠٨٣

تميز ٣٠٨٩ : ١١٠٨٢ : ٣٠٤١ : ٤٠٢٦

تميز ٤٠٢٦

تركيب ٣ ١٥ ٨ ٤ ١٢ ٨ ٤ ١٤ ٦ ١٦ ١٥ ١٧
٩ ٣٣ ٢ ٧٠ ٣ ٨٤ ١٠ ٨٥ ٥ ٨٦ ٣
٨٧ ١١ ٩١ ٢

التركيب والتفصيل ٢٦ ١٣ ٨٥

التسليم ٥٧ ٨ ٦٠ ١١ ٦١ ٨ ٧٥ ٩

التسليم ٥٧ ٨ ٦٠ ١٢ ٨٩ ٣ ١٠ ١ ١٢ ١٠ ٢ ٩

تشريع ٧ ١٢ ٦٢ ٤ ٦٣ ١٢ ٦٧ ١٢ ٧١ ١٠
٧٩ ٩

التشريع بحسب الاعتقاد ٦٣ ١٤

» القول واللسان ٦٣ ١٤

» بما يتسلم ٧ ٢

تضاعف مفهوم ١٦ ٢ ٧٧ ٤

تضليل ١ ٨ ٤٥ ٨ ٥٧ ١١ ٧١ ٥ ٧٣ ٧ ٨٦

٣ ٩٥ ٩ ٣ ١٠ ٧ ٤ ١٠ ٤ ٩

التضليل الكائن بالعرض ٢٠ ٨

تضليل لفظي ٣٤ ٣

التضليل المشاغب ٥٧ ١١

تضليل معنوي ٩٥ ٩

» من جهة التركيب ٨٦ ٣

» . اللفظ ٨٦ ٣

» والمعنى ٢٨ ١٢

» المعنى ٢٧ ٤

تفصیل ۶۳۶۹۱ ۶۸۶۸۳ ۶۲۶۳۳ ۶۱۱۶۱۷ ۶۹۶۱۲

1.6 1.7

التكرير ٧٠٥٠٤٠٣٠٢٠١٠٠

التميز ٣٣ ١٠٦

(جودة) التمييز ١٦٦٧٥

(७)

جدل ٦١ ٤٤ ٦٥ ٩٦ ٧١ ٧٤ ١١ ٨٦

جدلی ۱۳۶۵ : ۳۶۳۷ : ۱۳۶۴۰ : ۱۶۴۱ : ۱۵۶۵۵

6 7Y 612 6 77 6 2 6 73 6 Y 6 71 6 3 6 7. 6 1. 6 09

Y6 11.62

(صناعة) جدية ١١٦ ٦١ (الصنائع) الجدلية ١١١ ٦٠

(مخاورات قياسية) جدلية ٦ ، ١٢ ، ٤ (مخاورة) جدلية ٣٧ ، ٤

(القوانين) الجديدة ٢٦ ٦٧

(المواضع) الجديدة ١٦٧٦

جعل ما ليس بعلّة علة . ٦٦٢

جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة ٢٠٧٤٢٥٠١٠٤٣٥٤

الجمع بين سؤالين ٧٨ ، ١٤

جمع السؤالات ٨٦١٠٤

١٤٦٧٢٤١٠٦٦٤١٦٥٤٨٦٤٤٨٦٣ الجمهور

(ذ)

الذهن ١٤٠٢٣ ؛ ١٥٠٣٣ ؛ ١٣٠٣٨ ؛ ١٢٠٧١ ؛ ١٥٠٧٥

(س)

سفسطة ٢٠١

سوفسطائي ٣٠٣ ؛ ١١٠٥ ؛ ٦٠٦ ؛ ١٠٠٧ ؛ ١٠٠٥٦ ؛ ٥٩٠٣٠٤
٧٠١١٠ ؛ ٤

السوفسطائيون ١٤٠٣٦

السوفسطائية ٧٠٣٧ ؛ ١١٠٥٠ ؛ ١٢٠٨٢ ؛ ٢٠١١٠ ؛ ٨٠١١٤

(أوضاع) سوفسطائية ١٣٠١١٠

(صناعة) السوفسطائية ٣٠١١٢

سوفسطيقي ٨٠٥٢ ؛ ١٢٠٥٠

السنة ١١٠١٠٠ ؛ ٣٠٦٦ ؛ ٦٠٦٥

(بحسب) السنة ١٠٠٦٥

السنن العامة ٦٠٦٤

السنن الخاصة ٧٠٦٤

سوء اعتبار الحمل ١١٠٢١ ؛ ٤٠٢٠

سوء التبكيث ٤٠٦٤ ؛ ١٠٣٥ ؛ ٥٠٢٣

سوء القياس ٢٠٢٣

سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور ٢٠٧

(ش)

الشكل (الاشتراك في الشكل) ١٢٠ ٢٩

(المقالة التي تقع من جهة الشكل) ١٤٠ ٨٧

شكل اللفظ ١٨٠ ٧٠ ٣٣ ٥٠ ٨٨ ٤٠

شناعة ١٤٠ ٧٨ ٢٠ ٧٠ ١١٠ ٦٦

شنع ١١٠ ٧ ٥٠ ٦٢ ١٥٠ ٦٣ ١٠٠ ٦٤ ٨٠ ٧٤

١٠٠ ١٠٦ ٢٠ ١٠٣

شنة ١١٠ ١٠٥ ٩٠ ١٠٢ ٢٠ ٩٥

(ص)

صورة القياس ٨٠ ١١٣ ٩٠ ١٠١ ٤١٠ ٥٠ ٢٠ ٤٩

صورة قياسية ٧٠ ٥٠

(ض)

ضلالة ٧٠ ١٠٧ ١٥٠ ٣٧ ٧٠ ٣٢ ١٠٠ ٥

(ظ)

الظن ١٠٠ ٨ ١٣٠ ٧٨ ١٣٠ ٣٢

(بحسب) الظن ١٣٠ ٣٥

(ع)

المعجمة ١٣٠ ١٠٦ ٤٠ ٨

المعجز ١٠٠ ٣٤ ٤٠ ٢٦

المعجز عن التفرقة بين الموهو والغير ١١٠ ٢٣

العجز عن الفرق بين الشئ وغيره ٦ ، ٣٢

» » تفصيل الغير عن الهو هو ٢ ، ٣٣

» » ملاحظة المعنى ١٥ ، ٣٢

العناد ٨ ، ٧٨

(قياس) العناد ١١ ، ٧٥

(مخاطبة) العناد ٤ ، ٧١

(غ)

الغلبة ٥٨ ، ١٠ ، ٥٩ ، ٣ ، ٦٩ ، ٥

غلط — الغلط ٤ ، ١٠ ، ٨ ، ٨ ، ١١ ، ٨ ، ٢٥ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٩٩

٦ ، ٣٤ ، ١٤ ، ٣٧ ، ١٤ ، ٣٩ ، ١ ، ٤١ ، ٣ ، ٤٧ ، ٧ ، ١٤ ، ٥٤

٥٥ ، ٦ ، ٥٦ ، ٦ ، ٥٨ ، ٤ ، ٧٥ ، ١٧ ، ٨٢ ، ٩ ، ٨٤

١٢ ، ٩١ ، ٧ ، ٩٦ ، ٦ ، ٩٧ ، ٧ ، ١٠٣ ، ٤ ، ١٠٨ ، ٨

الغلط الاشتراكي ١٠ ، ٧

» الأول ٢٣ ، ١٠

» الواقع لسوء التبيكيت ٣٥ ، ١

» الواقع من طريق اللفظ ٣٢ ، ١٠

» بحسب المسموع والمفهوم معا ٤٦ ، ١١

» في التركيب ١٢ ، ٩

» » اللوازم ٣١ ، ١٠

» » المحاورة ٣٤ ، ٢

» » المصادرة على المطلوب ٤٠ ، ٣

» » المعنى ٣٤ ، ٨ ، ٤٦ ، ٣

- الغلط في نفس القياس ٦٠٢٣
غلط من جهة الاعتقاد ٢٠٥٣
الغلط من جهة العقل ٩٠٢٤
» » الفكر ١٠٠٥١
» » اللفظ ١١٠١٨
» » اللوازم ١٢٠٢٣
» » المسموع ٩٠٤٥
» » المعنى ٢٠٢٠
» » ما بالعرض ٩٠٣٤
الغلط من طريق الاطلاق والتقييد ٢٠٤٠
» » اللازم ١٠٤٠

(ق)

قياس — القياس

- » الجدلي ٥٠٥٩
» الجيد ٢٠٤٩
» الحق ١٣٠٥٦، ٢٠٣٩
» الرديء ٣٠٤٩
» الصادق ١٤٠٣٨
» العام ٤٠١١١، ٦٠٤١
» العناد ١١٠٧٥
» الكاذب ٣٠٨٢، ١٠٥٠، ٣٠٣٩
» المظنون ١٣٠٥٦

قياس المتبول ١ ، ٤١

» بروسن ٩ ، ٥٧

» بحسب الأمر في نفسه ١٠ ، ٣٩

» بحسب التسلم من المخاطب ١٠ ، ٣٩

» برهاني ٦ ، ٥٧ ؛ ٢ ، ٣٦

» خارجي جدلي ٦ ، ٥٧

» زينون ١٤ ، ٩٤

» سوفسطائي ١٠ ، ٥٦ ؛ ١١١ ، ٥٠

» على الإطلاق ٨ ، ٣٩

» غلط مع طلب الحق ٦ ، ٥٦

» محدود ١٠ ، ٣٩

» مشاغي ٦ ، ٥٩ ؛ ٩ ، ٥٦

» شبه ٢ ، ٤٩

» مطلق ١٠ ، ٢ ؛ ٩ ، ٣٩ ؛ ٤ ، ٥٧

» المظنون ١٣ ، ٥٦

» مغالطة ٥ ، ٣٩

» مغالطي ١٢ ، ٣٥ ؛ ١٥ ، ٣٧ ؛ ١٤ ، ٣٨ ؛ ٤٠ ، ١٧ ؛ ٦ ، ٥٩

» من المشهورات المحمودة ١٤ ، ٥

» يرى أنه مناقض للحق ٢ ، ٣

قياسات — القياسات

» الغلط ٥ ، ٥٦

» الكذب ١٢ ، ٣٨

قياسات المضاللة المتقابلة ٦٠ ١٠٨

» تسمى برهانات ٦٠ ٢٤

» خُفْيَة ٢٠ ٢٥

» مغالطية ١١٠ ٣٥

» من المشهورات ٧٠ ١١٠

(ل)

اللفظ المشترك ٢٠ ٩٨ ؛ ١١٠ ٨٨ ؛ ١٠ ٥٦ ؛ ١٠ ٤٧ ؛ ٤٠ ٣٩

١٤٠ ١٠٣

الألفاظ الكثيرة المفهوم ٨٠ ٧٧

الألفاظ المشتركة ٥٠ ٦

الألفاظ المفردة ٤٠ ٨٩ ؛ ١٠ ٧٠ ؛ ٨٠ ١٠

اللازم ١٠٠ ٣٤ ؛ ٤٠ ٣١ ؛ ٦٠ ٢٤ ؛ ١٢٠ ٢٣

(م)

ما بالعرض ٤٠ ٣٤ ؛ ٤٠ ٣١ ؛ ٢٠ ٣٠ ؛ ١٠ ٢١ ؛ ٤٠ ٢٠

١٠٠ ٩٢ ؛ ١٠٤٠

مبهرن ١٣٠ ٦٠ ؛ ١٤٠ ٥٥ ؛ ١٢٠ ٥

المجادلون ١٢٠ ١٠٧ ؛ ٣٠ ٨٢

محال ٨٠ ٩٥ ؛ ٦٠ ٧٤ ؛ ١٢٠ ٢٥

المحاور ١٠٠ ٣٦

المحاوره ١٠٠ ٦٧ ؛ ١٠٠ ٥٨ ؛ ٢٠ ٣٤

محاورات ١٤٠ ٥

[انظر امتحانية برهانية ، جدلية ، سوفسطائية ، قياسية ، مشاغبية ، مغالطية]

مخالف للشمور ٦٣، ٨٠، ٦٦، ٣٠

مراء ١٤، ٣٠، ٧٦، ١٢، ٨٥، ٥٠، ٨٨، ١١، ٩١، ٩٠

المرأى ٥٦، ١١، ٧٧، ١٠، ١١٠، ٩٠

المرائيات ٨٤، ١٣

المستبط ٩٠، ١١، ١١٣، ١٢

المشاءون ٥، ٢

مشابهة ٣٤، ٦

المشاغب ٩٢، ٩٠

المشابة ١٠، ٧٠، ١٢، ١٠، ٥٨، ١٠، ٥٩، ١٣، ٦٧، ٦٠

٧٥، ١٠

مشاغي ٥، ١١، ١٩، ١٠، ٣٦، ٨٠، ٥٦، ٣٠، ٥٩، ٤٤، ٦٠

٢، ٦٦، ١٤، ٦٧، ٥٠

(الصناعة) المشاغية ١، ٥٠، ٧٠، ١٠، ٦٢، ٢٠

مشهور ١، ٤٠، ٦١، ٥٠، ٦٣، ١٠، ٦٥، ٦٠، ٦٦، ١٠

٧٤، ٨٠، ٧٦، ١٠، ٧٨، ١٤، ٨١، ٣٠، ٩٤، ٧٠، ٧٠، ١٠، ١٢

المشهور الحقيقي ٦٥، ١٢

» المحمود لفظا ٦٤، ٨

» عند الجمهور ٦٤، ٧

» عند الحكماء ٦٤، ٧.

» عقدا ٦٤، ١١

» قولا ٦٤، ١١

» المشهورة في بادي الرأي ٧٤، ١٠

المشهورات ٥٧، ٧٠، ١١٠، ٧٠، ١١١، ١٠

المشهورات بالسنن ٦٤ ٦٤

» بالطبع ٦٤ ٦٤

» عقدا في الناس ٥٤ ٦٤

» قولا ٥٤ ٦٤

مشهورات بمحوذة ١٤ ٥

المصادرة على المطلوب الأول ٢٠ ٦٤ ٢٣ ١٠٤ ٢٨ ١٠٤ ٣٠

١٥ ٣٥ ٣٠ ٤٠ ٣٤ ٦٩ ٦٤ ٨٠ ١٠٢ ٨٤

مضلل — مضللات ١٤ ١١ ٥٢ ١٦ ٧١ ٤٤

معاندة ١٣ ٩٠

مغالط — مغالطون ٥ ١٢ ٨٤ ٧ ٤٤ ١٤ ٤٣ ١٣٤

١٥ ٧٤ ٢٠ ٧١ ٨٤ ٦٥

مغالطة — المغالطة ١ ٥٤ ٤٤ ٨٤ ٥٤ ٩٤ ٩٤ ١١٤ ١٠٤ ٣٤

١١ ٢٤ ١٦ ١١٤ ١١٤ ٣٦ ٦٤ ٤٥ ٤٤ ٥٠ ٧٤ ٦٢

١٣ ٦٥ ٨٤ ٦٩ ١٤ ٧١ ٤٤ ٧٩ ٩٤ ٨٣ ٣٤ ٨٤

١٤ ٨٥ ٦٤ ٨٧ ١٠٤ ٨٨ ١٣٤ ٩٠ ٢٤ ٩١ ٢٤

١٠٤ ٩٢ ٨٤ ٩٥ ٥٤ ٩٦ ١٠٠ ١٠٤ ٨٤ ١٠٤ ١١٠

المغالطات ١٩ ١٢ ٢٣ ١٤ ٤٥ ٤٤ ٥٦ ١٥٤ ٨٤ ١٠٤

٩٧ ٣٤ ١٠٠ ٣٤ ١٠٤ ١٤٤ ١١٠ ٤٤

مغالطة سوفسطائية ٣٦ ٦٤

» مشاغية ٣٦ ٨٤

» ممارية ٣٦ ٨٤

» في البرهان ٣٦ ٤٤

» في الجدل ٣٦ ٦٤

» من جهة الشكل ٨٧ ١٤

المغالطات اللفظية ١٠ ١٢٠ ٢٢ ١٠٠ ٨٨ ١٢٠

المغالطات المعنوية ٢٣ ٢٠

اتقى تقع بحسب المعانى ٢٠ ٣٠

(الصناعة) المغالطية ٦٢ ٣٠

المفاوضة ٧٥ ١٣٠ ٧٦ ٢٠

مفاوضة السوفسطيين ٧٦ ١١٠

مقاومة — المقاومة ٨١ ١٤٠ ٩٢ ٣٠ ٩٥ ٨٠ ٨٠ ١٠٨ ٥٠ ٥٠

١١٠ ٤٠

مقاومة السوفسطائية ٨٢ ١٢٠

» السوفسطائيين ١١٢ ١٠

الممارسة ٨ ٤٠ ١٠ ٧٠

الممارون ٦٥ ٣٠ ٨١ ٨٠

المتحن ٥٥ ١٤٠

(هـ)

هذر ٥٠ ١٢٠

هذر بالتكرير ٦٧ ١٢٠

هذيان ٦٨ ٢٠ ١٠٥ ٦٤

الهذيان والتكرير ٧ ٥٠

هيئة ٨٨ ٢٠ ١٠٥ ٥٠

» الأداء ٨٨ ٢٠

» القياس ٥١ ٩٠

» اللفظ ٨٨ ٢٠

» قول ٦٧ ١٤٠

— ١٢٢ —

هو هو — الهو هو ٣٢ ٩ ٣٣ ١ ١٠ ٢ ١٠ ٦

هو هو بالمرض ٩ ٣٤

هو هو بالحقية ١٠ ٣٤

وانظر إيهام ٨ ٣١ — والمجز ٢٣ ١١ ٣٣ ٢ ٣٣

(و)

وضع ما ليس بعلة ٢٥ ١ ٢٨ ١١ ٣٩ ١٤ ٦ ٦٤ ٣ ٣٦

١٠ ٣

أسماء الأشخاص والأماكن والكتب

(أ)

أبقراط ٧٤٥٩؛ ٦٤٥٨

أخيلوس ٨٤٥٤؛ ١٧٤؛ ١٣٤؛ ١٦

أسقليد [جزيرة] ١١٤٨٥

أفلاطون ١٢٤٥٠؛ ٤٧٤؛ ٥٠

أنطيفون ١٤٤١١٤؛ ٥٩؛ ١١٤؛ ٥٧

(ب)

بروسن ٩٤٥٧

البرهان [كتاب] ٩٤٥٧

(ث)

ثادروس ١٤٤١١١

ثراسوماخوس ١٤٤١١١

(ز)

زينون ١٤٤٩٤؛ ١٥٤؛ ١٢٤؛ ٥٩؛ ١٤٤٤٧٤٥٤؛ ٤٤٤٥٦

(س)

سقراط ١١١٤١١٤٩٤٨٦

سوفسطيلا [كتاب] ١١٤١١٤

(ط)

طيطياس ١١١ ١٣٤

(ق)

قاطينورياس [كتاب] ١٠٦ ٢٤

(ل)

الواحق [كتاب] ١١٤ ١٠٤

(م)

ماليسوس ١٠٦ ٢٤ ١٠٣ ٩٤

المعلم الأول ١٤ ٨٤ ٤٥ ٦٤ ٤٨ ١٦ ٥٦ ١٣ ٥٧ ٤٣

٨٧ ٣٤ ٩٥ ١٣ ١١٠ ٢٤ ٦٤ ١١٣ ١٣٤

(هـ)

هوميروس ٨٤ ٥٩

تم طبع هذا الكتاب في ١١ من رمضان سنة ١٣٧٧

الموافق ٣١ من مارس سنة ١٩٥٨ م

مدير المطبعة الأميرية

عبد المنعم إبراهيم

L'édition critique de cet ouvrage a été entreprise par le Dr. Ahmad Fouad El-Ehwani qui, depuis de longues années, publie des textes anciens avec soin et acribie, comparant les différentes lectures, choisissant la plus plausible et la plus correcte, prenant un soin particulier à la ponctuation, expliquant les mots obscurs, précisant les noms propres déformés par les scribes.

Non seulement M. Ehwani a établi le texte critique mais il l'a fait précéder d'une longue Introduction destinée à exposer les caractéristiques du livre des *Réfutations Sophistiques* d'Aristote, la manière dont il a été traduit en arabe, indiquant ses difficultés linguistiques et doctrinales, le comparant à l'ouvrage correspondant d'Avicenne, tout cela en poursuivant son analyse d'une façon claire et méthodique.

Nous sommes persuadé que cette Introduction sera d'un grand secours pour les lecteurs de ce texte publié pour la première fois.

En mentionnant ici les efforts qu'a déployés M. Ehwani pour l'édition de la *Sophistique* et la grande patience dont il a fait preuve, nous aimons croire qu'il poursuivra ses efforts pour l'édition des autres parties du *Shifa'*, qui demandent, elles aussi la conjonction des efforts et la collaboration.

de ses traités logiques. A la lumière de ce que les Sophistes grecs lui avaient laissé, il tenta de relever l'ensemble des arguments sophistiques et d'en faire une classification logique. Il les ramena à deux types principaux: l'un tenant du discours, l'autre au sens (*extra dictionem*); chacun de ces types comporte des sortes différentes. Cette tentative, - la première dans son genre, - ne pouvait être complète ni échapper à la critique ou aux remarques. Elle n'en réussit pas moins à demeurer, à travers les siècles, et à être adopté par le moyen âge et par les temps modernes. Elle reste encore aujourd'hui supérieure à toutes celles que d'autres logiciens ont tenté d'élaborer.

Le livre des *Réfutations Sophistiques* a été traduit en arabe avec les autres écrits logiques d'Aristote. Les traducteurs et les philosophes musulmans l'étudièrent. C'est Avicenne qui s'en occupa le plus spécialement, en l'expliquant et en le résumant. Et son livre sur la Sophistique, qui est une partie de la Logique d'*al-Shifa'* représente une de ses études les plus détaillées. Il est basé sur celui d'Aristote et essaie d'harmoniser entre les locutions grecques et les exigences de la langue arabe. A cause de son ignorance de la langue grecque, Avicenne n'y réussit pas toujours. Il prit un soin particulier à lier étroitement la Sophistique à la théorie du syllogisme qui est le fondement même de la logique aristotélicienne. Il proposa une classification des sophismes qui les ramène finalement ou à la matière du syllogisme ou à sa forme ou aux deux ensemble. Cette tendance fut adoptée après lui à la fois par les logiciens arabes et par les logiciens latins. Elle se rattache d'ailleurs plus à l'esprit aristotélicien qu'Aristote lui-même.

Avicenne avait autour de lui, dans le monde arabe, des discussions nombreuses : entre les Mu'tazilites et les athées, les mutakallimoun en général, les Ismaéliens, les juristes, les hommes de lettres, les grammairiens et les linguistes. Il y avait sans aucun doute dans toutes ces discussions des exemples purement arabes, de la persuasion et de l'emploi des arguments spécieux et des sophismes. Ce furent particulièrement les Mu'tazilites qui portèrent cet art de la dialectique au maximum. On peut citer 'Allâf comme leur meilleur représentant. Avicenne, s'il l'avait voulu, aurait pu en tirer profit. Mais en fait il n'en avait guère besoin car il trouvait déjà dans Aristote de quoi satisfaire sa curiosité et son livre de la Sophistique nous donne une nouvelle preuve de l'estime qu'accordait l'auteur du *Shifa'* au Philosophe grec.

P R E F A C E

Le terme arabe *safsata* provient nettement du grec. Dans cette langue, le mot correspondant n'avait à l'origine rien de péjoratif; au contraire, les anciens Grecs désignaient par σοφιστής tout homme habile ou savant de quelque manière. Au Ve siècle de notre ère, la signification de ce mot évolua progressivement et les sophistes furent surtout des professeurs qui allaient de ville en ville pour enseigner la rhétorique et l'art de persuader. Pour triompher, ils n'hésitaient pas à employer des méthodes non dépourvues de tromperie et d'arguments spécieux. Ainsi la sophistique devint un chapitre de la Dialectique, un art de la discussion basé sur des apparences trompeuses et des paralogismes.

Il semble que ce soit ce sens seul qui fut connu par les Arabes. A leurs yeux, la sophistique n'est pas autre chose qu'une argumentation fausse qui vise à tromper et le sophiste est celui qui emploie une telle argumentation en niant les vérités et les évidences. Farabi est allé jusqu'à soutenir que c'était là la signification étymologique de ce mot: il prétend qu'il est composé de "sophia" qui veut dire sagesse et de "istes" signifiant "trompeuse". Le mot désignerait donc La "sagesse trompeuse". Toute personne capable de séduire et de tromper au moyen du discours dans quelque sujet que ce soit mérite d'être appelé "sophiste"⁽¹⁾.

Tant qu'il y a discussion et dialectique, il existe des erreurs et des sophismes. L'histoire ancienne est sujette aux présentations sophistiques au même titre que l'histoire médiévale et moderne. Dans les débats parlementaires et dans les plaidoiries contemporaines, on peut relever des formes variées de jeux de mots destinés à surprendre la bonne foi des auditeurs. Si Athènes fut célèbre par sa sophistique au Ve et IVe siècle avant J.C., c'est parce qu'elle fut affligée d'un certain nombre de sophistes professionnels qui enseignaient aux autres et faisaient de cet enseignement leur gagne-pain et devenaient un danger pour la pensée et pour la société.

C'est sans aucun doute cela qui poussa Aristote à étudier ce phénomène. Il essaya, comme à son habitude, de faire de la sophistique une partie de la science et de lui consacrer un

(1) *Ihs' al-'aklān*, Le Caire, 1949, p.65.

TABLE DES MATIÈRES

	PAGE
Préface par Ibrahim Madkour	V
Introduction par Ahmed Fouad El-Ehwani	(i)
1.— <i>Les Refutations Sophistiques</i> d'Aristote	(i)
2.—Traduction arabe du livre	(2)
3.—Le Titre en arabe	(4)
4.—Difficulté du livre	(6)
5.—Comparaison entre le livre d'Aristote et celui d'Avicenne ...	(8)
6.—Classification des paralogismes	(17)
7.—Méthode suivie dans l'édition... ..	(24)

LA SOPHISTIQUE

Première Section

CHAPITRE PREMIER : Définition de la sophistique et différentes parties de l'art éristique	(1)
„ DEUXIÈME : Réfutations in dictione... ..	(8)
„ TROISIÈME : Réfutations extra dictionem	(20)
„ QUATRIÈME : Réduction des paralogismes à un seul principe, et ses causes à une seule cause	(29)

Deuxième Section

CHAPITRE PREMIER : Arguments contre celui qui réduit tous les paralogismes à l'homonymie	(30)
„ DEUXIÈME : Différentes parties de l'art éristique	(72)
„ TROISIÈME : Solution des paralogismes, comment ils la présentent et comment les réfuter	(71)
„ QUATRIÈME : Solution des réfutations in dictione... ..	(82)
„ CINQUIÈME : Solution des réfutations extra dictionem, et la capacité de réfuter certains paralogismes	(92)
„ SIXIÈME : Conclusion — Excuses en faveur d'Aristote pour des lacunes éventuelles.	(110)
Index des Termes Techniques	(117)
Index des Noms Propres	(122)

IBN SĪNA

AL-SHIFĀ'

LA LOGIQUE

VII. — La Sophistique

(AL-SAFSATA)

Préface et Révision

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Texte Etabli

PAR

Le Dr. AHMED FOUAD EL-EHWANI

PUBLICATION DU MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE
(ADMINISTRATION CULTURELLE)

à l'Occasion du Millénaire d'Avicenne

IMPRIMERIE NATIONALE, LE CAIRE
1958

IBN SĪNA

AL-SHIFĀ'

LA LOGIQUE

VII.—La Sophistique

(SA-S-ṬSATA)

Préface et Révision

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Texte Etabli

PAR

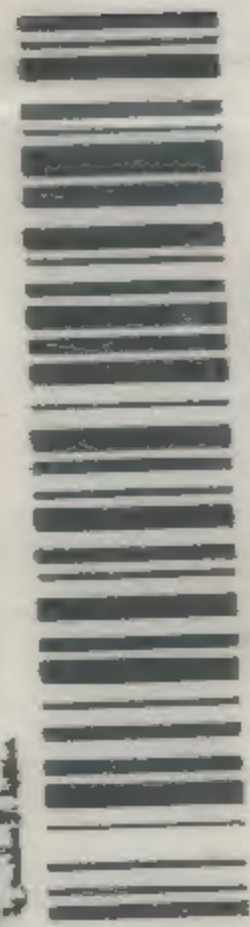
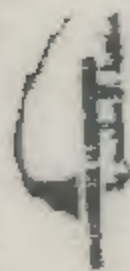
Le Dr. AHMED FOUAD EL-EHWANI

PUBLICATION DU MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE
(ADMINISTRATION CULTURELLE)

à l'Occasion du Millénaire d'Avicenne

IMPRIMERIE NATIONALE, LE CAIRE
1958

Bibliotheca Alexandrina



0426573